

King Saud University

King Saud University

1937



كتاب





Copyright © King Saud University

مختصر شرح تلخيص المفتاح ، تأليف السعد التفتازاني،

مسعود بن عمر - ٧٩٣ هـ بخط سعيد بن حاج بن علي - ٨٧٢ هـ.

١٤٢ ق ١٧ س ١٨ × ١٢ سم

نسخة حسنة ، خطها تعليق ، طبع .

الأعلام ٨ : ١١٢ ، الظاهرية (علوم اللغة العربية) : ٢٢٩

١ . البلاغة العربية أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - مختصر المطول على تلخيص المفتاح

د - مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح .

المختصر في شرح تاج العروس

مؤلفه محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي

سنة ٧٥٥ - ١٩٥

١٧١٨
١٤٤٢

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	المختصر في شرح تاج العروس
الرقم	٤٦٢
اسم المؤلف	محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي
تاريخ النسخ	٨٧٢
عدد الأوراق	١٤٢
ملاحظات	(بها غصن)
القياس	١٧ × ١٢
الرقم	٨١٦

انتم نوا ان تكونوا المقام مقام المحكم والمبني على الكثرة في تقديم الفعل في قوله
 او اياهم ربكم ربكم على ما ينبغي وان كان ذكره انتم نوا الى اذ انما انعم انما انعم ولم
 ولم يتغير في النعم اياها لقصور العبارة عن الاحاطة به وليلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء
 وعلم من عطف الخاص على العام رعاية له انما الاستدلال وتبرها على فضيلة نعمة البيان في البيان
 بيان لقوله لم يحكم قدم رعاية للسمع والبيان هو المنطق الفطحي المعبر عنه الضمير
 والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالفتوب وافضل من اذ في الحكيم على علم النوايع وكل
 كلام وافق الحق ويركز على الاية لان هذا الفصل لا يصلح الا في فصل الخطاب الى
 الخطاب المفضل البين الذي يشتمل على كل ما لا يتصل به او الخطاب الفاضل من الحق
 والباطل وعلا انه احد اهل دليل اميل فضل استعماله في الاثر او في الخطر لا طاهر
 جمع خاص كصاحب اصحاب وصحابة الانبياء جمع خير بالتشديد **البعد** يوم في الكون
 المنية المستطعة على الاضائة اي بعد الحمد والصلوة والعامل فيه انما لبيان ما من الفعل والاصول
 مما يمكن من شيء بعد الحمد والثناء وهما مناسبتا او الكسبة لازمة للثناء او كين شرط والفاء
 لازمة لغالبها فيمن تقنت او بمعنى الابداء والشرط لزمها الفاء ولصق الاسم اقامة المادام
 مقام المزاوم والبقاء لانه في الجملة فلي موقوف على اذ يستعمل استعمال الشرط في فعله في
 نطق او معنى كان علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم

هذا الكلام
 من كلامه

القلب
 من قوله

في قوله
 بيان

قوله
 فعل ماض

قد

قد آو آو قد آو آو به ان يعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والنحو
 بعرفه في ايقاع العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا ويكشف عن وجوه الالغاز
 في نظم النظم انما اشار الى ما يتعرف ان النظم انما يكون في كلام مراتب البلاغة لا في كلام القلة
 والاسرار خارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تطبيق النظم وهو وسيلة الى الفوز بغيره
 في جميع السعادات فيكون من اجل العلوم يكون معلوما وعائنه من اجل المعلومات
 والعيان وتبين وجوه الالغاز بالاشياء المحببة تحت الاستدلال استغارة بالكتابة
 وابيات الاستدلال استغارة بحيلة وذكر الوجوه الالهية او تشبيه الالغاز بالصور
 لاطنة استغارة بالكتابة وابيات الوجوه استغارة بحيلة وذكر الاستدلال
 ترشح وتعلم ان ما لا ينطق به غير به المعاني المتناهيقة الدلالات طاقب
 يقضي العقل لا توابعها في المنطق وضم بعضا الى بعض كمن اتفق وكان القسم الثالث
 من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاك اعظم
 ما صنف فيه الا في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لا يصف بغيرها اعظم
 لكونه التيسير انما اختار ان الكتب المشهورة ترتيبا هو وضع كل شيء في مرتبة
 وكونه انما تحرير اموت هذيل الكلام واكثر الى ان الكتب للاصول هو متعلق بمحذوف
 يفسره قوله انما هو الامور المتقدمة على الحق جواز في الاصول انما يكونه كونهما تقديره

قوله
 في قوله

هذا الكلام
 من كلامه

مفتاح العلوم
 قيل
 اقسام الاول
 والثاني النحو
 علم المعاني والبيان
 والبديع والراز
 العروض والحواس
 المنطق اخذها
 القسم الثالث

وهو
 لا يحصل
 قال الله تعالى

قوله
 في قوله

قوله
 في قوله

Copyright © King Saud University

العواض كخواجه نيك المادغام في قوله الحمد لله العا الما قبل والفيما الاصل في قول وما في حوار سوال
 واية تاييد وعورجور في عيج لاني بن العواض كذا في قيل فمساء المظ وخلصه ما ذكر ومن اصحابها من
 من ثا في الحروف في
 والغازية ومنها القلة
 القياس القوي

الموقف
الذي يظهر
المصير

[illegible]

117150

من الشرائع

حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن لا الى ما قصد من السرور والحاصل
بالملافة ومعنى البيت اني اليوم اطيع نفسي بالبعد والفرار واوطئها
على مقاسات الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها
حزنا يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة
لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا وكل بداية نهاية والى هذا اشار
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز والقوم ههنا كلاما فاسدا وردناه في الشرح قيل فاما الكلام
خلوصه ماد كرو من كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله وشعدي في غمرة بعد غمرة يسبح
اي فرحته الجري لا يتعب اكلها كانهما جري في الماء لها سعة يسبح منها لمن شاهده
عليها متعلق بشاهد شاهده فاعل الظرف اعني لها يعني ان لها من نفسها علامات الله
على خبايتها قيل والتكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرة تذكر
ثالثا وفي نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصول ذكره ثالثا وتتابع
الاضافات مثل قوله حمامة جرحا حومة الجندل اسبحي فانت بمرئي من سعاد وسمتي وفيه
اضاحامة الى جرحاء وجرحاء الى حومة والحومة الى الجندل والجرحاء تانيث الاجرع
قصر الضرورة وهي ارض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل ارض ذات
حجارة والسيح هدير الحمام وخوخ وانت بمرئي اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك
يقال فلا بمرئي مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح فظهر فساد
ما قيل ان معناه فانت بموضع تراك منه سعاد وتسمع كلامها وفساد ذلك مما

ما يشهد به العقل والنقل وفيه نظر لان طائفة التكرار وتتابع الاضافات ان نقل النفا
سببه على ان فقد جعل لاحرا عنه بالتفرد والافلاخيل بلفظاته وقد وقع في الريل
مثل داب قوم نفخ وذكرته زيك عده ونفس وسواها فافلاهم فجورها ونفورها
والفساد في الكلام ملكه وفيه كفاية في النفس والكفاية عرض لا يوقف على العقل الغير
لا يفتقر الى القسمة واللافتة في حكمه اقلها في اولها فيجوز بالقياس الاول الاعراض النسبية
مثل الالف في الفعل والاضمار فيكون ذلك يقولون لا يفتقر القسمة الكليات ويقولون
واللافتة السقط والوحدة وقول اولها في كل في مثل العلم بالمعلومات الحقيقية للقيمة
او اللافتة فقول ملكه اشعار بانها لو غيرت المقصود بلفظها في اللفظ لا يفتقر الى اللفظ
ما لم يكن ذلك اشعارا في قوله بغيره في المقصود وروى ان يقول بغير اشعار
بانه لست بغيره اذا وجد في كل الملك سواء وجد البعير ولم يوجد وقوله بلفظ وفيه ليقوم
المفرد والركب اة المركب فما واما المفرد فكلما تقول عند السداد واز غلام جارية تحت
بساط اليزيد ذلك والبلاء في الكلام مطابقة لمعنى الحال مع فصاحة ان فساد الكلام
والحال هو الامر الذي ان لا يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المراد وخصوصية ما هو
مفقه الحال مثلا يكون الخياط منكم للحكم حال تفقيد تاييد الحكم والتاييد مفقه الحال وقوله
ان زيد في الدار موكدة بان كلام مطابق لمعنى الحال وتحقيق ذلك في من جريبات ذلك الكلام
الذي يفتقر الى الحال فان التاكيد لم يفتقر كلاما موكدة او لم يفتقر الى معنى ما وقع
عليه على ان يقال ان الكلام مطابق لجريبات وان اردت تحقيق هذا الكلام في رجع الى

واعلم ان المقصود من التكرار لا الى ما قصد من السرور والحاصل
بالملافة ومعنى البيت اني اليوم اطيع نفسي بالبعد والفرار واوطئها
على مقاسات الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها
حزنا يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة
لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا وكل بداية نهاية والى هذا اشار
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز والقوم ههنا كلاما فاسدا وردناه في الشرح قيل فاما الكلام
خلوصه ماد كرو من كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله وشعدي في غمرة بعد غمرة يسبح
اي فرحته الجري لا يتعب اكلها كانهما جري في الماء لها سعة يسبح منها لمن شاهده
عليها متعلق بشاهد شاهده فاعل الظرف اعني لها يعني ان لها من نفسها علامات الله
على خبايتها قيل والتكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرة تذكر
ثالثا وفي نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصول ذكره ثالثا وتتابع
الاضافات مثل قوله حمامة جرحا حومة الجندل اسبحي فانت بمرئي من سعاد وسمتي وفيه
اضاحامة الى جرحاء وجرحاء الى حومة والحومة الى الجندل والجرحاء تانيث الاجرع
قصر الضرورة وهي ارض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل ارض ذات
حجارة والسيح هدير الحمام وخوخ وانت بمرئي اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك
يقال فلا بمرئي مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح فظهر فساد
ما قيل ان معناه فانت بموضع تراك منه سعاد وتسمع كلامها وفساد ذلك مما

واعلم ان المقصود من التكرار لا الى ما قصد من السرور والحاصل
بالملافة ومعنى البيت اني اليوم اطيع نفسي بالبعد والفرار واوطئها
على مقاسات الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها
حزنا يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة
لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا وكل بداية نهاية والى هذا اشار
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز والقوم ههنا كلاما فاسدا وردناه في الشرح قيل فاما الكلام
خلوصه ماد كرو من كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله وشعدي في غمرة بعد غمرة يسبح
اي فرحته الجري لا يتعب اكلها كانهما جري في الماء لها سعة يسبح منها لمن شاهده
عليها متعلق بشاهد شاهده فاعل الظرف اعني لها يعني ان لها من نفسها علامات الله
على خبايتها قيل والتكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرة تذكر
ثالثا وفي نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصول ذكره ثالثا وتتابع
الاضافات مثل قوله حمامة جرحا حومة الجندل اسبحي فانت بمرئي من سعاد وسمتي وفيه
اضاحامة الى جرحاء وجرحاء الى حومة والحومة الى الجندل والجرحاء تانيث الاجرع
قصر الضرورة وهي ارض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل ارض ذات
حجارة والسيح هدير الحمام وخوخ وانت بمرئي اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك
يقال فلا بمرئي مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح فظهر فساد
ما قيل ان معناه فانت بموضع تراك منه سعاد وتسمع كلامها وفساد ذلك مما

ط اما الملائكة التي في جوارهم واما بقية خلقه
يخوفون زلا قلوبهم واما الملائكة فكلهم في
جوارهم زلا قلوبهم واما بقية خلقه فكلهم في
جوارهم زلا قلوبهم واما بقية خلقه فكلهم في

ما ذكرناه في الشرح في تعريف علم المعاني وهو ان مقتضى الحال يختلف في مقامات الكلام متفاوتة
لان الاعتبار بالآتي في هذا المقام بغير الاعتبار بالآتي بذاك ومنه اعين تفاوت
مقتضيات الاحوال لان المتغيرين في الحال والمقام انما يكونان باعتبار زوايا يتوهم
في الحال كونه زمانا لورود الكلام وفي المقام كونه محالا وموضع هذا الكلام شدة اجمالية
الخصط مقتضيات الاحوال وتختلف مقتضى الحال في مقام كل من التثنية والاطلاق والتقديم
والذكر بيان مقام خلافه في خلاف كل منهما في ان المقام الذي يناسبه تذكير المسند اليه
او المسند بيان المقام الذي يناسبه تعريف ومقام اطلاق الحكيم او التعليل او المسند
اليه او المسند او متعلق بيان مقام تقييده بكونه اداة قصير او تابع او شرط
او مقبول او مذهب ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلق بيان مقام
تأثيره وكذا مقام ذكره بيان مقام حذفه ففعله خلافه مثل ما ذكرنا وانما فصل
قوله ومقام الفصل بيان مقام الوصل في مقام علم شأن هذا الباب وانما لم يقل مقام
خلافه لانه اظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وتبين علم ان في فصل قوله
ومقام الايجاز بيان مقام خلافه في لائق بالمادة وكذا الخطاب الذي في خطاب
الغنى في ان مقام الاول بيان مقام الثاني في ان الذي يناسبه من الاغتراف التطبيقية
والمعاني الخفية ما لا يناسب الغنى وكل كلمة مع حاجتها الى مع كلمة اخرى مصاحبة كما في مقام
ليس تكمل الكلمة مع ما يشارك في تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اتمه بالشرط
فليس مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا الحكم في ادوات الشرع مع المعاني مقام ليس له

في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني

في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني

من الاعتراف

ما الفاعل

المتن

في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني

ما الفاعل وعلم هذا القياس وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقة للمعاني
المتن والخطا في الخطا في شأنه بعد ما ان بعد مقتضيات الاعتبار المناسب والمطابق
المتن والخطا في الخطا في شأنه بعد ما ان بعد مقتضيات الاعتبار المناسب والمطابق
المتن والخطا في الخطا في شأنه بعد ما ان بعد مقتضيات الاعتبار المناسب والمطابق

المتن والخطا في الخطا في شأنه بعد ما ان بعد مقتضيات الاعتبار المناسب والمطابق
المتن والخطا في الخطا في شأنه بعد ما ان بعد مقتضيات الاعتبار المناسب والمطابق
المتن والخطا في الخطا في شأنه بعد ما ان بعد مقتضيات الاعتبار المناسب والمطابق
المتن والخطا في الخطا في شأنه بعد ما ان بعد مقتضيات الاعتبار المناسب والمطابق

الكلام طرفان اعلم وموجدة الاعلى زوايا يرتفع الكلام في طائفة الى ان يخرج عن طوق
المتن والخطا في الخطا في شأنه بعد ما ان بعد مقتضيات الاعتبار المناسب والمطابق

في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني
في قوله في تعريف علم المعاني

ط اما اطلاق في غير ذلك فاما ان يقدره في
 نحو ان زيدا قائم واما اطلاق في غير
 نحو ضرب زيد واما ان يقدره باداة فغير
 نحو ما ضرب زيد الاخر واما هذا القياس

ما ذكرناه في الشرح وتوفيق علم المعاني وهو ان مقتضى الحال يختلف في مقامات الكلام متفاوتة
 لان الاعتبار بالآتي في هذا المقام بغير الاعتبار بالآتي في ذلك ومما يبين تفاوت
 مقتضيات الاحوال لان التعابير بين الحال والمقام انما يكون بالاعتبار ومما يبين
 الحال كونه زائدا لورود الكلمة في المقام كنهجها في الحال كنهجها في المقام

في قوله تعالى
 انما اطلاق في غير ذلك
 في قوله تعالى
 انما اطلاق في غير ذلك

وا
 او
 الي
 او
 ت
 قوا
 خلاف
 ومقتضى
 الغنى
 والمعا

في قوله تعالى
 انما اطلاق في غير ذلك
 في قوله تعالى
 انما اطلاق في غير ذلك

ليس تكس
 فليكن مع ان مقام ليس له مع اذا وكونه الحال من ادوات الشرع مع الماض مقام ليس له

في الغاية

في الغاية

في الغاية

مع الفاعل وعلى هذا القياس وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقة الارتفاع
 المن والخطا في الخطا شأنه بعد ان يعدم مطابقة الاعتبار المناسبا والارتفاع
 انما لا يرد ذلك بغيره المتكلم سببا بحسب السليقة او بحسب ترتيب التركيب البليغ يقال
 اعترت اني اذا نظرت اليه ورأيت حاله واراد به الكلام الفصيح وبالحسن
 الحسن الذي لا يدخل في البلاغة دون الوقف الخ يخرج بمصولة بالحنس البديعية لمقتضى
 الحال هو الاعتبار بالمناسب للحال والمقام يعني اذا علم ان ليس ارتفاع الكلام الفصيح في
 الذي لا يلبى بقية للاعتبار والمناسب بغيره اضافة المعنى معلوم انما يرتفع بالبلاغة
 التي عبارة من مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فيقدر على ان المراد بالاعتبار المناسبا
 ومقتضى الحال واحد والماضي ان لا يرتفع الارتفاع بمطابقة بالاعتبار المناسبا لا يرتفع
 الارتفاع بمطابقة لمقتضى الحال في ثلث جمل في البلاغة صفة راجعة الى اللفظ يعني ان يقال كلام
 بليغ لكن لا من حيث اللفظ وصوت بل باعتبار اذنية المعنى ان الوقف المصوغ له الكلام
 بالتركيب متعلق باني وذاك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
 فظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعاني والمقاصد لا بصانع الكلام
 لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلمة المجردة وكذا انما يقرب على الطرف لان من صفة الاحيان وما لا يحد
 مع الكثرة والعامل فيه قوله يستعمل في كل الوصف المذكور فصحة ايضا كما يستعمل بلاغة فيجب يقال ان
 انجاز القرآن من حيث كونه في اعلى طبقات الفصاحة براد بها هذا المعنى وطحال لبلاغة
 الكلام طرفي انما وموجده انما زو وموان يرتفع الكلام في بلاغة الى ان يخرج عن طوق

في قوله تعالى
 انما اطلاق في غير ذلك
 في قوله تعالى
 انما اطلاق في غير ذلك

في الغاية

هذا الكلام
على الترتيب
في الكلام
في الكلام
في الكلام

البشر ويعلمون من معارفهم وما يقرب منه عطف على قوله وهو الغيرة منه عائد الى اعلم يعني
ان الاعلان ما يقرب منه كلاما مادة الابحار وهذا هو الموافق لما في المفتاح وزعم بعضهم انه
عطف على الابحار والغيرة عائد اليه يعني ان الطرف الاعلى مؤلف الابحار وما يقرب منه
الابحار وفيه نظر لان القرب من حدة الابحار لا يكون من الطرف الاعلى وقد اوضحنا ذلك
في الشرح وسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه الى الى مرتبة احاد منه وانزل
الحق الكلام وان كان صحيح الاغراب عند البلغة باصوات الحيوانات تصدر عن الجبال
بحسب نطق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل الماد وبشرها الى الطرفين
مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من كسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد من سبيل الاطلاق بالفصاحة وشعرها ان بلاغة الكلام وجوه افوسون المحابقة
والفصاحة تؤرخ الكلام حسنا وفي قوله شعرها ان رة الى ان تحت من هذه الوجوه
للكلام عرخص خارج عن البلاغة والى ان هذه الوجوه انما تعد تحتها بعد رعاية المطابقة
والفصاحة وجعلنا نابع لبلاغة الكلام لانها ليست بما يجعل المتكلم متفهما بصفاة البلاغة
في المتكلم ملكة يقتدر بها على ان يلف كلام بليغ فعلمنا تقدم ان كل بليغ كلاما كان او متكلما
او نفسا فيصح لان الفصاحة مأخوذة في توفيق البلاغة مطلقا ولا عكس ما يفتي اللغويون ان ليس
كل فصيح بليغا لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز ان يكون
لاحد ملكة التغير المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال وعلم ايضا ان البلاغة
في الكلام ترجحها ان ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجح الجود الى الفخ الى الاخر از

هذا الكلام
على الترتيب
في الكلام
في الكلام
في الكلام

في الكلام
في الكلام
في الكلام
في الكلام
في الكلام

هذا الكلام
على الترتيب
في الكلام
في الكلام
في الكلام

هذا الكلام
على الترتيب
في الكلام
في الكلام
في الكلام

هذا الكلام
على الترتيب
في الكلام
في الكلام
في الكلام

هذا الكلام
على الترتيب
في الكلام
في الكلام
في الكلام

المذكورة وبعضه مدرك بالحس وبمعنى الاسرار
عن التعقيد المعنوي فت الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعاني الاول
وعلم البيان للبيان واليه سار بقول وما يختص به من الاول الى الخطا في مادوية المراد

بشر و يوحنا عن معارضة وما يقرب منه عطف على قوله هو والفرد من
 ان الايمان ما يقرب منه كلاما

بشر و يوحنا عن معارضة وما يقرب منه عطف على قوله هو والفرد من
 ان الايمان ما يقرب منه كلاما

و شبيه وجوده لا يجازي طوره الاستعداد بالكلية فانه مناهي كما ياتي بها ان شاء الله
 تعالى فاحرص على ذكره كما ذكره على اصطلاح المصنف وان تشبهه بشي في النفس
 فيستدرك عن ذكره كما ذكره في سورة الشبيهة وليت له شيء من غرضه المشبه به فهذا التشبيه استعارة
 بالكلية وهذا الاشارة تخيلية والايهام ان يذكر لفظه معناه قريب ويعتمد
 به البعيد والتمثيل ان يذكر شي يلازم المشبه به في التشبيه ههنا اما ان يعبر عن
 الايجاز والاشياء المحيطة او من نفس الايجاز والصور الحسنة وعلى الاول يكون
 التشبيه المفعول النفس لسماعه بالكلية والاشياء الامثلة للوجود تغييرا وذكر الوجود ههنا
 انما يريد بالوجود معناه البعيد وهو الطريق والمعنى الغريب هو الغرض الخفي وعلى الثاني
 يكون التشبيه استعارة بالكلية والاشياء الامثلة للوجود تغييرا وذكر الوجود ههنا

بشر و يوحنا عن معارضة وما يقرب منه عطف على قوله هو والفرد من
 ان الايمان ما يقرب منه كلاما

بشر و يوحنا عن معارضة وما يقرب منه عطف على قوله هو والفرد من
 ان الايمان ما يقرب منه كلاما

بشر و يوحنا عن معارضة وما يقرب منه عطف على قوله هو والفرد من
 ان الايمان ما يقرب منه كلاما

عن الخطاب في تادية من المراد والالتزام اذ في المعنى المراد بلطف غير مطابق لمعنى الحال فلا يكون
 بلطف و التامير الكلام الفصح من غيره والاشياء او رد الكلام المطابق لمعنى الحال غير فصيح
 فلا يكون بلطف لوجوب الفصاحة في البلاغة ويدخل في تيمر الكلام الفصح من غيره تيمر الكلمات
 الفصح من غير التوقف عليها والثاني ان تيمر الفصح من غيره منه ان بعضه ما بين الى موضع
 في علم اللغة كالتعبير والتمثيل في اللغة ان معرفة اوضاع المفردات لان اللغة اتم
 من ذلك يعني يعرف تيمرات لم من الغريبة من غيره يعني ان من يتبع الكتب المتداولة واحاط
 بمعرفة المفردات المأثورة علم ان ما عداها ما يقسم الى قسمين او يخرج من غيرهما الى الغريبة
 ويخالفين فاما قليله ليس في علم اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفة الى ان يبحث
 عن معنى الكتب المبسوطة في اللغة او في علم العرف كمن لغة القبط اذ في يعرف ان الاجل
 مخالف للقياس وفي الاجل او في علم النحو كمن لغة القبط اذ في يعرف ان الاجل
 بالبحث كما في اذ في يعرف ان مستشرقين اذ في يعرف ان مستشرقين اذ في يعرف ان مستشرقين
 ومما هو ثابت في العلوم المذكورة او يدرك بالبحث في لغة القبط اذ في يعرف ان مستشرقين
 يدرك بالبحث في لغة القبط اذ في يعرف ان مستشرقين اذ في يعرف ان مستشرقين اذ في يعرف ان مستشرقين
 بالبحث في لغة القبط اذ في يعرف ان مستشرقين اذ في يعرف ان مستشرقين اذ في يعرف ان مستشرقين
 المذكورة وبعضه مدرك بالبحث في لغة القبط اذ في يعرف ان مستشرقين اذ في يعرف ان مستشرقين
 عن التعقيد المعنوي فيست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعاني الاول
 وعلم البيان للبيان واليهما راجع القول وما يحتاج من بين الاول الى الخطا في تادية المراد

بشر و يوحنا عن معارضة وما يقرب منه عطف على قوله هو والفرد من
 ان الايمان ما يقرب منه كلاما

بشر و يوحنا عن معارضة وما يقرب منه عطف على قوله هو والفرد من
 ان الايمان ما يقرب منه كلاما

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

اوله يرينا صفحتي قمر فوق سناها القمرا
يعلم

لا ان تحي

هذا الكلام او من كلام
بالعرض سواها كانت
سلكوا العرض لا يقوم
لان المحنة عرض وكفى

من قوله انما قيل انه او معنوية كما سحالة قيام المسند بالمدكور ان المسند اليه المدكور
مع المسند عقلا ان جهة الفعل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين
انه يجوز قيامه به لان الفعل اذا جازا ونفسه يعيده كما لا يقول مجتسك جازا باليك
لظهور استحالة قيام الجازا بالجهة او عاده ان جهة العادة كوزن الامير الجند
لاستحالة قيامه بوزن الجند بالامير وحده عاده وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه به
ليتم العدة وروى مثل ضرب ووزن وغيره مثل قرب وبعد وصدوره عطف على استحالة
الوكيد والاعلام على الموحدة مثل شارب البت فانه يكون قرينة معنوية على ان
اسناد اشياء وافى الى اكثر الغداة ومرة العشي بجاز لا يقال هذا داخل في الاستحالة
لانا نقول لانه ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي العقول واجتنبوا ابطاله الى
الدليل ومع ذلك حقيقة يعني ان الفعل في الجازا المتعجب ان يكون له في عل او مفعول
به اذا السند اليه يكون حقيقة فمفعول في عليه او مفعوله الذي اذا السند اليه يكون
الاسناد حقيقة اما خاصة كماله قوله مع فمركت جازا انهم انما كانوا جازا لهم واما جهة
لا تلهي الا بعد نظم وتامل كانه قولك سرتني رؤيتك الى سرتني انه عند رؤيتك وقوله يزيدك وكذا
حسنا اذا ما زدتني انما يزيدك ان حسنة وجهه لما او دعي من دقي بق الحسن والجمال
نظم بعد التامل والافتحان وفي هذا التعريف بالشيخ عبد القاهر وروى عليه حيث زعم
انه لا يجب الجازا المتعجب ان يكون للمفعول فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس
سرتني في سرتني رؤيتك وليريدك في يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه

او بجازا هو الى الجازا المتعجب ان يكون في نفسه لا بالاضافة الى مفعوله يكون
الحقيقة العقلية قليلة وتعد في القرآن على كبرية الامتياز واذ اعلنت عليهم ايات
اي اياته زادت لهم ايماننا اسناد الزيادة وفي فعله لا الايات لكونها سببا يندرج
ابنا وهم نسب السنج الذي مفعول الجازا الى فوعون لانه سبب امر نزع عنها لبا سها
نسب نزع الباس عن آدم وحواء ومفعول لانه سبب الامس لان سببه الاكل من الشجرة وب
الاكل نسبة ومقاسمة اياها لانه لما من الناصين يوم نصب على انه مفعول يستفون
ان كيف تفون يوم القيمة ان يقيم على الكفو يوما لمعمل الولد ان سببا في الفعل الى
الزمان وهو حقيقة ومما كان به عن شدة وكثرة الاسوم والافان فيه لان البت
ما يتبع من تقايم البداية والحن او عن طول وان الاطفال يلغون فيه او ان
الشيخوخة واهل جنت الارض انما لها ان ما فيها من الدقائق والكراتين نسب الافان الى مكان
وهو حقيقة وغير محقق بالجزة عطف على قوله كبر ان وهو غير محقق بالجزة وانما قال ذلك لاجتماع
لان نسبة الجازا في الاثبات واردة في احوال الاسناد الجزي يوم اختصاصه بالجزة
بل كبر في الاثبات كذا ما ان ابن الى صرافان البت وفعل العلة وما كان سبب امر
وكذا قولك ليت البريع هاشا وليصم نازك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه
الامر والنهي الى فاعل المطلوب جد ورا الفعل او التمكن عنه وكذا قولك ليت الزهر جازا
وقوله لك اصلوا كل تا مرك ولا بد له الى الجازا المتعجب من قرينة صراف في من ارادة طام
لأن المنبادر الى الفهم عند النفا القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول بانيهم من

هذا الكلام او من كلام
بالعرض سواها كانت
سلكوا العرض لا يقوم
لان المحنة عرض وكفى

هذا الكلام او من كلام
بالعرض سواها كانت
سلكوا العرض لا يقوم
لان المحنة عرض وكفى

جميع ثقل وجهه
متاح

هذا الكلام او من كلام
بالعرض سواها كانت
سلكوا العرض لا يقوم
لان المحنة عرض وكفى

أول معنى نفسي لأجل حق في عليه

حقيقة وكذا أقدمه بل على خلاف بل الموجود ومنه مواله ور الزيادة والعدم
والعرض عليه الأيام في الدين الرأى بان الفعل لابد ان يكون له في كل حقيقة
لاستلزام صدور الفعل لا على في كل فلو ان كان ما استلزم الفعل فلما زاد وانما يمكن
تقديره فموجب المتعاضد ان استراض الأيام حتى وان في كل هذه الافعال موافقة
وان الشيخ لم يعرف حقيقة الحق في الحقيقة المصطلح ان هذا التكلف والحق ما ذكره الشيخ
وانكره ان الجواز التقاضي السكك وقيل ان هذا في كل الاستعارة بالكناية
بالحمل ليس استعارة بالكناية من الفاعل الحقيقة بواسطة المبالغة في التسمية وحمل
نسبة الانبات الية فنية للاستعارة وهذه اعم قوله فاما ان كان من الامثلة
وكونه استعارة بالكناية وفيه عند الحكماء ان تذكر المية وتريد المية بـ بواسطة
فنية وفيه ان نسب اليه شي من اللوازم المساوية للمية بمثل ان نسبة المية بالسبع
ثم تغير ذلك بالذكور وتضيف اليه شي من لوازم السبع فتقول نحى لب المية نسبت بفلان
على ان الم او بالربيع الفاعل الحقيقة للانبات في القادر المحمارة بـ نسبة الانبات
الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقة اليه الى الربيع وعلى هذا القياس غيره
ان غير هذا المثال وحاصل ان نسبة الفاعل المحمارة بالفاعل الحقيقة في تعلق وجود
الفعل ثم تغير الفاعل المحمارة بالذكور ونسب اليه شي من لوازم الفاعل الحقيقة
وفيه اي فيما ذهب اليه السكك لانه يستلزم ان يكون الم اذ بعينه في قوله في هو
في عيشة راضية صاحبها لا سيما في الكتاب بن تفسير الاستعارة بالكناية في ما فهمت اليها
ونقد

وهذا كذا في التسمية والتسمية

وهذا كذا في التسمية والتسمية

وهذا كذا في التسمية والتسمية



وقد ذكرناه وهو يقتضي ان يكون المراد بالفاعل المحمارة هو الفاعل الحقيقة فيلزم ان يكون المراد بعيشة
صاحبها باللازم بطاذا لا ينع لقولنا هو صاحب عيشة وهذا مستلزم ان المراد بعيشة وضمير اضية
واحد ويستلزم ان لا يصح الاضافة كما اضيف الفاعل المحمارة الى الفاعل الحقيقة فيكون صاحبها بطاذا
اضافة الشيء الى نفسه لا زمة من هذه لان المراد بالفاعل المحمارة فان نفسه ولا شك في صحة هذه
الاضافة وقوعه في قولنا فاعلمت تجارهم وهذا هو التفسير ويستلزم ان لا يكون الاخر بالبناء
في قولنا ياها مان ابن الجاهل لان المراد به هو العلة انفسهم واللازم بطاذا لان النداء له والخطاب
ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وسقى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون
الفاعل الحقيقة هو الذي على التسمي في الشارح لان سماء الله الحكيم توفيقية واللازم بطاذا
التركيب صحيح فينا في ذلك عند الفاعلين بان احماء الله في توفيقية وغيرهم في الشارح او لم يسمي
واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونها بالبناء بالاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم جيب
انتفاء اللوازم والجواب ان عيني هذا الاعتراض على ان مذهبه في الاستعارة بالكناية ان يذكر المية
ويراد المية بحقيقة وليس كذلك بل يراد المية اذ عاء وسباحة لظهور ان ليس المراد بالمنية في
قولنا نحى لب المية تسببت بفعل هو التسبب حقيقة والتسكك في تصحيح ذلك وكتابته والمص
لم يطبق عليه ولا في ما ذهب اليه السكك في ينقص بخوارص صائغ وليد قائم ومثله ذلك
تما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقة كما سماه على ذكر التثنية وهو مانع من حمل الكلام على الاعتناء كما
به السكك والجواب انه لا يكون مانعا اذ كما ذكرهما على وجهين عن التثنية ليل ان جعل فوقه ذكره
على الفهم بان الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما يقيف على مراد السكك بالاستعارة بالكناية اجاب عن هذا
الاعتراض وهو يري عند قرايتنا تركه اولى ثم البحث احوال المسند اليه في الامور العاصلة حيث
انه يستلزم اليه وقدم المسند على المسند كالميثاق اما حقه فله على الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به

جواب الشارح
مطالع السكاكي

مطالع السكاكي

وعنه الحادث سابق على وجوده ودخوله هنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيه على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى اذا لم يذكر فكأنه اني به ثم خفف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك على اصله فلا احتراز عن العيب بناء على الظاهر لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو كنه الكلام او تخيل العدو لا اقوى الدليل من العقل واللفظ فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو قول لا يتفق اللفظ اليه وانما قال تخيل لان الدلالة حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرينة كقوله قال وكيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخيل المذكورين او اختيار تنبيه السامع عند القرينة هل تنبيه ام لا او اختيار سقلم تنبيه هل تنبيه بالقرائن الخفية ام لا او ايام صوته اي المسند اليه عظيم ام لا او عكسه اي ايام صوته لسندك عند تخفيفه او اني الانكار اي ينسب لذي الحاجة نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على ان المراد زيد ليناتي لك ان تقول مثا امرت زيد بل غيره او تعينه والظاهر ان ذكر الاحتراز عن العيب يغني عن ذلك لكن ذكره لا مبرر احدهما الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكره والتمسك بالمثل وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد اي الله والثاني التوطئة والتمسك بقوله او ادعاء التعيين نحو وهاب الالوف اي السلطان او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسبب اوقات فرجة او مخافة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال على تركه مثل رتبة من غير ايام او على ترك نظائره مثل الرفع على المدح او الذم او الترخيم واما ذكر اي ذكر المسند اليه فلكونه اي الذكر لا اصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط بضعف التعويل اي الاعتماد على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتوضيح

مما تعارض به
فقال
بيان

وعلقت
الجم لا يبعد له
وعلقت

مسند اليه تنبيه اولئك

وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون او اظهرا تعظيها كون اسمها متبادلا على التعظيم نحو امير المؤمنين حاضر او اهانته اي اهانته المسند اليه كون اسمها متبادلا على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر والتبرك بذكره مثل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قائل هذا القول واستلذاذه مثل الحبيب حاضر او بسط الكلام حيث لا يحتاج مطلوب اي في مقام يكون السامع يطلبون المتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحياء وعليه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام هي عصاي اتوكأ عليها وقد يكون الذكر للتعويل او التعجب او الاشارة في قضية التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار واسا تعريفة اي ايراد المسند اليه معرفة واتفاقه هم هذا التعريف وفي المسند التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير فبالاضمار لان المقام المتكلم نحو انا ضربت او الخطاب نحو انت ضربت او الغيبة لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا او تفقدا واما معني لدلالة اللفظ عليه او قرينة حال واتما حكما واصل الخطاب ان يكون لمعين واحد كان او اكثر لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع الخطا هو توجيه الكلام الى حاضر وقد يترك اي الخطاب مع معينين الى غيرهم اي الى غير معينين ليعلم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بقوله ولوترى مخاطبا معيننا قصد الى تفضييع حالهم اي تناهت حالهم في الظهور لاهل المحشر الى حيث يستنح خفاؤها فلا يختص بهار رؤية راء دور راء واذ كان

مسند اليه تنبيه اولئك

السلطان يا مراك

جزء لا ينفك عن

ما في ذلك من كماله في العلم والقدرة
فلا يخفى ان ما في ذلك من كماله في العلم والقدرة
فلا يخفى ان ما في ذلك من كماله في العلم والقدرة

لا ينافي تحقيقه بالحق والافان هذه المباني نظرها للشيء من حيث ان هذا المثل
للقرب وذلك للتوسط وذلك للبعد وعلم الماهية من حيث ان هذا المثل
اليه يوتي بهذا وموزا بهذا اصله الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه
يوجب تصوره على وجه كان او كغيره اي كغير المسند اليه بالقرب فوالله الذي يذكر
الاشياء او تعظيمها بالبعد كقول ذلك الكتاب تترى بالبعد حبة ورفعة كلمة منزلة بعد المسافة او
كغيره كما يقال ذلك للعين فعل كذا تترى بالبعد عن سائر الحضور والخطاب منزلة بعد
المسافة واللفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عنا كان او لم يكن كما يذكر لفظ المستقيم لفظا
ذلك لان اللفظ غير مذكر كالحق في كونه بعيدا والشيء الى تعريف المسند اليه بالاشارة للشيء عند تعقيب
المشار اليه باوصاف الى عند ايراد الاوصاف الى تعقيب ذلك واليه تقول عقبه فلان اذا جاءها
عقبه في تقديره بالباء الى المفعول الثاني وتقول عقبته بانه اذا جعلت اللفظ على عقبه وهذا
تأخر في ما قيل ان معناه عند جعل اسم للاشارة بعقب اوصاف على انه متعلق بالشيء الالهي
على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده الى بعد اسم الاشارة من اجل متعلق جدير بالحقيق بل هو
لاجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه كقوله الذين يؤمنون بالعقب ويؤمنون الصلوة
الاقوله او ليكن على مدى من ربهم واوليكم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون
بالايمان باوصاف متعددة من الايمان بالعقب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند
اليه بالاشارة بغيره على ان المشار اليه احق بما يرد بعده واوليكم المفلحون على الهدى على الله
والضوء بالفلاح اجلا من اجل انصافهم بالاصناف المذكورة وباللهم ان تعين المسند اليه

هذا هو المقصود من قوله
فلا يخفى ان ما في ذلك من كماله في العلم والقدرة

هذا هو المقصود من قوله
فلا يخفى ان ما في ذلك من كماله في العلم والقدرة

هذا هو المقصود من قوله
فلا يخفى ان ما في ذلك من كماله في العلم والقدرة

بالقام للاشارة الى موهود الى حقيقة موهودة بن المتكلم والى واحد كان
او اثنين او جماعة يقال عرفت فلاننا ادرت ولقبته وذلك لتقدم ذكره في امر او كناية
تخويل المسند اليه لاننا الى ليس كذا الذي طلبت امرأة علم ان كذا كذا لانه الله ومبت
تلك الالاف لانه لا امرأة علم ان في الالاف اشارة الى ما سبق ذكره في قوله تعالى رب اني
وضعتنا ايتي لست ايسر مسند اليه واليه كذا اشارة الى ما سبق ذكره في قوله تعالى رب اني
ما في طي حرا في ان لفظه وان كان يعبر المذكور والانات لكن الحيز وموان يعقب الولد
لحظة بين المقدار الذي كان المذكور دون الاناث وموسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم
علم الخطاب به في قوله في الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد للاشارة الى انفس الحقيقة ومعهم
المستحقين غير اعتبار ما صدق عليهم من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة
لواحد من الافراد باعتبار كونه في الزمان مطابقة ذلك الواحد الحقيقة بغير يطلق المقترن بلام
الحقيقة التي هي موضوع الحقيقة المتحدة في الزمان غافرا خور من الحقيقة باعتبار كونه
موجودا في الزمان وبذلك من زنيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكمال الطبيعي على كل
جزئية من زنيات وذلك عند قيام قرينة راد على ان ليس المقصد من الحقيقة من حيث هي
بل من حيث الوجود ولان حيث وجودها ضمن جميع الافراد بل بعينها كقولك اذ دخل بيتي
حيث لا عهدة الخارج ومثله قوله تعالى واخترنا نوحا الذي ومثله ان المعنى كالكثرة وان
كان في الحقيقة كمالا على احكام المعارف من وقوعه مبدا وذا جال ووصف للمعروف وهو
وموصوفه باوصافه وانما في كذا كناية لما شيرت من انصاف وموان التبره مفاه

والذي بين يدي
وغيره من الالاف
لأن الالاف
على اصل
الحقيقة
التي هي موضوع
الحقيقة

هذا هو المقصود من قوله
فلا يخفى ان ما في ذلك من كماله في العلم والقدرة

[illegible]

في المتن

۷۳

کافی

از اسد الاشارة
والضمير والموصول
نحو

ملک

مقتدره
رواج راصل كحوي البين
راطل في المياد ووجوه
فنيب ليدون صبي
نيل كانا الى شهاد

وصحى بطير كانه
سورة ميسر

مصطفى عيسى
الفعول

للتحقيق
بيان

المواد من الرجل
جيب البخار الى
او
تقديم رضا قليل
من الله اليه

فقد
بعض

وعلى طه

صفحة انسان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبل
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر هذا المجلس المبارك في يوم الاثنين الموافق لـ ١٠ / ٤ / ١٤٢٥ هـ
على يد فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن عبد العزيز آل سعود
مفتي المملكة العربية السعودية
في دار الافتاء بالرياض
وكانت البداية بحديث نبوي الشريف
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
«من سئل عن عيب أخيه فستره كان له أجران ومن لم يستره كان له أجر واحد»
ثم تلا فضيلة المفتي آيات قرآنية من سورة النور
التي تحث على تغطية العيوب والستر
«يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم أخبار بغيضت إليكم فمن الغيب فلا تقولوا بها كلمة ولا ينزع علم الغيبين عنكم ولا ينزع علم الغيبين عنكم ولا ينزع علم الغيبين عنكم»
وقد ألقى فضيلة المفتي محاضرة قيمة تناول فيها أهمية التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية
والتوجه إلى الله تعالى وحده في كل شأن من شؤون الحياة
وذكر بعض الأساليب العملية لتحقيق ذلك
مثل مراقبة الله تعالى في السر والعلانية
ومراقبة الناس أيضاً
والتقوى بالشرع والاعتقاد بما وراء الشرع
وأخيراً دعا فضيلة المفتي الحاضرين إلى العمل بما سمعوه من توجيهات
وأن يكونوا قدوة للآخرين في التزامهم بأحكام الدين وأخلاقياته

من قبيد ان خير
فخير وان شرا
فشر
نقول له يا بني اي الرد
نحو انا قمت
طخونا ما قمت
اي قصص القلب اعتقاد
المخاطب العكس نحو
ما زيد الاقام
نظمت اعتقد اتصافه
بالقعود دون
القيام
اي قصص الافراد قطع
الشركة التي اعتقد
المخاطب
وغيره

يعني انه انما يقع الكذب من لا كذب انت مع ان فيه تأكيد لانه ان لفظ انت اول ان كذب
 انت تأكيد المحكوم عليه لانه في المحل المحقق والاسناد اليه على سبيل التمهيد والتجوز
 او بيان لان تأكيد المحكوم عليه كذا الاسناد هو الذي ذكره من التحقير تارة للفقهاء اذ
 ان بين الفعل على معرفته ان يتبين انما في التقديم كخصيص جمل والواحد به ان بفعل
 يجوز جاز ان لا امرأة فيكون تخصيص جمل لا رجلان فيكون تخصيص واحد وذلك
 لان اسم الجنس حمل لمعينات الحسية والعدد المعين ان الواحد ان كان مفردا والاشارة ان
 كان مثنى والزيادة على ان كان جمعا في اصل النكرة المفردة ان يكون لواحد من الجنس فقد
 يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي سيمر به كلام الشيخ في دلائل الاشارة
 ان لا فرق بين المعرفة والنكرة في ان البناء عليه قد يكون للتحقيق وقد يكون للفقهاء ووافقه
 ابن عبد القاهر السكاكي على ذلك انما التقديم يفيد التحقيق لكن خالف في شرايطه فحصل
 ان من هذا المذهب ان في حرف النفي فهو للتحقيق قطعا والافق قد يكون للتحقيق قد يكون
 للفقهاء مع ان كان الاسم او مظهر امورا او منكر امثلا كان الفعل ومنفيا ومذمبا
 السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتحقيق ان لم ينع منه مانع وان كان موقفا فان كان مظهرا
 فليس للفقهاء وان كان مضمرا فقد يكون للفقهاء وقد يكون للتحقيق من غير موقفة
 بين ما يلحق حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص
 ان جاز تقديم كونه ان السند اليه في الاصل مؤخر اعني انه في كل معنى فقط لا لفظا كونا
 فانه يجوز ان يقدم ان اصله انما فيكون انما في علامه تأكيد لفظا وقد عطف على جاز

سما اذا عرفت في الخطاب انه قد اتى من هو من جنس الرجال ولم يبين انه اهو واحد ام اثنان فيقول له اهو اثنان او اقل من اثنان لا يبيّن

الواحد او الاثنين او اكثر



جاز في ان افادة التحقير شروط بشرطين احدهما جواز التقديم والآخر ان يعبر ذلك ان
 ان كان في الاصل مؤخر او ان وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا نقول الحكم سواء
 جاز تقديم الباخر كما مر فوات ولم يقدم او لم يجر تقديم الباخر اصلا كونه قد قام فانه
 لا يجوز ان يقدم ان اصله قام زيد فقيدنا سند كذا وما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو
 رجل جاءه مفيد للتحقيق لانه اذا اخره فاعل على لفظا لا مع استثناء السكاكي واخرج من
 هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخر اعني ان فاعل مع لفظا بان يكون بدل من الغير الذي هو
 فاعل لفظا وهذا معنى قوله في استثناء السكاكي المسمى بجمله من باب اسروا النجوى الذين ظلموا الى
 على القول بالابدال من الغير يعني تقديم اصل رجل جاءه اسروا النجوى الذين ظلموا الى
 موبدل من غيره جاءه كما ذكره قوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بامر
 وانما جعله من هذا الباب للباسق التحقير لانه لا ينافي التحقير سواء اسرى تقديم كونه موقفا
 في الاصل على ان في كل معنى ولو لا ان يخص لاصح وقوعه متبدا بخلاف الموقف فانه يجوز وقوعه
 متبدا من غير اعتبار التحقير فكذا في هذا الوجه البعيد في المتكردون الموقف في قبل ابرار
 الغير في مثل جاءه رجلان او جاءه رجال ولا يستحال بخلافه فليس مراده ان الموقف في قول جاءه
 رجل بل لاني على فانه بما لا يقول به عاقل ففسا عن فاعل المراد ان في مثل قول رجل جاءه
 الاصل جاءه رجل على ان رجلا بدلا لاني على في مثل جاءه كونه بتقديم الاصل جاءه رجل فليست على
 لم قال السكاكي وشروطه ان يكون المنكر من هذا الباب ليس التقديم والتأخير فيه ان لا يمنع
 من التحقير مانع كقولنا رجل جاءه كذا امر ان معناه رجل جاءه لامرأة ولا رجلان دون

اي عدم جواز التقديم

قوله ثم اقر فاناب فان فيه ما نعلم التخصيص اما تقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلا يشترط
 ان يراد الاثر شره لاخر لان المراد لا يكون اكثر او اقل تقدير الثاني يعني تخصيص فليست به عن
 مظان استعماله ان يستوي تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد
 به ان المراد لا شره ان وهذا اظهر واذا قد صرح الامة بتخصيصه حيث تناولوه بما اقر به
 فانما بالاشارة في لوجاي وجاي جمع بين قولهم تخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص تفكيك
 الشره بتفكيكه ان جعل التثنية للتعظيم والتحويل ليكون المعنى شره عظيم فطبع اقر فانما بالاشارة تحقيق
 فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما كان من تخصيص الجنس الواحد وفيما ذهب اليه السكاك
 ثم اذا فاعل المفعول والمعنوي كان كيد والبدل سواء امتنع التقديم ما بقيت حالها
 اي دام الفاعل فاعلا والتابع تابع لما امتنع التقديم التابع اولى فجوز تقديم المعنوي
 دون اللفظي كقولهم وكذا يجوز التقديم في التابع دون الفاعل كما لان امتنع تقديم الفاعل
 انما هو عند كونه في علا والافلا امتنع ان يقال في كونه في الاما في الاصل قام زيد
 فقدم زيد وجعل متبدا كما يقال في جرد قطيفة ان جرد كان في الاصل صفة فقيد وجعل
 مضاف في متنع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة ان في العطف في ضرورة
 الشعر فنع هذا مكابرة والقول بان حالة تقديم الفاعل يجعل متبدا ويلزم خلو المعطوف
 عن الفاعل وهو صحيح خلافا لما قولهم التابع في سبيل لان هذا اعتبار محض ثم لا يتم انتفاء التخصيص
 فيكون جازي لولا تقدير التقديم لمصولة اي التخصيص بغيره اي غير تقدير التقديم كما ذكره
 السكاكي من التحويل وغيره كالتعظيم والتكثير والتقليل والتسكاكي وان لم يصحح بان لا

والدعوى بوجوب بيان
 في قوله ثم اقر فاناب فان فيه ما نعلم التخصيص اما تقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلا يشترط ان يراد الاثر شره لاخر لان المراد لا يكون اكثر او اقل تقدير الثاني يعني تخصيص فليست به عن مظان استعماله ان يستوي تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المراد لا شره ان وهذا اظهر واذا قد صرح الامة بتخصيصه حيث تناولوه بما اقر به فانما بالاشارة في لوجاي وجاي جمع بين قولهم تخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص تفكيك الشره بتفكيكه ان جعل التثنية للتعظيم والتحويل ليكون المعنى شره عظيم فطبع اقر فانما بالاشارة تحقيق فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما كان من تخصيص الجنس الواحد وفيما ذهب اليه السكاك ثم اذا فاعل المفعول والمعنوي كان كيد والبدل سواء امتنع التقديم ما بقيت حالها اي دام الفاعل فاعلا والتابع تابع لما امتنع التقديم التابع اولى فجوز تقديم المعنوي دون اللفظي كقولهم وكذا يجوز التقديم في التابع دون الفاعل كما لان امتنع تقديم الفاعل انما هو عند كونه في علا والافلا امتنع ان يقال في كونه في الاما في الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل متبدا كما يقال في جرد قطيفة ان جرد كان في الاصل صفة فقيد وجعل مضاف في متنع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة ان في العطف في ضرورة الشعر فنع هذا مكابرة والقول بان حالة تقديم الفاعل يجعل متبدا ويلزم خلو المعطوف عن الفاعل وهو صحيح خلافا لما قولهم التابع في سبيل لان هذا اعتبار محض ثم لا يتم انتفاء التخصيص فيكون جازي لولا تقدير التقديم لمصولة اي التخصيص بغيره اي غير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي من التحويل وغيره كالتعظيم والتكثير والتقليل والتسكاكي وان لم يصحح بان لا

لا سبب للتخصيص سواء لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر
 لفوات شرط الابتداء ثم لا يتم امتناع ان يراد المراد شره لاخر كيف قد قال الشيخ عبد القاهر قدّم
 شره لان المعنى ان الذي اقر به من جنس الشره لا من جنس الشره قال السكاكي ويقرّب من قبل هو في يد
 قيم في التقوى لتفهم ان التضمن قيم الغيبة مثل قام قبيح يحصل لك تقوى وشره ان شبه السكاكي
 مثل قاي التضمن للغيبة بالحي عند الغيبة من جهة عدم بغيره في الكلام والخطاب الغيبة كونا قائم
 وانت قائم وموقوف كما لا يتغير الى من الغيبة كونا رجل وانت رجل وهو رجل وهذه الامثلة
 قد وبقر لم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشره بلفظ الاسم ورا عطف على تقديره يعني ان
 يقر شره بان قبيح من التقوى وليس مثل التقوى في زيد قائم في الاول لتضمن الغيبة وان
 لشره بانحي عن الغيبة وهذا ان لشره بانحي عن الغيبة كونا بان ان مثل قائم مع الغيبة وكذا مع
 الظاهر ايضا جملة ولا عموم في قائم مع الغيبة معاملة الجملة في البتة مثل رجل قائم ورجل
 قائم ورجل قائم وما يرى بغيره ان ومن المصداق اليه الذي يرى بغيره على المصداق للامام لفظا
 وغيره اذا استعملت كسبيل الكناية في نحو منكم لا يخل وغيره لا يجوز بمعنى انت لا تخطي وانت
 تجوز من غير ارادة تعريف غير الخاطب بان يراد بالمثل والغير ان آؤ مماثل لغيره او غير
 مماثل بل المراد دفع النجس عنه بطريق الكناية لانه اذا قيل من كان عاصفا من غير قصد الى مماثل
 لزم نفيه عنه وابات الجود بغيره من غير مع اقضية كمالا يقوم به وانما يرى التقديم في
 هذه الصورة كاللزام لكونه التقديم اعون للمراد بها ان لخصين الرئيس لان الغرض
 منها ابات الحكم بطريق الكناية الى مع ابلغ التقديم لافى دفعه التقوى اعون عاذا الرئيس

ولعل الست في عدم التعريف
 ان المعنى على تقدير موصوف
 او انما رجل قائم وانت
 حسن جلي وهو رجل قائم

للخاطب

مع قوله كاللزام انه قد تقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يكون ان خبر كل لم
 الاستعمال انما التقديم نفس عليه ولا يلزم الا بجاز فيل قد تقدم المسند اليه المسند اليه المسند
 المقرون بحرف النفي لانه ان التقديم وانما العموم للمعنى الحكيم من كل فرد فلو كان ان لم ينفى في تقديم
 في القياس من كل واحد من افراد الكائنات لكانوا اخر فلو لم ينفى عن كل ان في تقديم الحكيم من جملة الكائنات
 لان كل فرد في التقديم يفيد عموم السلب لشمول النفي والتاخير لا يفيد السلب العموم ونفي الشمول
 ان يكون التقديم مفيد للعموم دون التاخير لئلا يلزم ترجيح التاكيد وموان يكون نفوذ كل تفريق
 الحاصل على التاكيد وموان يكون نافذة مع جديده ان التاكيد ليس حجج لان الافادة خير من
 الاعادة وبيان لزوم ترجيح ان كيد على التاكيد في صورة التقديم فلان قولنا ان لم ينفى
 مهلة اما الاجاز فلا حكم فيها بثبوت عدم القيام بهان لان النفي القيام بهان حرف السلب في جزء
 من المحمول اما الاحمال فلا نه لم يذكر فيها ما يدل على كية افراد الموضوع مع ان الحكم عام صدق عليه
 واذا كان انسان لم ينفى موجه مهلة يجب ان يكون معناه في القياس من جملة الافراد لان كل فرد لمان
 الموجبة للمهلة المهدولة المحمول في قوة التاكيد الجزئية عند وجود الموضوع فلو لم ينفى بنفسه ان بعض
 انما تستلزم ان في الصدق لانه قد حكم في المهلة في القيام عام صدق عليه بهان ان لم ينفى
 الافراد او بعضها وايضا كان يصدق في القيام عن البعض وكل صدق في القيام عن البعض صدق
 نفيه عام صدق عليه بهان في الجملة في قوة التاكيد الجزئية المستمرة في الحكم عن الجملة لان صدق
 السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما نفي الحكم عن كل فرد او نفيه عن البعض مع بثبوت البعض وايضا
 كما ان ينفى من الحكم جملة الافراد دون كل فرد يجوز ان يكون منفي عن البعض ثابتا البعض واذا كان انسان

اي تقديم
الموضوع
بدون كل
فان

انسان لم ينفى بدون كل معناه في القياس من جملة الافراد لانه كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه
 كذلك ان كل تأكيد المعنى الاول فيجب ان ينفى عن كل فرد ليكون كل من ليس آخر ترجيح التاكيد على التاكيد
 في صورة التاخير فلان قولنا ان سلب مهلة كسورة فيها والسالبة المهلة في قوة التاكيد الكلية المقضية
 النفي عن كل فرد فلو كان من ان كان هذا النفي لا عند من ان المهلة في قوة الجزئية
 بقوله لو رد موضوعا الى موضوع المهلة في سلب النفي حال كون نكرة غير مضمرة بلغة كل في تقديم
 في الحكم عن كل فرد واذا كان لم ينفى ان بدون كل معناه في القياس من كل فرد فلو كان بعد دخول
 كل ايضا كيد كان كل تأكيد المعنى الاول فيجب ان ينفى عن كل فرد ليكون كل من ليس آخر
 وذلك لان كل في هذا المقام لا يفيد الا احد من المعنيين فنفى انتفاء احد هما يثبت لانه ضرورة والى اصل
 ان التقديم ينفى كل سلب العموم ونفي الشمول والى غير عموم السلب لشمول النفي فبعد دخول كل
 يجب ان ينفى هذا ليكون كل للتاكيد التراجع دون التاكيد المبرجوح وفيه نظر لان النفي من جملة في الصورة
 الاولى في الصورة المهلة المهدولة المحمول فلو كان لم ينفى عن كل فرد في الصورة الثانية في التاكيد
 المهلة فلو لم ينفى ان التاكيد في هذا السناد الى كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك في كل
 المعني لهذا المعنى بالسناد الى كل لان انسانا صامغا في اليه فلم يبق مسند اليه فيكون اي
 على تقدير ان يكون السناد الى كل ايضا مفيد للمعنى الحاصل من السناد الى ان يكون كل سائلا
 لتاكيد لان التاكيد لفظ يفيد تقدية يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى في انما افاده
 السناد الى لفظ كل كناية آخر فيكون كل تأكيد له وحاصل هذا الكلام ان لانه لو حمل الكلام
 كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل لتاكيد ولا يخفى ان هذا انما يصح على تقدير ان يراد التاكيد

بعد دخول
فيكون التقديم
كل لعموم السلب
والتاخير بعد دخول
كل سلب العموم ونفي
الشمول حتى يكون
كل للتاكيد
الراجح

لا الى شيء
آخر بيان

الاصطلاح انما لو اردت بذلك ان يكون كل لافى دة من كان حاصله بونه فان دفع المنع فوجت بوجه
 ما انما رايه بقوله ولان الصورة ان ينفذ في السالبة الملهمة كقولهم ان اذا افادت النفي
 عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة في داخلها على النفي ان افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون
 معنى لم يفرم كل ان نفي القبا من الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل ان سيسكت بأكيد الان هذا النفي
 كان حاصله بونه ووجت فلو جعلنا لم يفرم كل ان لعموم السلب مثل لم يفرم كل ان لم يفرم بترجى التاكيد
 على التاكيد ليس لاننا ليس اصل بل انما لم يفرم بترجى احد الكيدين على التاكيد وهو يقال ان دلالة لم يفرم
 ان على النفي عن الجملة بطريق التاكيد ودلالة لم يفرم كل ان على بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا
 وفيه نظر اوله كونه في التاكيد اذ الدلالة لم يكن كل ان لم يفرم على تقدير كونه نفي الحكم على جملة
 تاكيد لان دلالة من لم يفرم على هذا المنع التاكيد ولانه التاكيد المنفية اذا عمت كان قولهم لم
 انسان سالبة كلية لا مملدة كذا ذكره هذا القائل لانه قد بين فيه ان الحكم مملد على كل واحد من الافراد
 والى ان لا بد من متين ولا محالة من ان يادى ان الحكم فيه على كلية افراد الموضوع والمفعول باليتور
 سوى هذا او ينفع ما قيل ساء مملدة باعتبار عدم التور وقال بعد القاه ان كانت كل جملة
 في خبر النفي بان افاد عن اداة سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا كقول
 ما كل ما يمتلئ الماء يدركه بكرة الرياح بالاشترى السقف او غير فعل كقولهم ما كل ما يمتلئ الماء
 او معمول للمفعول المنفرد الظاهر انه عطف على اداة النفي وليس كذلك لان الدخول في خبر النفي شامل للملك
 وكذا الوصف على ان افادت بوجه او جعلت معمولة لان النفي عن اداة النفي ايضا شامل للملك لان
 ان يخص النفي بانه اذا لم يدخل اداة على فعل عامل في كل على ما يشهد به المثال والمعمول ان

انما النفي بوجه
 او معمول للمفعول

من ان يكون فاعلا او مفعولا او تاكيدا لاحدهما او غير ذلك كقوله جاءني القوم كلهم في تاكيد الفاعل
 او ما جاء كل القوم في الفاعل او لم اخذ كل الدراهم في المفعول المتاخر او كل الدراهم لم اخذ في المفعول المتقدم
 وكذا لم اخذ الدراهم كلها والدراهم كلها لم اخذ في جميع مدة توجه النفي الى التحويل خاصة لا الى اصل الفعل
 وان الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعضهما اضيف اليه كل ان كانت كل في المنع فاعلا للمفعل
 او الوصف المذكور في الكلام او افاد تعلقا بين تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المنع
 مفعولا للفعل او الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم التامة
 لا كل بدليل قوله تعالى وانما لا يحب كل محتال فخور وانما لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف والاي
 وان لم تكن داخلية في خبر النفي بان قدت على النفي لفظا لم تقع معمولة للفعل المنفي نعم النفي كل
 فرد كما اضيف اليه كل وافي دفع اصل عن كل فرد كقول النسيب صا انه عليه السلام قال له ذو البدين
 اسم رجل من الصحابة افقرت الصلوة بالرفع فاعل ففقرت ام نيت يا رسول الله كل ذلك من
 هذا قول النسيب عليه السلام والمنع لم يقع واحد من الفقر والنسيب على شمول النفي وعمومه
 احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بتعريفهما جميعا تحطية للتسوية بالنفي الجمع بينهما لانه عارف
 بان التامين احدهما والثاني ما روي انه قال في النسيب صا انه عليه السلام قال له ذو البدين بعض
 ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت للصفة النسيب في النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع وعليه على عموم
 اليه كل فرد قوله قد أصبحت ام الخير ثم عاينها كلها لم اصنع برفع كل على معنى لم اصنع شيئا من
 تدعيه على من الذنوب لافى دة هذا المنع على عن النسيب المستغنى عن الاضافة الى الرفع للفتنة
 اليه ان لم اصنعها واما ما جره الى تاخير السند اليه فلا يقتضيه المقام تقديم المنة وسبغ

الاصطلاح

النفي

قوله قول النسيب

والقصر والنسيب

للفعل

او مفعولا

او متبدا

او متبدا

انما النفي بوجه
 او معمول للمفعول

بيان هذا الذي ذكره في الذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة كقوله مقتضى الظاهر
من الحال وقد خرج الكلام على خلافه على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه في موضع المضمون
المظهر كقوله نعم بل ان كان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم
ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى المنفصل معبود في الزمن والزم تغييره بكرة يعلم
من المتعلق انما يكون من موضع المضمون المظهر في احد القولين ان يقول من جعل المضمون
التمام افراد الضمير لم يقل نعم انما هو من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجارية وقوله مواد
في زيد عالم مكان الشأن او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقديم واعلم ان الاستفهام
ع ان الضمير الشأن انما يثبت اذا كان في الكلام مؤنث غير متصل بقوله في زيد عالم مجرد قياسي ثم
عقل وضع المضمون في المظهر في السابق بقوله ليحكم لي بعبق الضمير في ذين السامع الى الشك
اذ لم يفهم من من الضمير مع استقامه ان انتظر السامع ما يعقب الضمير في ذين السامع الى الشك
تمكن لان الحصول بعد الطلب عن من المتبى بالاتباع بالخبر في باب نعم لان السامع عالم بسمع
المضمون يعلم ان في ضمير افلا يتحقق في الشك في الانتظار وقد يعكس وضع مضمون المظهر في موضع
المظهر موضع المضمون فان كان المظهر الذي وضع موضع المضمون اسم اشارة فلحال العناية به بضمير اي يبين
المسند اليه لاخصاصه بضمير كقوله عاقل عاقل هو وصف عاقل الاول المتكلم كامل العقل
منه فيمعت ان اعني اعزته او اعني عليه وضعت هذا امية اي طريق معك وجا كل جا كل
تلقاه كقوله في هذا الذي ترك الاوامر جارية وصية العالم نعم بل المتكلم من غير الاوامر على ان تقنا
اي قول ابن ابي عمير

ط على تقدير ان مقتضى الظاهر
ان لا يقال نعم الرجل
سئل من هو فقيده
زيد اي هذا الوجه
اي البصرين
نوعه متقدم
تقديره
ان قيل نعم جلا زيدا
ونعم الرجلين زيدا
ونعم رجال زيدا
لا يجوز في الاستعمال
اي قول ابن ابي عمير

اذا اتقنا زيدا بقا كما فرانا في اللسان القدر الحكيم فقولنا هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس
لمعنى وهو كون العاقل هو وما والجا مل مرزوقا وكان القيس في الاضمار فبعد الاسم الاشارة الى الحكم
العناية بتمييزه ليس السامع ان هذا الشيء المتضمنه المصنوع الذي لا الحكم العجيب وهو جعل
الاوامر جارية والعالم نعم بل زيدا بقا الحكيم البديع هو الذي اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم
الاشارة او التلميح عطف على حال العناية بالسامع في اذا كان السامع فاقه البسم او لا يكون
ثم مثا الى اصل او انداء على حال لادنه اي بلاوة السامع لا يدرى غير المحسوس على حال فطانية
بان غير المحسوس عنده بمنته المحسوس فادعاء على حال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي عا وضع
اسم الاشارة موضع المضمون لادعاء على حال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه في كذا ان اظهرت
العلمية والمرضى كالحق اي احزن من يتبعي لكسر ان صار حزينا لاسيما في الضمير في نشأته خلاصة وما في
علة تزيدين في فاقه ظفرت به لئلا يقتل كان مقتضى الظاهر ان يقول له لانه ليس محسوس فعدل
لذلك اشارة الى ان قلنا ظهور المحسوس ان كان المظهر الذي وضع موضع المضمون في اي ضمير
اسم الاشارة فلزيادة التمكن في جعل المسند اليه تمكن عند السامع كقول مواته احدا انه
الضمير الذي يصدر اليه ويقصد في الحوايج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن ونظيرة اي تظهر قل
مواته احدا انه الصمد في وضع المظهر موضع المضمون لزيادة التمكن من غيره اي غير باب المسند اليه
وبالحق اي بالحكم المتضمنه لانه لا نزلنا في القرآن وبالحق نزل جنته ليقول به نزل او انزل او
عطف على زيادة التمكن في ضمير السامع وتزييد الهابة بهذا كان كيد لادخال الروح او تقوية
ادعي المأمور مثالا اي مثال التقوية وادخال الروح في جمع التسمية قول الخلفاء امير المؤمنين ميرك

وضع المظهر وهو
بالحق في ضميرها
موضع المضمون
وهو به نزل
زيادة التمكن

معدن عنه في لفظ الماضي
معدن تنبيها على ان اللفظ
معدن تنبيها على ان اللفظ

في السموات ومن في الارض يعني بفتح و منه البعير من المستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو وان الذين لواقع مكان
يتبع وكفه البعير من المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم يجمع الله الناس جميعا ومن كانت
وهو ان كلام اسم الفاعل والمفعول قد يكون بفتح الاستقبال وان لم يكن ذلك كما حصل الوجه فيكون
كل من كان في موقفه واراد ان يستقبل بفتح الظاهر والموارد ان كلامها حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف
وقد استعمل منها فيما لم يتحقق بخلاف ما تحقق وقوعه ومنه ان ومن خلاصه مقتضى الظاهر القابل هو
ان يجعل حذو الالف في الكلام مكان الالف في الالف في مكانه كقوله تعالى الحوض كان عرض الحوض
على الالف ان اقررت عليه الشرب وقيل ان القابل السكالي مطلقا وقال انه مما يورث الكلام صلاحه
ورده غيره الى غير الكلام مطلقا لان على المسطرون في المقصود والحق ان تضمن اعتبار الالف
في الكلام مطلقا لان على المسطرون في المقصود والحق ان تضمن اعتبار الالف
ونواحيه جميع الرجا مقصورا كان لو ان ارضه ساءوه عاصف والمطاف والوفا يفتح لو ان السماء فاعلموا
الاخيرين بالالف المعنى كان لو ان ساءوا بغير تها لو ان ارضه ساءوا بالالف المعنى كان لو ان ساءوا بالالف المعنى
لو ان السماء بالغيره حذو الف في شبهة بفتح الالف في الارض ذلك مع ان الارض اصل فيه والالف وان لم تضمن
اعتبار الالف في حذو الف في الظاهر من غير كنهية تعذر بها كقوله فلما ان بول من عليها كما طابت
بالفعل ان بالغيره السياء ان الطين بالطين والمعنى كما طابت الفدن بالسياء يقال طابت فلما ان جرت
السحابة واليت وقابل ان يقول انه يتضمن من المبالغة وصف الناقه بالسنن لا يتضمن قولنا
كما طابت الفدن بالسياء لا يامع ان السياء قد بلغ من العظم والكثرة الى ان حيزه لم يزل الاقل
والفدن بالنسبة اليه كالياء بالنسبة الى الفدن **احول المسند** المترك فلما تروى

الاستعمال لا يكتفي
بفتح الالف في الكلام
ففي زيد يصلي وتقول
زيد مضرب
في زيد يضرب
سواء تضمنت الالف
الطيفة او لم تتضمن

بالالف

المزلة

معدن تنبيها على ان اللفظ
معدن تنبيها على ان اللفظ

في حذو المسند اليه كقوله ومن كل امس بالمدينة رحلة فانه وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم
والاول وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم
والاخر ان بالالف المعنى الرحل ثم وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم
يكون في حذو الف المعنى الرحل ثم وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم
تعدوا واما اذا قدرنا له خبرا فمخوزا ان يكون موعظا على اسم ان لان الخبر مقدم فعبرا
فلما يكون مثل ان زيدا وعمرا واما ان زيدا وعمرا فلان الخبر مقدم فعبرا
متبدا والمخوف خبره والجملة باسمها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها وقوله نحن بالعدنا وانما
العدن راض والرائي مختلف فقوله نحن متبدا والمخوف الخبر ما ذكر ان نحن بما عندنا راضون
في حذو الف المعنى الرحل ثم وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم
منطلق في حذو الف المعنى الرحل ثم وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم
او حذو الف المعنى الرحل ثم وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم
تدل على مطلق الوجود وقد نرى اليه قراين تدل على نوع خصوصية الخبر كلفظ ارجو
المراد في ذابا بالباب وحذو الف المعنى الرحل ثم وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم
ان لنا في الدنيا حلولا ونسبنا الى الالف ان حذو الف المعنى الرحل ثم
لارجو انهم حذو الف المعنى الرحل ثم وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم
ان العقل والضمير المقام ان حذو الف المعنى الرحل ثم وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم
وان ولدوا وقد وضع سبويه في حذو الف المعنى الرحل ثم وقيل ان بالالف المعنى الرحل ثم

والمعنى اني لغير
وقيل ايضا غيب
طلائع المسند في الحقيقة
ركن من الكلام فلا
يكون عينا

وهو مخوف وخبره
مخوف وهو
راضون

بعد اوطول
لا يخلو في الا حذو باب ان
لا يخلو في الا حذو باب ان

المزلة

الحكم في يومه بل يوم الثاني للقول في مواعيد المنطقين فهو قول كما كانت الشمس طالعة
 فالنار موجود باعتبار اصل العربة الحكم بوجود النار في كل وقت من اوق طلوع الشمس والمحرك
 هو النار والمحكوم هو الموجود باعتبار المنطقين الحكم بوجود النار طالوع الشمس في كل يوم
 طلوع الشمس والمحكوم هو وجود النار في كل يوم والمنطقين الحكم بوجود النار طالوع الشمس في كل يوم
 لان فيها الحان كثيرة لم يتعرض اليها علم المنطقين واداء الشرط في الاستقبال كمن اصل في علم
 الحكم بوجود الشرط فلا يتبع في كلامه ان يتبع على الاصل لا على الحكم واصل ما اجزم بوقوعه في
 واداء الشرط كان في الاستقبال خلاف لو وقع في ان اجزم بالوقوع وعدم اجزم به واما عدم
 اجزم بالوقوع الشرط فلم يتبع له لكونه مشترك بين ان واداء المقصود بيان وجب الاثم في ان واداء اصل
 ان عدم اجزم بالوقوع كان الحكم ان يكون في غير مطلق في الغالب موقعا لان واداء اصل
 اذا اجزم بالوقوع غلب لفظ المانع لانه لا يتبع على الوقوع قطعا لانه المانع للفظ وان لم يكن
 مع الاستقبال مع اذا خوفي واجاب انهم ان قوم من الحكماء في الرخا في قولنا هذه
 امر محقق بنا ونحن مستحقون ان نصبرهم في اجوب بلا يطير والى اننا هو الموضع ومن معه
 من المؤمنين جني بجانب الحنة بلفظ المانع مع اذا لان المانع الحنة المطلقة التي تحصرها مقلوبة
 به والذات في الحنة توجب الحنة لان الحنة لان وقوع الحنة لواجب الحنة واداء الحنة
 في كل نوع في خلاف النوع وحيث في جانب الحنة بلفظ المضار مع ان ما ذكر بقوله والسنة تاددة
 بالنسبة اليها ان المانع المطلقة ولهذا كانت النسبة ليدل على التعليل وقد يتوهم ان في مقام
 اجزم بوقوع الشرط في ما اذا قيل العبد العبد من سببه فكل مؤذ الدار ومويعلم ان في
 مقام التعبد

اعراضا من الشرط
 والمنطقين
 في يومه بل يوم الثاني
 في يومه بل يوم الثاني

فيها فيقول ان كان فيها اجزم او لعدم جزم الخ لا يتبع بوقوع الشرط في قول الحكم على سنن اعتقاده كقول من
 يكره ان يصدق في فاذ ان فعل مع علم باليأس وادى او تتركه ان تتركه في الخاطيء العالم بوقوع الشرط
 ثم انه الجاهل في الحقيقة مقتضى العلم كقول من يصدق ان اجزم ان كان في النار فلا تؤذ واداء الوقوع
 ان التعبد في الخاطيء في الشرط واداء في المقام لا يتبع له علم باليأس في فعل الشرط على ما لا يصلح الا في
 ان في الشرط كما يفرض في الجاهل في الشرط من الاثر في نحو قوله في علم المذكور ان لا يتبع في علم ان
 وفيه من الامر والزم الموعود والوكيد حتى ان الاعراض او الملاءمة او مع فرض ان كنت قوما
 مسرفين فيمن قراء ان بالكم فكونهم مسرفين امر مطلق ولكن في بقا ان تعقد التويع وتقول
 ان الامر ان العاقب يجب ان لا يكون في الاصل في العلم في التعبد كما في لالتعمال المقام
 الايات في الجاهل والمجال وان كان مطلقا بعدم وقوعه كمن يتوهم في ان تتركه في ما
 لا قطع بعد على سبيل الامل واداء الفعان لتعقد التويع كما في قوله تعالى قل ان كان لالم
 ولدي اول العبادين او تعبد عن المقصود ان بالشرط على المقصود كما اذا كان القيام قطع
 الحصول لانه بدعي قطع لم وقصود ان تمها كان كذا او قوله في الخ في المان وان كنت زار
 مما نزل على عبدنا فيهما ان تحتل ان يكون للتويع والتويع المذكور وان يكون تعبد
 غير المانين لان كان في الخاطيء من يعرف الحق والمنا بغير عدا فاجعل الخ كذا لان رب لم ولمنا
 وموانه اذا جعل الخ بغير المانين كذا في الشرط قطع الا وقوع فلا يعجز استعمال ان في كذا اذا
 كان قطع الوقوع لانه لا يتوهم في المعازة المحتملة المشكوك في المعنى منها على حدوث الارباب
 في المستقبل لانه ان لم يكونون ان ان مننا بغير ادون في المردو الرجل على ان لا تعبد

فيها فيقول ان كان فيها
 فيها فيقول ان كان فيها

فيها فيقول ان كان فيها

فيها فيقول ان كان فيها

وعليه ان استعمال الماض مع ان لا يلزمه في الوقوع ورد قوله في ولا تكم مواقيكم
 على ان اردون كخضاض حب الغل ان يكون في كل تعليق التي من الاكره بارادته
 المحقق يشهد بجواز الاكره عند انتفاء ما هو موقوف التعليق بالشرط ايجاب بان المتباينين
 بان التعبد بالشرط يدل على ان الحكم عند انتفاءه انما يقولون به اذا لم يظهر الشرط في اية اخرى
 ويجوز ان يكون في اية في الآتي المبني في النفي من الانكار يعني ان الذي اذا اردن العينة فالقوله
 احق بارادتها والبناء لا يشرط على انتفاء الحكم انما هو محجب الظاهر والامعاء العاطل عاونه
 الاكره مطلقا عارضه والظاهر يدور بالباطل قال السكاكولي للتعريف لما اراد من الحاصل
 في معرض الحاصل لما ذكره في التعريف بان شرط الفعل ما اجد في ادعية حقوقه في ولقد
 او ان قيل والذين من قبله ان شرطه ليجب على كل في مخاطبة مواليه في عدم ان كان
 به لكن في بلفظ الماض ان لا يشرط في معرض الحاصل على سبيل الغرض والتعبد بغيره في صدره
 الا ان كان في قد جرت اعلم كما اذا اشتمل احد فتقول واية ان شئنا الا في حيزه ولا يخفى انه
 لا معنى للتعريف من لم يجد عنهم الا ان كان في ذكر المختار في لا يفيد التعريف لكونه على اصله ولما كان
 في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبة السكاكولي والاذني في ذكر جميع ما تقدم ثم قيل في قوله
 ان لا يشرط في التعريف لانه استعمال الماض مقام المصارع في الشرط للتعريف قوله في وما لي
 لا اعبد الا في قوله ان وما لكم لا تعبدون الذي في قوله دليل واليه ترجعون اذ لو التعريف كان المتنا
 ان يقال واليه يرجع عاونه هو الموافق للسياق ووجه حسن هذا التعريف اسماء الحكم
 المحيطة الذين هم اعداؤه الحق هو المعقول الثاني لاسماع عاونه لا يرد ذلك الوجه بغيرهم وهو

في الكلام في سطره
 في الكلام في سطره
 في الكلام في سطره



وفعله ذلك الوجه ترك التعريف بسببهم ما باطل ويعين على ان يدور ليس بداهة كلام السكاك
 الا عاونه يعين عاونه ان يقول الحق لكونه ان يكون ذلك الوجه ادخل في المحقق في الصحيح لا يرد
 المتكلم لهم الا ما يرد نفسه ولو للشرط ان تعليق حصول مضمون الجراء بحصول مضمون الشرط فما
 في الماض مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجراء كما تقول لو جيت اكره معلقا الاكرام
 بالحي مع القطع بانتفاء فيلزم انتفاء الجراء انتفاء الجراء الانتفاء الاول في الشرط في
 ان الجراء انتفاء في الشرط فيلزم انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء
 بان الاول في الشرط فيلزم انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء
 اسباب متعددة في الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه في
 لانتفاء الاول لانتفاء الثاني الا ان قوله في لو كان فيهما آية الا آية فاما في
 انما سبق لي بتدليل على انتفاء انتفاء تعدد الآيات دون العكس استثنى
 المتأخرين وان ابن الحاجب في ذلك يجمعون على ان الانتفاء الاول لانتفاء الثاني انما ذكره
 واما لان الاول في قوله في الشرط فيلزم انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء
 ان يكون الا في قوله في الشرط فيلزم انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء
 الثاني لانتفاء الاول فيلزم انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء
 البسبب في قوله في الشرط فيلزم انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء
 في الجراء انما هو في الشرط فيلزم انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء
 المشيعة في قوله في الشرط فيلزم انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء انتفاء الجراء

الزمان غير الثبات لما ان علمه بالمتغير اجزاها من الايري ان قولهم لولا امتناع الشاة
 لوجود الاول لولا لا على الملوك غير معناه ان وجودها سبب لعدم ملكهم لان وجوده
 دليل على ان لم يكن لولا لا على الملوك لولا لا على الملوك لولا لا على الملوك لولا لا على الملوك
 الحكاية. ولو طار ذو حافر قبلها. طارت ولكنها لم يطير. يعني ان عدم طيران تلك البطة لا يطير
 ذو حافر وقال المعنى. ولو دامت الاولات كانوا اكثر منهم. ربما يكونون اكثر من دوام
 واما المنطوقون فقد جعلوا ان لولا لا على الملوك لولا لا على الملوك لولا لا على الملوك لولا لا على الملوك
 بالسبب في عدمه لولا لا على العلم بالمتغير ان علمه بالمتغير الاول ضرورة انشاء الملام
 بالمتغير اللازم من غير الثبات الى ان علمه بالمتغير الاول ضرورة انشاء الملام
 ان علمه بالمتغير الاول ضرورة ان علمه بالمتغير الاول ضرورة انشاء الملام
 وحقيق هذا البنى على ما ذكرنا من اسم الفاعل في هذا المقام مما حث المقام اخرى شريفة اورثنا
 في المخرج واذا كان لولا لا على الملام فيعلم عدم البسوت والمض في جملتها اذ البسوت بنو التعليل و
 والاستقبال بناء الملام فلا يبعد في جملتها عن الفعلية الماضوية الملائمة ومنه مب الجبر والاسم
 في المستقبل استعمال ان ويومع فلية ثابت حوقوله. اطلب العلم ولو بالعين واما آياتي بكم
 الامم يوم القيمة ولو بالتسقط فدخل على المضارع في حوله بطبعكم في كبر من الامر لعنتم الى لوقعت
 في جهنم وملاك لتعبد اسم الفاعل فيما مضى وقفا فوقنا والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع عنكم
 بسبب امتناع استمرارهم على اطاعتكم فان المضارع يعيد الاستمرار ودخول لوعليهم يعيد امتناع
 الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الماطعة يعني ان امتناع عنكم بسبب استمرار امتناع

امتناع عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المبتدئ يعيد استمرار البسوت يجوز ان يعيد المتع استمرار
 التبع والداخل عليه لولا استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية المنبئة تعيد تأكيد البسوت ودوام
 المعنية بعبدة تأكيد المتبع ودوامه لان كيد والدوام كقولهم تع واما بوءين رد القولهم ان
 امتناع البلى وجه والدة كما في قولهم انما يستنزي بهم حيث لم يقل انما يستنزي بهم قصد الى
 استمرار الاستنزاء وتجدة وقفا فوقنا ودخولا على المضارع في نحو لو تولى الخطاب لمحمد
 او كل ما يتا منه الرواية اذ وقعوا على ان اروها حتى تعجبوا يوم واطلعوا على اطلاق
 في كثرهم وادخلوا فيهم فوامقدا رعدا بها وجواب لوخذون في كرايت امرافطعيا لتزبل
 ان الامتناع من الملام لعدوره ان المضارع او الكلام ممن لا خلاف في اجاره هذه الحالة
 الماضية القيمة لكان جعلت بمرلة الماض المتحقق فاستعمل فيها لولا واذ الخصال بالماضي لكن بدل
 عن لغو الماض ولم يقل لوريت اشارة الى انه كلام من خلاف اجاره والمضارع عند بمرلة
 الماض في تحقق الوقوع فهذا الامر مستعمل في التحقيق كالحسب اليه ويل كانه قيل قد انقضى
 هذا الامر لكنك يا دايدة ولوراية لوراية امرافطعيا كما عدل عن الماض الى المضارع ربما
 يود الذين كنوا انهم لم يزلوا الماض لصدوره ممن لا خلاف في اجاره واما كان الاصل من
 هو الماض لانه قد انهم ابن التراج واولوا في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة
 لما تحب ان يكون ماضيا لا لتلخيص الماض ومنه التعليل من ان يدبر منهم الموال القيمة
 فيهم يتبون في واحد منهم افا قد تماشوا ذلك وقيل هي مستحارة للتكثير او للتحقيق ومفعول يود
 عند ذلك لولا لولا لو كانوا مسلمين عليه ولوليت حكاية لودادتهم واما على ان جعل لوليت

رايست اسودا غاربا الرماح ولا يصح رماح الغاب والثاني يعني انما رتب الجنس في تقدير
 الجنس على ما في الحقيقة فزيد الامير اذا لم يكن امير سواه او بالصفة كما في قوله لعل ذلك
 في ذلك الجنس او بالعكس كقولهم الشجاع الى الكامل في الشجاعة كانه لا اعتداد بالشجاعة بغيره
 بقصوره عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل الموقوف على الجنس متبدا كقولهم لا يميز زيد والنسي في علم
 لا تفاوت بينهما وبين ما بعدهما فافادة في الامارة طاريز والشجاعة طاعن ووالاصل ان الموقوف
 الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الجنس سواء كان احرما او غيره او نكرة وان جعل فاعلا فهو مقصور
 على المبتدأ والجنس قد سبق على اطلاقه كما مر وقد يفيد بوصف وحال او ظرف او نحو ذلك كقوله
 الرجل الكريم وهو السابك ركب وهو لا يميزه البلد وهو الواهب الف فطار جميع ذلك معلوم
 بالاستواء والتفصيل ترايب بلغا وقوله قد يفيد بلغة قد اشار الى انه قد لا يفيد المقدم كقول
 الحياء اذا قبح البكاء على قيل رايست بكاء الحسن الجميل فانه يفرق بحسب الذوق السليم
 والطبع المستقيم واليذكر في معرف معاني كلام العرب ان ليس المعنى مريضا بالغير وان امكن
 ذلك بحسب الظاهر والناظر في القاموس وقيل في خوزيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم متعين لا يبدأ
 تقدم او تافؤ لانه على الذات والصفة متعينة للجزئية تقدمت او تأخرت لانه لا يميز على امر سبي
 لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومع الخبر المنسوب والذات من المنسوب اليه والصفة من المنسوب
 فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد فيكون زيد مبتدأ والمنطلق خبر او مضاف الى الامام الزائر
 قدس الله سره وورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة حاجب لاسم يعني ان الصفة تجعل دالة
 على الذات ومنه انما والاسم يجعل دالة على امر سبي ومنه او اما كونه ان السيد بجملة فليكن

في قوله
 لا يميز

في قوله
 لا يميز

ط
 المنطلق
 الشخص الذي
 له الصفة

فليكن خوزيد قام او يكون سبي خوزيد ابوه قائم كما مر من ان افراده يكون لكونه غير سبي
 مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفاتيح هو ان المبتدأ
 يكون مبتدأ يستند على ان يستند اليه شيئا فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستند اليه ذلك المبتدأ صفة
 المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الغير او متضمنا له فيستند بها حكم ثم اذا كان متضمنا
 لغيره المعتبر بان لا يكون مثالا للآخرين عن الصفة كما في زيد قائم وفي ذلك الصفة المبتدأ الثاني
 فيكون الحكم قوة فعلا من التقوى كما يكون متبدا الى غير المبتدأ ويخرج عنه خوزيد قائم
 ويجب ان يجعل سبي واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الايجاز وهو ان الاسم لا يوافق به معنى كمن
 العوامل لا الحركية قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلبك مع بانك زيد
 الاخير يعني هذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول الماء نوس
 وهذا الشبهة للبسوت وامتنع من الشبهة والسك وباجمله ليس للاعلام باي شيء بقية مثل للاعلام
 به بعد التبيين عليه والتقدمة فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل
 فيه كزيد قائم وزيد مرت به وما يكون المبتدأ في جملة الاسماء او التقوى خبر في ان
 ولم يفرق بين المبتدأ وبينه وكونه معلوما مسبقا واما صور التخصيص كذا سمعت في حاجك
 ورجل جاء في قوله داخل في التقوى على ما مر واستنبطنا فاعلمنا ونسبها لاسم سبي في حاجك
 جملة السببية او التقوى وكون تلك الجملة اسمية للذات واللبسوت وكونها فعلية للبعد
 واحد وتالدالة على احد الازمنة على اخرج وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة
 من ادوات الشرطية وفيها الاختصاص والفعلية اذ هي في ظرفية معتدلة بالفعول على الاصح لان الفعل

في قوله
 لا يميز

في قوله
 لا يميز

ط
 المنطلق
 الشخص الذي
 له الصفة

مواضع العمل وقيل باسم المفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وتخرج الاول بوقوع الطرف
صلة للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان هذه من مضارع الجملة بخلاف الخبر ولو قال
مقدرا باسم المفاعل على القول الغير الاصح فلا يخفى فسادها واما ما خيره ان المسند فلان
ذكر المسند اليه اهم لما مر في تقديم المسند اليه واما تقديم ان المسند فلان فخصيصه بالمسند اليه الى
لعمري المسند اليه على المسند على ما حققناه في غير الفصل لان مقتضى قوله تعالى مواته مقصور على
التميمية لا يتجوزها الى القيسية كقوله فيرا غول الى خلاف محور الدنيا فان فيرا غولا فان
قلت المسند مواته فيرا غولا والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل يتجوز منه الى القيمة الجارية والمراجع
الى محور الجنة قلت المقصود ان عدم القول مقصورا على الاتفاق في محور الجنة لا يتجوز
الى الاتفاق في الدنيا وان ابرئت النية في جانب المسند فالمعنى ان القول مقصور على عدم
الحصول في محور الجنة لا يتجوز له الا عدم الحصول في محور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند
فما غير حقيق وكذلك القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله
تعالى ان حسابهم الا عاينهم ان المعنى انهم مقصورون على الاتفاق في رتب لا يتجوزوا الى
الاتفاق في غير رتب فجميع ذلك من قول الموصوف على الصفه دون العكس لثبوت بعضهم ولهذا ان ولان
التقديم يغني التحفيض لم يقدم الطرف الذي هو المسند على المسند اليه في لارب فيه ولم يقل لا
فيه ريب لئلا يغني تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب من تتعبد بها على اختيار عدم الريب
بالتواتر وانما قال في سائر كتب لانه المعبر في مقابلة القرآن كما ان المعبر في مقابلة محور
الجنة محور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها او البنية على تخصيصه ان تقديم المسند اليه

زيد هو القائم
بما هو القام

فيكون المسند
على ما هو المسند
اليه في قوله

للبنية من اول الامر على ان المسند جبر لا نعت لا يستعمل على المنعوت وانما قال من اول
الامر لان رتبة يعلم ان خبر لا نعت بالنا في المعنى وبالنا في اللفظ لان اللفظ في الكلام خبر لا نعت كقوله
الله يهتم لا شئ كذا وكذا واهمية الضمير اجل من اللاحق حيث لم يقل مهم له او الخاف ان يبعدت
بغرة وجعل الايام او الشوق الى ذكر المسند اليه بان يكون في المسند للمقدم طول يشوق النفس
الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس وعلى من القول لان احاصل بعد الطلب انتم من الشاق
بلا تعجب كقوله ثلاثه فاما المسند المتقدم الموصوف بقوله تترق من اثر في بعض صامضنا
الرب فاعل تترق والعاية الى الموصوف هو الفير الجور في باب جبرنا ان كسنا ونفارتنا الى غير
الدنيا متورة بوجه هذه الظاهر وبانها والمسند اليه المتاخر موقوف على الفهم وابو اسحق والقمر
تبين في ذكر هذا الباب في باب المسند والذيل قبله في باب المسند اليه غير الخلقين
كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتكثير والتقديم والناحية والاطلاق والقييد وغير ذلك مما
سبق وانما قال في غير ذلك لان بعضا يفتن بالبائين كغير الفصل المحققين بابين المسند اليه والمسند وكثير
المراد فمما في ذلك من المسند اكل فعل مسند اليه وقيل بمواته انما ان جميع الايدي في غير
البائين كالبعض في الايدي في الحال واليتم وكالتقديم في الايدي في المضاف اليه وفيه نظر لان
قولنا جميع ما ذكره البائين غير محقق بهما لا يقتضي ان يكون شئ من المذكورات في كل واحد من الامور
التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يكون كل من ذكره في غير المذكورات لعدم الاختصاص بالبائين بثبوت
على ما يروى في غير ما يروى في فقه والفقهاء اذا اتفقوا على اعتبار ذلك في البائين لا يخفى عليه اعتباره في
غيرهما من المفاعيل المحققين والمضاف اليه **احوال متعلقات الفعل** قد اثير في البنية

في قوله تعالى
الرب

الوجه بالتسليم
الكان المتحقق
من الجبل

في قوله تعالى
المفاعيل ايضا

في قوله تعالى
في البائين

في قوله تعالى
في المذكورات

Copyright © King Saud University

وبالسمع اخباره الخاصة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد وانف عطف على
 يدرك ان فلا يجد اعداؤه وحاشا له الذين يمتنون بالامامة الى ما زعموا الامامة بسبيلها فالحاصل
 انه تعالى يرى وسبب منتهى اللازم ان يجد عليه السمع والرواية من غير تعلق بمفعول مخصوص غم
 جعلها كالتين من الرواية والسمع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محال لانه اخباره
 باقية الملازمة بين مطلق الرواية ورواية انارده ومحال لانه مطلق السمع وسمع
 اخباره للدلالة على ان انارده واخباره بلغت من الكثرة والاشترار الى حيث يتبع خفاؤها
 فانه بكل راي وسببها كل واحد بل بانهم الرائي لا تملك لانا روي السمع الواسع لا تملك الاخبار
 فذكر المأمور وادراكه الملازمة على ما هو طريق الكفاية في ترك المفعول والاراف في هذه اشعار بان فعاله
 قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيما يرد ان يكون ذومع وذو بمرح يعلم انه متفرقة
 بالفضائل ولا يخفى ان يفتوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتعدية والآل وان لم يكن الغرض من
 عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لغاية او نفيه عنه مطلقا بل قصد
 تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التعدي بذكر الدالة على تعيين المفعول ان شاء فاعلم وان
 وان خاف في حق ما وجب تعدية المفعول تعيين انه مراد ومحدود من اللفظ الغرض فاشير الى
 تفصيل الغرض بقوله ثم اخذ في البيان بعد الاباهام كما في فعل المشية والارادة وكذا اذا
 وقع شرط فان الجواب يدل عليه وبنيته لكنه انما يجوز ان يكون تعلقه بان تعلق فعل المشية
 بالمفعول غير بان تعلقه بالهدي كما ان لو لم يكن الجمع بين قوله تعالى انما قيل لو لم يعلم بان
 ان من ان تعلق المشية عليه لكنه مرهم فاذا جازى الجواب الشرط صا ربيته وهذا وقع في النفس

والسمع اخباره الخاصة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد وانف عطف على يدرك ان فلا يجد اعداؤه وحاشا له الذين يمتنون بالامامة الى ما زعموا الامامة بسبيلها فالحاصل انه تعالى يرى وسبب منتهى اللازم ان يجد عليه السمع والرواية من غير تعلق بمفعول مخصوص غم جعلها كالتين من الرواية والسمع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محال لانه اخباره باقية الملازمة بين مطلق الرواية ورواية انارده ومحال لانه مطلق السمع وسمع اخباره للدلالة على ان انارده واخباره بلغت من الكثرة والاشترار الى حيث يتبع خفاؤها فانه بكل راي وسببها كل واحد بل بانهم الرائي لا تملك لانا روي السمع الواسع لا تملك الاخبار فذكر المأمور وادراكه الملازمة على ما هو طريق الكفاية في ترك المفعول والاراف في هذه اشعار بان فعاله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيما يرد ان يكون ذومع وذو بمرح يعلم انه متفرقة بالفضائل ولا يخفى ان يفتوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتعدية والآل وان لم يكن الغرض من عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لغاية او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التعدي بذكر الدالة على تعيين المفعول ان شاء فاعلم وان وان خاف في حق ما وجب تعدية المفعول تعيين انه مراد ومحدود من اللفظ الغرض فاشير الى تفصيل الغرض بقوله ثم اخذ في البيان بعد الاباهام كما في فعل المشية والارادة وكذا اذا وقع شرط فان الجواب يدل عليه وبنيته لكنه انما يجوز ان يكون تعلقه بان تعلق فعل المشية بالمفعول غير بان تعلقه بالهدي كما ان لو لم يكن الجمع بين قوله تعالى انما قيل لو لم يعلم بان ان من ان تعلق المشية عليه لكنه مرهم فاذا جازى الجواب الشرط صا ربيته وهذا وقع في النفس

في النفس بخلافه اذا كان تعلق فعل المشية به غير بان لا يجوز في كلفه قوله ولو لو شئت ان ابكي
 دما بكيت عليه ولكن ساحة البر اوسع فان تعلق فعل المشية بكاء الدم غريب فذكره ليعرف ان
 نفس السامع وليا ش به واما قوله فلم يبق من الشوق غير التفكير ان ابكي بكيت تفكرا
 فليس منه انما ترك فيه حذف مفعول المشية بنا على غايتها تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الما فاضل
 في ختام السقطات ان الما ولو شئت ان ابكي تفكرا فلم يبق من مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت
 تفكرا لان تعلق المشية بكاء التفكر غريب تعلقها بكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل لان الما اد
 بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه اراد ان يقول ان شاء النجوى فلم يبق من غير خواطر
 يجوز في قوله لو شئت البكاء فميت جفونه وحدثت عينه ليسيل من دمع لم اجده وخرج من ابد
 الدم التفكر فالبكاء الذي اراد ان يقع المشية عليه بكاء مطلق مرهم غير متعدي الى التفكر المشية
 والبكاء الثاني معتد متعدي الى التفكر فلا يصلح تفكير الاول كما اذا قلت لو شئت ان تفكر
 درهما عيشت درهمين كذا في دلائل الباطن زو ما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم قلنا
 التبر بما قيل ان الكلام في مفعول ابك والم اراد ان البكاء ليس من قبل حذف المفعول للبيان
 بعد الاباهام بل انما حذف لغرض انه وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت
 تفكرا اي لم يبق في مادة الدمع فميت اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبل ما ذكر في مفعول
 المشية لغايتها وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق من الشوق غير التفكير يان هذا المعنى
 عند التام للصادق لان القدرة على بكاء التفكر لا توقف على ان لا يبق في غير التفكر فالهم واما
 لدفع نومهم ارادة غير الما اعطى الالباب ابتداء متعلق بنومهم كقوله ولم ذرت ان دفعت

تدبر في بيان ما ذهب اليه في قوله لو لو شئت ان ابكي دما بكيت عليه ولكن ساحة البر اوسع فان تعلق فعل المشية بكاء الدم غريب فذكره ليعرف ان نفس السامع وليا ش به واما قوله فلم يبق من الشوق غير التفكير ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه انما ترك فيه حذف مفعول المشية بنا على غايتها تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الما فاضل في ختام السقطات ان الما ولو شئت ان ابكي تفكرا فلم يبق من مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية بكاء التفكر غريب تعلقها بكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل لان الما اد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه اراد ان يقول ان شاء النجوى فلم يبق من غير خواطر يجوز في قوله لو شئت البكاء فميت جفونه وحدثت عينه ليسيل من دمع لم اجده وخرج من ابد الدم التفكر فالبكاء الذي اراد ان يقع المشية عليه بكاء مطلق مرهم غير متعدي الى التفكر المشية والبكاء الثاني معتد متعدي الى التفكر فلا يصلح تفكير الاول كما اذا قلت لو شئت ان تفكر درهما عيشت درهمين كذا في دلائل الباطن زو ما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم قلنا التبر بما قيل ان الكلام في مفعول ابك والم اراد ان البكاء ليس من قبل حذف المفعول للبيان بعد الاباهام بل انما حذف لغرض انه وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا اي لم يبق في مادة الدمع فميت اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبل ما ذكر في مفعول المشية لغايتها وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق من الشوق غير التفكير يان هذا المعنى عند التام للصادق لان القدرة على بكاء التفكر لا توقف على ان لا يبق في غير التفكر فالهم واما لدفع نومهم ارادة غير الما اعطى الالباب ابتداء متعلق بنومهم كقوله ولم ذرت ان دفعت

والسمع اخباره الخاصة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد وانف عطف على يدرك ان فلا يجد اعداؤه وحاشا له الذين يمتنون بالامامة الى ما زعموا الامامة بسبيلها فالحاصل انه تعالى يرى وسبب منتهى اللازم ان يجد عليه السمع والرواية من غير تعلق بمفعول مخصوص غم جعلها كالتين من الرواية والسمع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محال لانه اخباره باقية الملازمة بين مطلق الرواية ورواية انارده ومحال لانه مطلق السمع وسمع اخباره للدلالة على ان انارده واخباره بلغت من الكثرة والاشترار الى حيث يتبع خفاؤها فانه بكل راي وسببها كل واحد بل بانهم الرائي لا تملك لانا روي السمع الواسع لا تملك الاخبار فذكر المأمور وادراكه الملازمة على ما هو طريق الكفاية في ترك المفعول والاراف في هذه اشعار بان فعاله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيما يرد ان يكون ذومع وذو بمرح يعلم انه متفرقة بالفضائل ولا يخفى ان يفتوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتعدية والآل وان لم يكن الغرض من عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لغاية او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التعدي بذكر الدالة على تعيين المفعول ان شاء فاعلم وان وان خاف في حق ما وجب تعدية المفعول تعيين انه مراد ومحدود من اللفظ الغرض فاشير الى تفصيل الغرض بقوله ثم اخذ في البيان بعد الاباهام كما في فعل المشية والارادة وكذا اذا وقع شرط فان الجواب يدل عليه وبنيته لكنه انما يجوز ان يكون تعلقه بان تعلق فعل المشية بالمفعول غير بان تعلقه بالهدي كما ان لو لم يكن الجمع بين قوله تعالى انما قيل لو لم يعلم بان ان من ان تعلق المشية عليه لكنه مرهم فاذا جازى الجواب الشرط صا ربيته وهذا وقع في النفس

في قول المصنف حسب القران

لما اعتقد الكفر فزنا ونزونا
ونفود لنا كيه ذنرا فزنا

قدم للعناية وكونه اعم من غير ان كان تلك العناية وبم كان الم في المصنعة بالاهمية عليها
 الاهمية العارضة بحسب اعتبار المتكلم والسامع بشانه والاهتمام كماله لفرق من الاغراض كقولك قتل
 الخارج فلان لان الاهمية في تعلق الفعل بما في ربي المقتول يتخلص لسان من شره اولان في ان
 اخلا لابين المني نحو وقال رجل سوء من ان ال فرعون يكتم اياه فانه لو اذ قوله من ال فرعون
 عن قوله يكتم اياه لتوهم انه من صله يكتم اي يكتم اياه من ال فرعون فلم يغرم الله ان ذلك العقل كان
 منهم ان من ال فرعون والحاصل انه ذكر له بل ثلثه او ما في قوله الاول اني موافق لكونه اشر من الثاني
 ليلابهم خلاف المقصود ولان ذلك ان خير اخلا لا بالتساوي كرتاية الفاضل كخوفه وحرفه
 خيفة موسى بتقديم الحار والبارد والمفعول على الفعل لان فواصل الاصل لا التفت
القصة في اللغة الجوز في الاصطلاح تحفص شئ بشئ بدين مخصوص وهو حقيق
 وغير حقيق لان تحفص الشئ بالشيء ان يكون على الحقيقة وفي نفس الامر لا يتجاوز
 ما يميزه اصلا وهو الحقيق او كجس الاضافة الى شئ آخر بان لا يتجاوز له ذلك البين وان امكن
 ان يتجاوز الى شئ آخر في الجملة ومثوبه خفية بل اضاف كقولك ما زيد الاقرب بعينه لا يتجاوز القيام
 الى العمود لا بعينه لا يتجاوز له الاضافة الى الصلا وانتم اما الحقيقة والاضافة بهذا المعنى لا بانه
 كون الحقيقة مطلقا من قبل الاضافات وكل منهما الى الحقيق وعينه لولان في الموصوف على الصفة
 وموان لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة اما صفة اول لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف او
 وقمر الصفة على الموصوف وموان لا يتجاوز الصفة ذلك الموصوف او الموصوف او لكن يجوز ان يكون
 ذلك الموصوف صفات اخرى والم او بالصفة من الصفة المعنوية مع المعنى العايم بالغير لا النعت

المني ان يباله ان لا يجوز

النعت النحوي على التابع الذي يدل على شئ في متبوعه غير الشمول وبنيها عموم من وجه لقفا وقفا
 في مثل الجنية هذا العلم ونفا رهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما كقولك ما زيد الاقرب
 واما الباب لا سبابة واما هذا الاقرب فنقصر الموصوف على الصفة تقدير اذا المعنى انه مقصور على الاتفا
 بكونه اخا وساجا وزيدا والاول ان في الموصوف على الصفة من الحقيق كخوفه زيد الاقرب اذا
 اريد ان لا يصف بغيره الا بغير الكتاب ومولا يكد ويوجد لغيره الا حاطة بصفت ايش حتى يمكن ان
 يثنى منها وفي ما عداها بالكلية على هذا حال لان للصفة المنفية تعقضا وميوس الصفات لا لا يمكن
 تقيدها بغيره امتناع ارتفاع النقيض مثلا اذا قلنا ما زيد الاقرب الاقرب واردنا ان لا يصف بغيره
 لزم ان لا يصف بالقيام ولا بنقيضه وموج والشاذ ان في الصفة على الموصوف من الحقيق كخوفه
 ما في الدار الا ما زيد على ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد وقد يقصد به ان بلقاء المبالغة
 لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقول ما في الدار الا ما زيد ان جميع من في الدار من عدا زيدا حكم
 العدم فيكون قبحا حقيقيا او عاليا واما في القدر الغير الحقيق فلا يجعل غير المذكور بغيره العدم بل
 يكون المراد ان الحقيق في الدار مقصور على زيد بغيره ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا له وخطا
 والاول ان في الموصوف على الصفة من غير الحقيق تحفص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها
 والشاذ ان في الموصوف على الصفة من غير الحقيق تحفص صفة بامر دون امر اخر او مكانه وقوله دون
 اخر معنى تبا وزا الصفة الاخرى فان الى باب اعتقاد ان الصفتين المتكلم تحفصه باحدا وتبا وز
 الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنا مكان من اليه لم يستعير للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اشبع
 فيه في استعمال كل تجا وزح وتخلص حكم الحكم ولما يل ان يقول ان اريد بقوله دون اول ودون آخر

الواحد

دون صفة واحدة اقول ودون امر واحدة فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد الخاطي ان ما فوق
 الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتد كاتبا او مجا وقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتد كاتبا
 زيد او لم او لم او لم او لم من الواحدة وبغيره فقد دخل في هذا التفسير لغير الحقيقة وكذا الكلام على
 مكان اقول ومكان انه فكل منهما ان يعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظه او فيه ان كل واحد
 من قمر الموصوف على الصفة وقمر الصفة على الموصوف ضربان الاول بالتخصيص فيكون دون ذلك والثاني
 التخصيص فيكون في كل واحد من الطرفين بل من قمر الموصوف على الصفة وقمر الصفة على الموصوف
 الصفتين في كل واحد من الطرفين دون ذلك من يعتد الشركة في موصوف واحد في قمر الموصوف على
 الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قمر الصفة على الموصوف في كل واحد من الطرفين لا كاتبا
 من يعتد انفا في بالشم والكاتبه وبقولنا ما كاتبا لا زيد من يعتد الشركة في زيد وشم والكاتبه
 ويسمى هذا القوم قمر افراد لقطع الشركة لا اعتد بها الخاطي بل في كل واحد من اعتد التخصيص في كل
 من الطرفين في كل من الطرفين من يعتد العكس في كل واحد من الطرفين الذي انبأ المتكلم في كل واحد من الطرفين ما زيد
 الا قايهم من اعتد انفا في بالشم ودون القيام وبقولنا ما كاتبا لا زيد من اعتد ان ان
 وهو ولا زيد ويسمى هذا القوم قمر قلوب حكم الخاطي بل في كل واحد من اعتد على قوله يعتد العكس
 ما يفسر لفظ الا بغيره ان الخاطي بل في كل واحد من اعتد العكس في كل واحد من الطرفين الذي انبأ المتكلم في كل واحد من الطرفين ما زيد
 الا قايهم من اعتد انفا في بالشم ودون القيام وبقولنا ما كاتبا لا زيد من اعتد ان ان
 وهو ولا زيد ويسمى هذا القوم قمر قلوب حكم الخاطي بل في كل واحد من اعتد على قوله يعتد العكس
 ما يفسر لفظ الا بغيره ان الخاطي بل في كل واحد من اعتد العكس في كل واحد من الطرفين الذي انبأ المتكلم في كل واحد من الطرفين ما زيد
 الا قايهم من اعتد انفا في بالشم ودون القيام وبقولنا ما كاتبا لا زيد من اعتد ان ان

وليس هذا القوم قمر معينين ليعينه ما هو غير معين عند الخاطي بل في كل واحد من التخصيص في كل
 دون في قمر افراد والتخصيص في كل واحد من الطرفين ان اعتد الخاطي في العكس في كل واحد من الطرفين
 وان شأنا وباعده قمر معين وفيه نظر لان لو سلمنا ان في قمر معين كخص في كل واحد من الطرفين
 مكان في كل واحد من الطرفين ان في كخص في كل واحد من الطرفين دون آخر فان قولنا ما زيد الا قايهم
 لمن يرد في القيام والشمود كخص في كل واحد من الطرفين بالقيام دون الشمود ولذا جعل المتكلم
 التخصيص في كل واحد من الطرفين كاتبا لا زيد الا قايهم والشمود الذي سماه المص قمر معين وجعل
 التخصيص في كل واحد من الطرفين كاتبا لا زيد الا قايهم والشمود الذي سماه المص قمر معين وجعل
 ليصح اعتد الخاطي بل في كل واحد من الطرفين كاتبا لا زيد الا قايهم والشمود الذي سماه المص قمر معين وجعل
 كونه كاتبا او مجا لا كونه في كل واحد من الطرفين لان الا قايهم وهو وجد ان الرجل في كل واحد من الطرفين
 وشركة موصوفين في صفة واحدة في قمر الصفة على الموصوف في كل واحد من الطرفين لا كاتبا
 ما زيد الا قايهم كونه في كل واحد من الطرفين كاتبا لا زيد الا قايهم وهو وجد ان الرجل في كل واحد من الطرفين
 هذا الاشارة لان قولنا ما زيد الا قايهم كونه في كل واحد من الطرفين كاتبا لا زيد الا قايهم وهو وجد ان الرجل في كل واحد من الطرفين
 في عدم نداء الشم والكاتبه وشركة موصوفين في صفة واحدة في قمر الصفة على الموصوف في كل واحد من الطرفين لا كاتبا
 الحسن او المرد في كل واحد من الطرفين كاتبا لا زيد الا قايهم وهو وجد ان الرجل في كل واحد من الطرفين
 عدم حسن قولنا ما زيد الا قايهم كونه في كل واحد من الطرفين كاتبا لا زيد الا قايهم وهو وجد ان الرجل في كل واحد من الطرفين
 اعتد والمتكلم معلوم مما ذكره في تفسيره فيكون هذا الاشارة واضحا وايضا لم يصح قول
 المص في ان الكاتبا لا زيد الا قايهم كونه في كل واحد من الطرفين كاتبا لا زيد الا قايهم وهو وجد ان الرجل في كل واحد من الطرفين

في قوله الحق هو انما يقوم زيد فينبو لانيات قيامه ونحوه سواء من قيامه ووكبر وغيره مما وقع انفصال
 القيمة له انما هو انما يقوم انما فان الانفصال انما يجوز عند تقدير الانفصال ولا تعذر من انما
 بان يكون المعنى ما يقوم الا انما يقع في القيمة وعامله فعل الغرض ثم استشهد على هذا الانفصال
 بيت من مؤمن يستشهد بشعره ولهذا امرج باسمه فقال قال الوزوقي انا الذي من الذود وهو الذي
 الحام الذي ان العبد وفي الاساس هو الحام الذي اذا امرج ما لو لم يحكم ليم وعنف من بجاءه وحركه
 وانما يدافع عن احسابهم انما او مشا كما كان غرضه ان يحسن المدافع لا المدافع فصل القيمة واخره اذ
 لو قال انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى ان يدافع عن احسابهم لان احسابهم ثم وموليس
 المقصود ولا يجوز ان يقال انه يحول على الغرور لانه كان يقع ان يقال انما ادافع عن احسابهم
 على ان يكون انما تكيد اذ ليست موصولة وانما خبره اذ لا ضرورة في العداول عن لفظ انما الى لفظ
 ومنه التعظيم ان تعظيم ما حقه التاخير تعظيم الجبر على التبداء والمجولات على الفصل كقولك في قوله اي
 قمر الموصوف لم يمتي انما كان اللاب ذكر من حيث لان التيمية والعتية ان تنافيا لم يبلغ هذا سالا
 لقمر الافراد والاصل لقم القلوب في قمرها انما كيف تمك افرادا او قلوبا او تعيينا بالاعتقاد
 الخاطب وهذه الطرق الاربعة بعد شرا الكاذبة اذ اذ القم يختلف من وجهه فدلالة الاربعة الى التعظيم
 بالحقوى الى مفهوم الكلام بمعنى انما اذا تاملت ذوق التسليم فيه فليهم القم وان لم يعرف اصطلاح البلاغ
 في ذلك ودلالة الثمانية الباقية بالوضع لان الواضع وضعها لمعان تغية القم والاصل ان الوجه
 الثامن من وجه الاختلاف ان الاصل في الاول الى طريق العطف النص على المبتدئ والمنه كما مر فلان
 النص عليها الا ان امة الاصل انما اذا قيل لكل زيد يعلم الحق والتعريف والعروض او زيد يعلم الحق وعم

وذا قيل انما هو اول
 وذا قيل انما هو اول



ومرد ويكف قول فيها انما في مذهب المتأخرين زيد يعلم الحق لا غير انما في الاول فعنه لا غير الحقوى لا
 التعريف ولا العروض انما في الثانية فعنه لا غير زيد العلم ولا يكره في المضاف اليه من غير كون
 على القم تبشيرا بالغايات وذكر بعض النحاة ان لا يكره لايست عاطفة بل ان الحق الجمل وطوره ان نحو
 لا غير مثل لا سواء ولا من عده وما يشبه ذلك والاصل في الثالثة الباقية النص على المبتدئ فقط
 دون المنه وموظف والنه ان الوجه الثالث من وجه الاختلاف ان النه بلا العاطفة لا الجمل
 اعني النه والاستثناء فلا يجمع ما زيد الاقاييم لاقى عد وقديقه مثل ذلك في كلام المصنفين لان شرط
 المنه بلا العاطفة ان لا يكون ذلك متصفا قبلها بغيرها من ادوات النه لانه موضوع لان تنفي
 انما او جنة للمبتدئ لان تعيد لا النه في الحقيقة وهذا الشرط مفقود في النه والاستثناء
 لان اذ قلت ما زيد الاقاييم فقد نعتت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانت قلت ليس موقعا
 ولا نايما ولا مضطحا ونحو ذلك في اذ قلت لاقى عد فقد نعتت بلا العاطفة شيئا مومنا قبلها بما ان فيه
 وكذا الكلام في ما يقوم الا زيد وقوله بغيرها من ادوات النه على ما مر في هذا الفصل وفي يد الاحراز
 انما اذا كان متصفا بنحو الكلام او علم المتكلم او الت مع او نحو ذلك كما سيجي انما لا يقال هذا يقع جواز
 ان يكون متصفا قبلها بلا العاطفة الا ان نحو جازا الرجائي لا انت لا يند لنا نقول القيمة لذلك
 الشخص ان بغير لا العاطفة التي تبا ذلك المنه ومعلوم انه يمتنع تغية قبلها بالامتناع ان ينفي في
 بلا قيل الا ان يبا وهذا كما يقال دايب الرجل الكريم ان لا يورد في غيره فان المفهوم منه انه لا يورد
 غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم ويجامع النه بلا العاطفة الاخيرين انما والتعظيم في حال
 انما انما يمتنع ومولا تين لا يمد لان النه فيهما الا في الاخيرين بمر مرة بكمية النه والاستثناء

على ان

علمه ان يكون
 بدلا من الاول

زيد الصواب ان يقال
 زيد الصواب ان يقال

فلا يكون المنع بلا العاطفة متصفا بغيرها من ادوات المنع وهذا كما يقال امتنع زيد عن الحج
 لا ثم وقانه يدل على ان الحج من زبد لكن لا من يحل ضمنه وانما معناه الصريح هو اجاب امتناع الحج
 عن زبد فيكون لا نفيا لذلك لا يجاب التثنية بقوله امتنع زيد عن الحج من جهة ان المنع الفصح
 ليس في حكم المنع الصريح لان جهة ان المنع بلا العاطفة منع قبل بالمنع الفصح كما انما لم يمت
 قيسه اذ لا دلالة لمعنا امتنع زيد عن الحج على انه من ولا ضمة ولا همزة كما قال السكاكي ثم وجها
 الى جملة المنع بلا العاطفة للثالث ان انما ان لا يكون الوصف متصفا بالوصف ليحصل العادة
 نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون
 الا ممن يسمع بخلاف انما يقولون زيد لا يسمع واذا القيام ليس مما يحقن خبره وقيل ان المنع بعد التام
 لا حسن مجامعة الثالث في الوصف المحقق كما في غيره وهذا اقرب الى الصواب فلا يلزم
 على الاشتراك عند فقد التحقيق والتأكيد واصل المنع الى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل
 المنع والاستثناء ان يكون ما يستعمل به الحكم الذي يستعمل فيه المنع والاستثناء كما يجزم به
 الخاطب ويكره بخلاف الثاني ان انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل موفيقا لما يعلمه الخاطب ولا
 ينكره كذا في الابحاث تعلل عن ذلك بالاجازة وفيه شبه لان الخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن يحكي
 منه ما يحكيه لم يصح القصر بل لا يغير الكلام سوى لازم الحكم وجوابه ان مراده ان انما يكون الخبر
 من حيث ان لا يجهل الخاطب لا ينكره حتى ان انكاره يزول بآية تنبيه لعدم امره عليه وعلى
 هذا يكون موافقا لما في المعنات لقول كل لصاحبه وقد ايتى بشي من بعيد وهو الازيد اذا اعتدله
 غيره ان اذا اعتدله ما جمل ذلك المنع غير زبد مرة اعاد الاعتقاد وقد نزل المعلوم ثم ان المجهول

المجهول لا اعتبار بمسبب يستعمله ان لذلك المعلوم النية والاستثناء افراد ان حال كونه
 قرا فرد نحو وما يجد الا رسول الله مقصور على الرسالة لا يتعداها الى البرهان الملك فالحق طوبون
 وهم الصواب اذ كانوا عاقلين يكونون غير جامعين في البرهان والبرهان من الملك لكنهم لما كانوا يعبدون ملا
 امر اعطيتهم ان استغاثهم ملائكة منزلة انكادهم اياه ان الملك فاستعمل له المنع واستثناء اوله
 المنع بموسمها ريعهم هذا الامر في مقصورهم وشدة حرصهم على بقائه عليه او قبل اعطيتهم قوله
 افراد اخوان انهم الا بشر مثلنا فالحق طوبون وهم الرسل عليهم السلام يكونوا جامعين يكونون بشر او لا
 شكري لذلك لكنهم لم يوافقوا له المنكرين لاعتقاد انهم يلبس وهم الكفار ان الرسول لا يكون بشر اعاد
 الخاطبين على دعوى الرسالة فقرأتم العالمون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا قاسرا
 من السلف بين الرسل والبشرية فيقولوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا بشر الا مقصورون على البشرية
 ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها وتلك انما كانت من انتم انتم العالمين قد ادعوا السلف
 بين البشرية والرسل وقول الخاطب طوبون على البشرية والحق طوبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية
 حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلنا فكم انتم سلوا انتفاء الرسالة منهم انما اجابوا بقوله وقوله ان قول
 الرسل الخاطب ان نحن الا بشر مثلنا من باب مجازة الخضم واخلاء العنان اليه تسليم بعض مقدماته
 ليحتمل الخضم من العتار وهو الزلة وانما يفعل ذلك حيث يراى تنقيته ان سكارت الخضم والزامة لا تسلم على ما
 انتفاء الرسالة فكانتم قالوا ان ما اذ يمتنع من كوننا بشر افصح لانكروا ولكن هذا لا ينافي ان يمتنع
 انه نفع علينا بالرسالة فلهذا انشأوا البشرية لانفسهم وانما انشأوا البشر فيكون على وفق
 كلام الخضم وقولهم على قولهم كقولهم لعاجل وهذا انما هو الاصل انما اني استعمل فيما

انما هو دور
 المنكرين

الانشاء

ومما لا يذكر في اللفظ بل متضمنا وغيره كالأفادة العرين فمر الموصوف على القصة وقصر
 القصة على الموصوف افرادا وقلب وتعيينا وانه امتناع بمجموعة لا العاطفة كما سبق فلا يقع فيه
 غير شاعرا لا كاتب ولا ماسا غير زيد لانه وانه اعلم **الانشاء** قد يطلق على فعل الكلام
 الذي ليس بسببه خارج تطابقه ولا تطابقه وقد يقال عام موفعل المتكلم من العا مثل
 هذا الكلام كما ان الاخبار كذلك والافراد من الماد من مواتنا بقرينة تعميم الى الطلب وغير
 الطلب وتعميم الطلب الى التعميم والاستغناء وغيرهما والماد بامعنا من المصدرية بقرينة قوله
 واللفظ الموضوع له كذا وكذا الغرض ان لفظايت مثلا بفتح المع التعميم لا يكون ليت زيدا
 قائم فافهم فانه لا يشاء ان لم يكن طلبا كافيال المتعارفة وافعال الملح والذم وصيغ العقود
 والقسمة ورب وكذا كل فلا يثبت غيرا من لفظه المباحث الاثنية المتعلقة بها ولان انما هي
 في الاصل اخبار تعلق الامع الانشاء وان كان طلبا يستعمل مطلقا بغير حاصل وقت الطلب
 لا متناع طلبا كالحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل متناع او بامعنا من الحقيقة
 ويتولد منها كجاء القدرين ما يتسبب المقام والواو غير متناع منها التعميم وهو طلب حصول الشيء كالحصول
 واللفظ الموضوع له ليت ولا يتم وامكان التمكن بخلاف التمكن ليقول ليت انشاء يعود ولا
 تقول له يعود لكن اذا كان المتعمم ممكنا بل لا يكون كل توقع واما عتبة وقوة والآثار
 ترجيا وقد يتمم بل كقول من شئيت حيث يعلم ان لا شئيت لانه لا يتمم على حقيقة الاستقام
 لحصول اجزم بان شئيت بالمتكثرة التمكن بل والحدوث من ليت موابر از المتكثرة كمال العناية به
 في صورة الممكن الذي لا يتم بان شئيت وقد يتم بل كقولنا ليت شئيت بالمتكثرة فالتكثرة فانه

منه ان اذ لم يعلم ذلك يكون من
 على احد من الاستغناء متوقف

فان النج قربة على ان لو ليت على اولها اذ لا يتبع المضارع بعدد باضارا ان وانما يتم
 بعد الاشياء الستة والناسب منها مواتني قال السكاكي كان هو في التثنية والتخصيص
 مالا والاي قبلها اتمه ولو لا ولو ما حذوه منها جرح كان ان كانا ما حذوه من اجل ولو
 التثنية لتتمنى حال كونها مركبتين مع لا واما المريد من التثنية ما علة لقوله مركبتين والتثنية جعل
 الشئ من اثنين فقول ضمت الكسب كذا با اذا جعلت متضمنا لتلك الالبوب يعني ان المسمى
 المطلوب من هذا التركيب الزم لم يجعل هل لو متفتحين مع التثنية ليقوله علة لتثنية ليت ان
 الغرض من تثنيته من التثنية ليس في ذلك التثنية بل ان يقول من ان من التثنية المتفتحين ما اياه
 في الماضي التثنية كقولنا كرمت زيدا او كرمته عام مع ليكن كرمته قصدا لاجلنا وكما ذكرنا في الاكام
 وفي المضارع التخصيص نحو ما تقوم ولو ما تقوم عام مع ليكن تقوم قصدا لاجلنا على القيام
 والمذكور في الكتاب ليس بامارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله بتثنيته مصدر مضاف الى المفعول
 الاول ومع التثنية لمفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ التثنية على لفظ التثنية وهو لا يوافق
 معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا لفظا كان لعدم القطع بذلك وقد بينت لمعل فيعمل حكم ليت
 وينبغي جوابه المضارع على انما ران كقولنا اخرج قارورك بالفتح بعد المجرور عن الحصول
 في هذه السبعة الحالات والممكنات سلتح لاحاطة به وقوله في قوله من التثنية ومنها ان من انواع
 الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت وقوة سببه بين امرين او لا وقوة
 فحصولها هو التصديق والاف هو التصور والالفاظ الموضوعه لغير التثنية وممل وما ومن وان
 ولم وكيف واين وايمه وان بان فالنمرة الطلب التصديق اي التثنية والذم وان اذ عتبة وقوة سببه

منه ان اذ لم يعلم ذلك يكون من
 على احد من الاستغناء متوقف

والنقد انه بعد

عليه السلام في بيان ما هو الحق في الموجودات لا حقائق ومفومات فلا عدد وحقيقة واسمية
 واما المفومات فيلس لا الاممومات فلا عدد ولا الالاسم لان الحركات لا يكون الا
 بعد ان يعرف ان الذات موجودة تحت ان يكون موضع اول التعاليم من حدود الاشياء التي هي من علمها
 في انشاء التعاليم كما هو حدود اسميته ثم اذا برهن عليها واثبت وجودها صارت تلك الحدود وبعضها حدودا
 حقيقية لجميع ذلك من ذكره الشفا ويطلب من العارض المسقط الى الامر الذي يعرض لذي العلم
 فيفيد تشخيصه وتعيينه كقول من في الدار فيجب بزيده وخوفه مما يفيد تشخيصه وفي الالاسم
 ما من الجنس تقول ما عندك ان اجاب من لا يشاء عندك وجوابه كليات وخوفه ويدخل فيه السؤال
 عن المادية والحقيقة كخوفه الكليات ان اجاب من لا يخاف في جوابه لفظا من موضوع او من الوصف
 تقول ما زيدا وجوابه الكليات وخوفه وبيا ان من الجنس من ذي العلم تقول من جرائل الالاسم
 مكل ام جن وفيه نظر اولام ان السؤال من الجنس وانما يقع في جوابه من جرائل مكل بل جوابه مكل ياتي
 بالوحى كذا وكذا لا يفيد تشخيصه وبيا ان باق ما يميز احد التباين في امرينها وموضوعها ما
 اخيف اليه ان كوان الويفين خير مقامه ان الحن ام احباب تجدوا موضوعون والكافرون قد اشتراكا
 في الويفية وبيا ان ما يميز احدهما عن الاخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون
 احى ب محمد وبيا ان بكم عن العدد نحو سئل عن اسائل كم آيتهم من آية بيته ان كم آية آيتهم من
 ام نلين فن آيتهم كم بزيادة من لا وقع من الفعل بفعل متحدثينكم وميزة كما ذكرنا في الخبر فيكم منا
 للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التعرّف والتبويب وبيا ان بكم عن الحال وبيا ان
 عن المكان وعن الزمان ما ضا كان او مستقبلا وبيا ان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في

في مواضع التي فيها لبيان ان يوم القيمة وانما يستعمل تارة بمعنى كيف وكيف ان يكون بعد فعل
 كخوفه الفاعل كعلمه فيسبب ان على حال ومن ان شق ارتد بعد ان يكون المات في موضع اخر ولم يخف
 انما زيد بمعنى كيف هو وانما يعني من اين كوالى لكل من هذا ان من اين كمن هذا الرزق الا في كل يوم وقوله
 يستعمل تارة لانه لا يحتمل ان يكون من غير كالمين المعين وان يكون في احد ما حقيقة وفي الاخر
 ويحتمل ان يكون معناه ان الالاسم في الاستعمال يكون مع من ظاهره كذا في قول من اين عندون ان
 من ان او مقدره لقوله تعالى ان هذا ان من ان من اين كما ذكره بعض النحاة ثم مدركه الكلمات
 الاستوائية كذا في قوله تعالى في غير الاستواء مما يناسب المقام بمسبوبة النور ان كذا لا يستعمل
 دعوى والتعجب كخوفه الى لا اذكر الهدى لانه كان لا ينبغي من سليمان ثم بلا اذني فلم يغيره
 كذا في من حال فيه عدم البصيرة اياه ولا يخفى انه لا معنى للاستواء العاقل من حال فيه
 وقوله صاحب الك في نظر سليمان ام لا مكان الهدى فلم يغيره فقال مالي لا اراه على من انه لا يراه
 ومما خفي لسائرته او غير ذلك ثم لا حله انما يتايب فخرت من ذلك واحد يقول امون غائب
 كذا في ال من قوله ما لا يدور على ان الاستواء على حقيقة والتبيين على الضلال خوفان
 تدبسون والوعيد كقول من ليس في الادب الم او اقرب فلانا اذا علم الى جدي وهو انك
 ادبت فلانا فيهم من الوعيد والتعجب ولا يحل على السؤال والتعجب ان كل اني باق الاقارب
 يعرف واجابة اليه بيا ان المعززة الهمة ان بشرط ان يذكر بعد الهمة ما حل الى طيب على الاقرار به
 كما مر في حقيقة الاستواء من ايام المليون من الهمة تقول اخبرت زيدا في تعزيرة بالفعل
 وانا خربت في تعزيرة بالفاعل وازيد اخربت في تعزيرة بالفعل وعلى هذا القياس قد يقال

بعد ان يكون المات
 موضع الحث وهو
 قبل دون الادب وفي
 الآية صرة على
 اليهود حيث
 كانوا يذمون
 من جامع
 امراته من
 دبرها في قبلها
 كان الولد احوال
 حجة

المتنق بطر

والا

والا
 وار كذا
 وعادة
 مطور

جعل
 مضطرب
 الى الاقرار

[illegible]

وهذا قوله تعالى
الم نشرح للأصم
والأبكم بما يتلى
مطوّل وما أشبه

و نقتسمكم

تو ما سر کی عیالیت انا سر کی

واحد عطف على ما قبله نحو اصله كل تاء مركبة في ترك ما بعد ابا ونا وذلك ان تعبياء كان كثر القلوة
 وكان قومه اذا راوه يفتاقحوا فقصوا بقولهم اصله كل تاء مركبة في ترك ما بعد ابا ونا وفتاقحة لا حقيقة
 الاستفهام والتعجب كقولهم هذا استغفاراً بانية مع انك تعرفه واليه يؤول كراهة ابن عباس ر
 ولقد جئنا به اسير اي من العذاب لم يسن من فرعون بلغة الاستفهام الامن بفتح الميم ورفع فرعون
 على انه مبتدأ ومن الاستفهامية في الخبره او بالتحس على اختلاف الراي في انه لامع لحقيقة الاستفهام
 فربما هو مخاويل الم اذ انه لا وصف العذاب بالندة والظاعة زادهم تهويلاً بقوله فرعون ان
 من تعرفون من هذه فرط عتوه وسنة شكمته فما ظنكم بعذاب ^{بمنته} يكون المصذب بمنزلة ولدنا قال
 ابن ابي عمير كان علي بن المغيرة زيادة في التعريف حاله واليه يؤول عذابه واستبعاد خواتم الذكرك فانه
 لا يجوز جلية على حقيقة الاستفهام ومخاويل الم اذ استبعاد ان يكون الم الذكرك بعينه قوله
 وقد جاءهم رسول بين لم تولوا عنه كيف يذكرون ويتعجبون ويعفون لما بعده من الايمان
 عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم بما هو اعظم وادخل في وجوب لا ذكرا من كشف له حاله ومو
 ما ظهر على رسول الله من الايات والنبات من الكتاب المعجزة وغيره فلم يذكره واوا عرضوا عنه
 ومثاله ومن انواع الطلب الامر ومطلب فعل غير كلف عناية الاستعلاء وصيغته تتعمل
 في معان كثيرة في خلفوا حقيقة الموضوعية في الاختلاف كثير او لما يكن الدلائل مفيدة للقطع
 فيقال المص والظاهر ان صيغته من المقتنة باللام نحو ليغفر زيد وغيره نحو اكرم عمك او زيد
 كما قال ابي صيغة ما دل على طلب فعل غير كلف استعلاء اسماً او فعلاً موضوعاً لطلب
 الفعل استعلاء الى عا طر في طلب العلو وعلة الامر نفعه عالياً سواء كان عالياً في نفسه ام لا

اي التحويل
 ايها المالك من العدا بالدين
 يا فتى الانبياء والنجباء
 النساء وجميعهن
 من

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله ذو الفضل العظيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله ذو الفضل العظيم

فائدة
تختتم به

A circular seal with Arabic calligraphy. The top arc reads 'مَخْطُوطَاتُ' (Makṭūṭāt) and the bottom arc reads 'سُورَةُ الْبُرْجِ' (Sūrat al-Burj). In the center is a shield-shaped emblem containing a palm tree and a crescent moon. The seal is surrounded by a double-line border.

غير ان وفك ان الحامل للتكلم على الكلام المطلوب يكون المطلوب بخصوص التكلم لذاته او لغيره فتبين
 ذلك الغير على حصوله ومذايق الشروط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يقع توقفه على
 غلبه على طلب الحاطب يكون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا تنفي فيكون اذن معنى الشرط في الطلب
 مع ذكر ذلك الشيء ظاهر ولا يجعل النجاة الا شيئا الذي يفهم الشرط بعد ثمرة انما والمقصود في ذلك
 بقوله واما التوضيح فتكون لا تنزل تحت خبر قوله من الاستفهام وليس شيئا آفة براسه لان التمه
 فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي امتنع جليا على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم القول مثلا
 فتكون عنه بعونه قرينة الحال مريض القول على الحاطب وطلبه منه ويجوز تعدد الشرط في غيرها
 ان يبرز هذه المواضع لقرينة تدل عليه كقوائم الخذوا من دونه او ليا فانه هو الذي ان اراد
 وليا بغير فانه هو الذي يجب ان يتولى وحده ويقتضيه المولى والسيد وقيل لا شك ان قوله
 ام اخذوا انما يتبع بغير لا ينبغي ان يتخذ من دونه او ليا وحيث يرب عليه قوله فانه هو الذي
 من غير تعدد بشرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فانه هو المستحق للعبادة وفيه من اذ ليس كل
 ما فيه معنى الشك حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم ما صدق على صحة قوله لا تغرب زيدا فواخوك
 بالقاء بخلاف ان تغرب زيدا فواخوك استوفام انكار فانه لا يقع الابالوا والحالية ومنها
 ان من انواع الطلب النداء وموطلب الاقبال كحرف تاء من باب ادعوا فتعنى او تعذر او قد يستعمل
 صيغة ان صيغة النداء في غير محناه وموطلب الاقبال كما لا يخفى في قول من اجل يتكلم بالخطاب
 فقد الى اعزايه وحده على زيادة التكلم وبه الشك لان الاقبال حاصل والاختصاص
 في قوله انما افعل كذا ايما الرجل فتكون ايما الرجل اجملة تحقير المتكلم بطلب اقباله عليه

غير ان وفك ان الحامل للتكلم على الكلام المطلوب يكون المطلوب بخصوص التكلم لذاته او لغيره فتبين

ذلك الغير على حصوله ومذايق الشروط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يقع توقفه على

غلبه على طلب الحاطب يكون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا تنفي فيكون اذن معنى الشرط في الطلب

مع ذكر ذلك الشيء ظاهر ولا يجعل النجاة الا شيئا الذي يفهم الشرط بعد ثمرة انما والمقصود في ذلك

عليك جعل جرد اسم طلب الاقبال ونقل الى تحقيقه لوليه من مناله بانسب اليه اذ ليس له ادباني
 ووصفه الحاطب بل ما دل عليه من التكلم في ما مضى والرجل مرفوع والجموع في محل النصب انما حال
 ولذا قال ان متحققا من بين الرجال وقد شتم صيغة النداء في الاستفهام كخوباته والوجه
 خوباته والنداء والتخبر والتوجيه كما في نداء الاطال والميزان والمطايا وما يشبه ذلك لم يجز فيقع موقع
 الانشاء اما للتفاد بل بلفظ الماضي دلالة على انه كانه وقع فوقف على ان لا يتعدى ولا طاريا والوجه
 وقوعه كما في كنه الشرط من ان الحاطب اذا عظم رغبته في شئ لم ينصوره اياه فربما قيل اليه حاصل
 في رزقي انما لتفادك والنداء بصيغة الماضي من الينس كقول ربه انما يحملها الى التفاد واخرها راطن
 واما غير الينس فهو امل من هذه الاعتبارات او للاختلاف في صورة الامر كقول العبد للمولى انظر
 المولى الى ساعة دون انظر لانه في صورة الامر وان فقهه اندعا والشعاع او كل الحاطب
 على المطلوب بان يكون الحاطب من لا يجب ان يكون الحاطب الا في باب المالك كقولك لعا جيل الله
 لا يجب كذا نيك تاين غدا مقام ايمن كنه بالخطاب وجه على الايمان لانه ان لم يتايل غدا حشر كذا
 من حيث الظاهر لكون كلامه في صورة الخبر **تنبيه الانشاء كالجزم في كثير مما ذكره في الابواب**
 التابعة يقع احوال الاسناد والسند اليه والسند ومتعلق الفعل والفعل فليست به ان في
 الكيم انما اشار الى الانشاء والخبر الحاطب بنور البيرة في طائفة الكلام مثلا الكلام الاثني ايضا
 اما مواكدة او غير مواكدة والسند اليه لا يجوز في المذكور الى غير ذلك **الفصل والوصل**
 به ابدى الفصل لانه الاصل والوصل في عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة
 الملكة والفعل منه له عدمه والاعدام المتعارف بالحاطب به ابدى في السورين في الوصل فقال الوصل

عليك جعل جرد اسم طلب الاقبال ونقل الى تحقيقه لوليه من مناله بانسب اليه اذ ليس له ادباني

ووصفه الحاطب بل ما دل عليه من التكلم في ما مضى والرجل مرفوع والجموع في محل النصب انما حال

ولذا قال ان متحققا من بين الرجال وقد شتم صيغة النداء في الاستفهام كخوباته والوجه

خوباته والنداء والتخبر والتوجيه كما في نداء الاطال والميزان والمطايا وما يشبه ذلك لم يجز فيقع موقع

غير ان وفك ان الحامل للتكلم على الكلام المطلوب يكون المطلوب بخصوص التكلم لذاته او لغيره فتبين
 ذلك الغير على حصوله ومذايق الشروط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يقع توقفه على
 غلبه على طلب الحاطب يكون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا تنفي فيكون اذن معنى الشرط في الطلب
 مع ذكر ذلك الشيء ظاهر ولا يجعل النجاة الا شيئا الذي يفهم الشرط بعد ثمرة انما والمقصود في ذلك

لا تظهر في قوله الانشاء
 النداء المستعمل عليه الجزم كقولك
 زارنا جميعا في مكان ذري
 يا محبوبا مودعا

فان كانا لا ولي حكم ان وان لم يكن لا ولي حكم لم يقصد اعطاه للثانية وذلك بان لا يكون حكم زائد
 على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاه للثانية ايضا فان كان بينهما ان بن الجملتين كمال
 الانقطاع بلا ايلام ان يكون ان يكون في الفصل ايلام بخلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه
 احدهما ان احدهما ليس كذلك يعني الفصل لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة والاول وان
 لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايلام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما في الوصل متعين لوجود
 الدواعي وعدم المانع والحاصل ان الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب لم يكن للاولى حكم لم يقصد
 اعطاه للثانية ستة احوال كمال الانقطاع بلا ايلام كمال الاتصال **شبه كمال الاتصال**
كشبه كمال الاتصال كمال الانقطاع مع الايلام **التوسط بين الكمالين** حكم الاخير في العمل
 وحكم الاربع السابقة الفصل فاخذ المصنف في تحقيق الاحوال الستة وقيل اما كمال الانقطاع بين
 الجملتين فلا خلافا فيما خبرا وانما الفظ ومعنى بان يكون احدهما خبرا فظا ومعنى والاولى ان كانت
 لفظا ومعنى نحو وقال راثرهم هو الذي يقدّم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا ان اقيموا من
 ارسيت السفينة جسر بالمزلة نرا وياخذوا كل حرب ونصاحبها فكل حيف امرى
 بجرى بقدر ارا اقيموا فاعلم فان موت كل نفس تجرى بقدر الله تعالى لا الجبن بغيره ولا الاقدام
 بزيده لم يعطف نرا وياخذوا ارسوا لا خبر لفظا ومعنى وارسوا انما لفظا ومعنى وهذا مثال
 كمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانما لفظا ومعنى قطع النظر عن كون الجملتين
 مما ليس له محل من الاعراب الا في الجملتين في محل الفعل مع قول اول اختلافهما خبرا وانما لفظا ومعنى
 ففقط بان تكون احدهما خبرا كسبح والاولى انما لفظا ومعنى وان كانا خبرين وانما لفظا ومعنى ففقط

كقوله فلان رحمه الله لم يعطف به انما لفظا ومعنى وانما لفظا ومعنى وانما لفظا ومعنى وانما لفظا ومعنى
 لفظا او لفظا على اختلافهما والقيمة لك ان لا جامع بينهما كما سياتى بيان اجماع فلا يصح العطف
 في مثل زيد طويل وعمر طويل وانما كمال الاتصال بين الجملتين فيكون ان الثانية مؤكدة للاولى
 تأكيد بمعنى بالرفع تؤم جورا وعطف كقوله لا رب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت
 الم طائفة من ارفاد جنة مستقلة وذلك الكتاب جنة ثانية ولا رب فيه ثالثة في ذلك الكتاب
 في وصفه ان وصف الكتاب ببلوغه متعلق بوصفه الذي ان وصفته ببلوغ الدرجة الفصول
 في الكمال ويقولون بولغ يتعلق بالثامن قوله لجعل مستبدا ذلك الى كمال العناية بتميزه
 والنوئل بعده لا التظيم وعلو الدرجة وتوحيده خبر باللام الى ان لا يحصر مثل جازم
 الجواز في ذلك الكتاب في الكتاب الكمال الذي يستلزم ان يستلزم بان كان ما عداه من الكتب
 في مقابله ناقص بل ليس بكتاب جازم جواب لما في جازم هذه المبالغة المذكورة ان يؤم
 السمع قبل ان يمل انما لفظا ومعنى ذلك الكتاب بما يرى به جازم من غير حد ومن روية ويعبره
 فابتنع على لفظ البنية للمفعول والمفعول المستمر غايه لا لا رب فيه والمضروب البارز
 لا ذلك الكتاب لا جعل لا رب فيه تا بعانه كل الكتاب ليعلم ان كل التوم فوزانه ان فوزان
 لا رب فيه مع ذلك الكتاب وزان لفظا ومعنى زيد جازم زيدا لفظا ومعنى فظمان لفظا وران ليس ايد
 كما تؤم او تأكيد العطف ان رايه بقوله وكقوله هو مودى للمعجبين الى الفاتين الصابرين

لادفع
 بيان

لادفع

الراجح

اما السقوى فان معناه انه ان الكناية في الدلالة بالغة ورسوخ لا يدرك كنهها ان غايته المنة
 مدونة من الاباء والفقهاء كناية مدنية محضة حيث قبلت في لم يقل هذا وهذا مع ذلك الكتاب
 لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكلمة كناية في الدلالة لان الكتب السماوية تحيها القدر
 الدلالية واعتبارها في شدة درجات الكمال لا يحسن لانه المقصود الاصل من الانزال فوزانه
 ان وزان مدني للمعاني وزان زيد الشاذلي جازم لانه يكون مقرر ان ذلك الكتاب مع اتفاقهما المختلف
 لا يرب فيه في ذي لغيره او يكون الجملة الثانية بدلا منها من الاولى لانها الاولى غير وافية تمام
 المراد وكيفية الوافية حيث يكون في الوفاء قصورا او خفا جلا في الثانية فافية كمال الوفاء
 والمقام يقتضي اعتبار كناية ان من المراد كناية تكون ان المراد مطلوبة في نفسه وقطعا او مجيبا
 او لطيفا في قول الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال فالاول كخواتمكم بما تعلمونكم
 بانعام سان بانهم وبنين وجبات ويون فان المراد البنية على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتبار كناية كونه
 مطلوبة في نفسه ووزنية الى غيره والى ان اعني قوله امكم بانعام الخ اوفى تبادلية ان تبادلية
 المراد ان مواليه لاله ان الشكر عليها على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم الخاطين
 المعاندين فوزانية وزان وجهه في الجني زيد وجهه لدخول النية في الاول لان تعلمون يشمل
 الانعام وغيره والثاني ان المراد منزلة بدل الاشتمال كقول له ارحل لا تقين سلكا والى
 فكذلك في السر والنجس فان المراد بان يقوله ارحل كمال اظهار الكرامة لاقامة ان الخاطي وقوله

فيستورد

منقذ

وقوله لا تقين عندنا اوفى تبادلية لاله ان دلالة لا تقين عليه ان على كمال اظهار الكرامة
 بمطابقة الكرامة الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال
 لا تقين عندنا ولا يقصد كنهه من الاقامة بل مجرد اظهار الكرامة حضوره ووزانه ان وزان لا تقين
 عندنا وزان حسنة الجني الدار حسنة لان عدم الاقامة متغير لا رجلي فلا يكون تبادلية
 ويترد اخل فيه فلا يكون بدل بعض لم يقتضيه بدل الكل لانه انما يقتضي تبادلية الكرامة في المعاني
 ويكون المقصود موالاة في هذا لا يتحقق في الجمل لا سيما التي ليس لها محل من الاعراب مع ما فيها
 ان من عدم الاقامة والاشتمال من المبالغة المزمينة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة
 الاولى اعراس ذات محل من الاعراب مثل ما مر في ارسوا نزلوا لها وانما في في المثالين
 ان الثانية اوفى لان الاولى وافية من المقصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة
 الدلالة فغيرت كغير الوافية او يكون ان الثانية بيان لا لان الاولى تحذف ان الاولى نحو
 فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادرك على شجرة الخلد ومثل لا يتجافى وزانه ان
 وزان قال يا آدم وزان ثمرة قوله افسم باسمه ابو جعفر ثمرة من ثقب لاد برح جعل
 الثاني بيان وتوضيح الاول فظاهر ان ليس غلط في بيان وتفسير اللفظ وسوس حتى يكون
 هذا من باب بيان المفضل دون الجملة بل المبين مجموع الجملة وانما كونه ان الجملة الثانية
 كما سقطت عن الاولى فليكون عطفا عليها ان الثانية على الاولى من وجه المعطوف على غيرها

الوافية بيان

ما ليس بقصود يشبه هذا الكلام لا انقطاع باعتبار اشتراكه في من العطف الا انه لما كان
 خارجيا يمكن دفعه بغير قرينة لم يجعل من كمال الانقطاع وشيئا للفصل فكلما شأله وظن
 سلمى ان اتبع به لا ارادة الضلال فيهم ^{فحين} الجملين مناسبة في مرة لا كما في السندين لان
 من اراد انظر وكون المسند اليه في الاول مجموعا وفي الثاني متجزيا لكن ترك العطف لئلا يتوهم انه
 عطف على ان فيكون من مضموناته ^{سلك} وحيل الاستيفاء في كل كيف تراد في هذا الظن فقال
 اراها تميز في اودية الضلال وانما كونها ان انية كالمضلة بها ان بالاولى فلكونها ان التي يجوابا
 لسؤال اقصته الاولى في قوله ان السؤال لكونها متصلة عليه ومقتضية لفصل ان
 عن ان من الاول كما يفصل الجواب عن السؤال كما يميز من الاتصال قال السكاكي في ذلك السؤال
 الذي يقتضيه الاول وتدل عليه بالحق في قوله ان السؤال الواقع ويطلب الكلام ان في قوله جوابا
 له فيقطع عن الكلام الاول في ذلك وتزك في قوله الواقع انما يكون لكنه كما غاب مع عن ان السكاكي
 او مثل ان لا يسمع منه ان من السماع في حجة اليه وكلامه او مثل ان لا يقطع كلاما في كلام
 او مثل القصد الى كبر المعنى بتعليل اللفظ ومقتضيه السؤال وترك العطف او غير ذلك وليس في كلام
 السكاكي ان الاول في قوله السؤال وكان المعنى نظر الى ان قطع الثاني عن الاول في مثل قطع الجواب
 عن السؤال انما يكون على تقدير نزول الاول في قوله اليه ان وشيئا به في الاخر ان لا حاجة الى ذلك
 بل يجوز كون الاول منشاء السؤال كما في ذلك اليه ان في الكف في وشيئا للفصل لئلا يكون جوابا

جوابا لسؤال اقصته الاولى استيفاء وكذا الجملة ان انية نفسها ايها نفس استيفاء
 وموار الاستيفاء في قوله ان السؤال الذي تضمنته الاول اما ^{فحين} الجملين مناسبة في مرة لا كما في السندين لان
 نحو قال في كليات قلت عليل سمر دانيه وحزن طويل لاه بالكل عليل او ما سلك في قوله الوف
 والعادة لانه اذا قيل فلان يربط في تاب وان من موضعهم وسبب ان يقال ان سبب علة كذا
 وكذا لا سيما السمر واخرن حتى يكون السؤال من باب خاص وان من سبب خاص لهذا الحكم
 نحو اني نفس ان النفس لاه رة بالسوء كما قيل من النفس لاه رة بالسوء بقرينة التاكيد
 وهذا الذي يفتق عليه الحكم لانه احوال الاسناد من ان الخياط اذا كان طالباً شرذاً في قوله
 الحكم بوجهه ولا يخفى ان المراد الاقفا استي نال او جوابا والمتحيز في باب البلاغة
 بقرينة الواجب وانما عن غيرهما ان غير المطابق والخاص في قوله لو اسلا ما قال سلام ان فما قال
 ابراهيم في جواب سلامه فعيل قال سلام ان حياهم تحية احسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة
 على الدوام والنبوت وقوله نعم العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة ان في قوله وسند
 صدقوا ان الجماعة العواذل في زلمهم ان في قوله ولكن ثمرة لا تتجلى ولا تكشف خلاف انهم
 والاندك ان قيل صدقوا ام كذبوا فعيل صدقوا وايضا فعلة ان من الاستيفاء وهذا ما
 لا يتبين آخره كما يارة عادة اسم الاستيفاء ان وقع عنه الاستيفاء واصل الكلام
 استيفاء عنه الحديث في قوله الفعل ونزل الفعل منزلة اللازم نحو احسنت انت الى زيد

فان قوله قلت عليل
 اقتضى سؤالاً عن
 مسبب ذلك الحكم
 سمر داني

كانه قيل هل النفس
 امارة بالسوء

ثالثة اقام والمص اورد القسنيين الاولين مثلهما كقوله ثم يجادلون
خادمهم وقوله ثم ان الابرايم يقيم وان الفخار ينجيم في الجهرتين لفظا ومن قول
كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الاثنتين لفظا ومن قول لا تنفان معي فقط مثالا
واحد لكنه ان رالي ان يكون تطبيقه على القسنيين من الاقام السمة هو احد لفظ
الكاف تيراعا انه مثال للاتفان مع فقط فقال وقوله واذا خذنا ميثاق بني اسرائيل
لا نقبلون الا الله وبوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للذي
حنا فقط فلو اعيا لا نقبلون مع اخلافا لفظا لكونها اثنتان من لان قوله لا نقبل
اخيرا من الاثنا ان لا نقبل وقوله وبوالدين احسانا لا بد من فعل فاما ان نقدر
خبرة من الطلب لا ونكون بمعنى احسنوا فيكون اجملا من خبر لفظا ان مع وفائدة
تقدير اخبرهم جعله في الاثنا اما لفظا فاما لانه مع قوله ثم لا نقبلون واما مع فالباء
بليان ان الجاهل كان سارعا الى الامثال فيؤخر عنه كما تقول تترتب الى فلان تقول له
كذا تريد الامر او يقدر من اول الامر صرح الطلب عما هو الظاهر والاحسن وبوالدين
احسانا فكونان اثنتين مع ان لفظ الاول اخبر ولفظ الثانية ان شاء والجامع
بينهما ان بني اجمليتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما المسندين جميعا باعتبار المسند
اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا المسند الاول والمسند الثاني في

والجامع بينهما هو
 اتحادهما في المسند
 وفي المسند اليه
 والجامع هو اتحادهما
 في التضاد

باعتبار
 بيان

خو يسفر زيد ويكتب المناسبة الظاهرة في الشعر والكناية وتعارفها في خيال اصحابها وتبعيل زيد
ويمنع لفظا لا يعطى والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تعارفا فلا بد من تناسبهما
كما ان راليه بقوله وزيد شاعر وكاتب وزيد طويل ومنه وقيل مناسبة بينهما ان زيد طويل
وكا لا قوة والعداوة او كقوله وبالجمل ان يكون احدهما شيئا للآخر وملا بكا
له مناسبة كما نوع اخفاص بخلاف زيد كاتب ومنه وشاعر زيد وبالك بدل المناسبة بين زيد
ومنه وفائدة لا يفتح وان اتحاد المسند ان والحد اكله ابا متاع كوخن ضيق وخاف ضيق
وبخلاف زيد عز وكرم وطويل مطلقا ان سوا كان بين زيد وكرم وبمناسبة او لم تكن لعدم تناسب
الشعر وطول القامة الشكا ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين كجما عند القوة المعقولة بقما
من جهة العقل وتوابعها مع القفا من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي اذن جهة الخيال وهو
الجامع الخيالي والمرد بالفضل القوة العاقلة المدركة للكلية وبالوهم القوة المدركة
للمعاني الخيالية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأذى اليها من طرق الحواس كما ذكر ان اثة
معنى الذنب وبان الخيال القوة التي يجمع فيها صور المحسوسات وتبع فيها بعد غيبها عن الحس
المشترك وهي القوة التي تدركها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة
القوة التي تنشأ عن التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة
بالوهم بعفاهم بمعنى نفع بالصورة ما يمكن ادراكه باحد الحواس الظاهرة وبالمعاني لا يمكن

مناسبة

فقال السكاكي الجامع بين الجليتين انه عتاق وموان يكون بين الجليتين الحادثة تصور مثل
 الحادثة الجبرية او في قيد من قيودها وهذا ان المراد بالقصور الامر المتصور
 وما كان مترزاه لا يكتفي في عطف الجليتين وجود الجامع بين مزيدين من مغزلاتها بامر السكاكي
 ايضا في ابي عبار السكاكي وفي الجامع بين التبيين تقيا وهو امر بسببه يقع اجتماع الاما ^{الغزوة}
 في المنفعة وذلك بان يكون بينهما الحادثة والقصور او كما قال فان العقل تجريرة التليق
 عن الشقوق الخارج يرفع العقدة بينهما فيمران متحدين وذلك لان العقل تجريرة الخرج من
 عوارض الشخصية الخارجية وتبرير منه المعنى الكافي كونه عاترة موضعه وانما قال
 في الخارج لانه لا تجريرة من الشخصات العقلية لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من
 شخص يتنازع في سائر المقولات ومنه بان يكون التماثل هو الحادثة في النوع
 مثل الحادثة في النوع والانية واذا كان التماثل جامعاً لم يتوقف صحة قولنا انهما كائنا
 ولم يشترط ان يكونا من جنس واحد او صنف واحد او كونهما من افراد
 الانسان والجواب ان المراد بالتماثل هنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما
 يستفاد في باب التشبيه او تنافي فيكون الشين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس
 لا تعقل الآلة كما بين العلم والمعلول فان كلاً لم يصدر عنه امر اخر بالاسم كالابو اسطة
 انضمام الغير اليه في علمه والآلة معلول والآلة كذا فان كل عديم عند العدة فانما

اي كما يشتمل ظاهر
 كلامه المقتضاه
 اي الصداقة والمداوة
 وغيرها

فان قيل عدداً في الواقع من الآلة والآخر كونه او وحي وهو بسببه كمال اليوم في اجتماعها
 عند المنفعة خلافاً للعقل فانه اذا خالف نفسه لم يحكم بذلك وذلك بان يكون بين تصورهما تشابه
 تماثل كليهما في صفة فان اليوم يميز زمانه من التليق من جهة ان سبق الى اليوم انهما
 نوع واحد في صفة عارض خلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت
 جنس مؤلوث وذلك لان لاقا اليوم يميز زمانه من التليق من جهة ان سبق الى اليوم انهما
 تشابه في الدنيا بالتجربة نفس الفقي وابو اسحق والقول فان اليوم يتوهم ان التليق من نوع
 واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف انهما نوعان متباينان او يكون بين تصورهما
 تضاد وهو العاقل بين امرين وجوديين يتعاقبان على كل واحد كالتضاد والبيان في
 المحسوس والايان والكيفية المتعقولات والحق ان بينهما تعاقب العلم والمعرفة لان الايمان
 هو تصديق الحق في جميع ما علم بحجبه بالضرورة ان قبول النفس له في الايمان له على
 ما هو تصديق الحق في المنطق عند المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان
 على من ساء وقد يقال الكفر الخارجي من ذلك فيكون وجوده فيكونان متضادين واما تصديق
 في الايمان كقوله كذا لا سود والايق والمؤمن والخاف وامثال ذلك تقدم من المتضادين
 باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين او شبه تضاد كالتسليم والارض في المحسوسات
 فانها وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والآلة في غاية الاخطا وهذا مع شبه التضاد

امر
 يشتمل

وبما يتفادى من عدم تواردها على ما على كونها من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الالوان
 والابيض لان الوصفين المتضادين هما لبا بدخلين في مفهوم التسمية والارض والاول
 والابيض فيهما لغير المحركات والمعتولات فان الاول موال الذي يكون سابقا لغيره ولا يكون
 مسبوقا لغيره والثاني موال الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فانه المتضادان باعتبار
 اشتغالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعل المتضادين كالاسود والابيض لانهما
 قد يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الاختلاف ولا يخفى ان في لفظ الثالث والرابع
 وبغيرهما للاول اكثر من في لفظ الثاني لشيء ان العلم بمعرفة مفهوم الاول فلا يكون وجودها
 قائما انما جعل التفاضل بينهما جامعا وميتا لان الوهم يترتب لهما منزلة التضاد في الوجود
 احدهما متضاد في الوهم البشريين بها الا وكيفية الالف ولذلك تجد الفد اقرب خطورا بالالف
 من المفاربات الغير المتضادة يعني ان ذلك من حكم الوهم والالف العقل يعقل كل ما هو ماد
 عن الآخر وحياتي وموتني بغيره يعني ان اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بين تصورهما
 تعارضا في الخيال سابقا للعطف لاسباب موثقة في المذكي والاسباب الارب واسباب التعارضا
 في الخيال مختلفة ولذلك تختلف الصور الناتجة في الخيال ترتيبا ووضوحا فكم صور
 لا انفكاك بينها في الخيال وفيه اقربا لا يجتمع اصلا وكم صور لا تعين عن خيال ومنه خيال
 مما لا يتفق فيه والصاحب علم المعارف فضل احبها الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والاول

في لفظ اول

في لفظ اول

والوصول وموتني على الجامع لا سيما الجامع الخيالي فان جميعها على الالف والعادة في العقول
 الاسباب في اثبات الصورة خزانة الخيال وتبين الاسباب مما يفوت في اخر قطران ليس المراد
 بالجامع العقلا ما يدرك بالفعل وبالوهم ما يدرك بالوهم وبخيال ما يدرك بالخيال لان التفاضل
 وبشيء ليس من المعاني التي تميزها الوهم وكذا التعارض في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال
 بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي كذا على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والابيض
 مثلا من المحركات دون الوهميات واجابوا بان الجامع كون كل منهما متضادا للآخر وهذا
 يمنع من ان لا يدرك لانه الوهم وفيه نظرا لانه ممنوع وان اراد ان تضاد هذا السواد لهذا البياض
 مع جزئي فمماثل لهما مع ذلك وتضاد مع ايضا مع جزئي فلان تعارضا بين التماثل والتضاد
 وبشيء مما انما ان اضيفت الى الكلمات كانت كلمات وان اضيفت الى الجزيئات كانت
 جزيئات ثم ان الجامع الخيالي متعارضان الصور في الخيال فلهذا في ليس بصورة متميزة
 في الخيال بل هو من المعارف فان قلت كلام المتصالح مشعر بان يكون لصحة العطف وجود الجامع بين
 الجليتين باعتبار من غير ذلك لانهما موثقة في نفس ذلك حيث منع صحة تخلف ضيق
 وخاف ضيق وخاف الشمس ورايت الاربع مجده قلت كلامه من ليس لبيان الجامع بين
 الجليتين وانما ان قد من الجامع يجب لعتي العطف نفوذ الى موضع آله وقد صرح فيه بانتم
 المناسبة بين المسند والمسموع اليهما جميعا والمسمى المستعدان كلامه في بيان الجامع سره منه

من تفسير المصنف
 لاقسام الجامع
 واسم عباد

لاننا لانستلزم ان تضاد السواد
 والابيض اي من حيث
 هما معنى جزئي
 فاسم عبادي

فلفظ صحيح مع بعض
 على الاطلاق عقلا
 وفيها

والف بازجاجة

من صاحب
 المصنف

واراد اصلاحه غيره الاما ترى فذكر مكان الجملتين السنين وكان قوله في تصورنا
 الحادثة القصور فوقه الخ في قوله الوهم ان يكون بين تصوريهما نسبة تماثل او تضاد او نسبة
 تضاد واخيلا ان يكون بين تصوريهما تضاد لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد
 والياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التعارض في الخيال انما هو بين نفس الصور فلا بد
 من تاويل كلام المصنف عليه بما ذكره الشاكي بان يراد بالنسبين الجملتان وبالنصور
 من مخرجات الجملتين ان ظاهر عبارة يان ذلك ولجئ احكام مع زيادة تفصيل ولحق اوردنا
 في الشرح وان من المباحث التي ما وجدنا احكاما حول تحقيقها ومن محسبات الوهم بعد
 وجود المصاح تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية ونسب الفعليتين في المعنى والمضارعة
 فاذا اردت مجرد الاخبار من غير تقييد للتجدد في احديهما والنبوت في الاخرى قلت قام زيد
 وقدم ووكذا زيد قائم وعروق عند اللين في مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى النبوت
 فيتحال قام زيد وعروق عند او يراد في احديهما المعنى وفي الاخرى المضارعة فيتحال زيد قائم وعروق
 يتقد او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى لو اولا لازل
 عليه ملك ولولا نزلنا ملكا لقطع الامر ومنه قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة
 ولا يستقدمون فعند ان قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبل لا على اجلهم اي قوله
 لا يستقدمون فلو ان قوله لا يستقدمون عطف على الشرطية قبل لا على اجلهم اي قوله

غلط
 ٢٣

قوله ولو ازلنا ملكا
 لقطع الامر ينبغي ان
 تعطف هذه الجملة
 على جملة قالوا لا
 لا على وجه قول
 العباد لا تستأخرون ساعة
 ولا يستقدمون

هذا هو الوجه في قوله لا يستقدمون
 ان قوله لا يستقدمون عطف على الشرطية
 قبل لا على اجلهم اي قوله لا يستقدمون
 عطف على الشرطية قبل لا على اجلهم
 اي قوله لا يستقدمون عطف على الشرطية
 قبل لا على اجلهم اي قوله لا يستقدمون

مضمون ذكر

فانما للشيء نسبة بذكره في الجملة الكلية وكونها بالواو مرة وبدونها في العطف تحت الفعل
 والوصل مكان النسب اصل الخيال المستقلة ان الكبر الراج فيها كما يقال الاصل في الكلام الموصوف
 ان يكون بغير واو واخرها بتسقة عن الموازنة المقررة لمضمون الجملة فانما يجب ان تكون بغير
 واو البتة لئلا يرتب حكمها قبلها وانما كان الاصل في المستقلة الخلق عن الواو لانها في المعنى
 حكم على صاحبها كما جرت بالنسبة الى المبتدأ فان قولك جاب زيدا كذا انبت الكوب لم يذكركم زيد كذا
 الا انية الحال على سبيل التسمية وانما المقصود انبات الجعي وجئت بالكال لترديد اخبارك
 عن الجعي هذا المعنى ووصفه ان ولا تارة المعنى وصف لصاحبها كالتعب بالنسبة الى المنفوت
 الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوجه حال مباشرة الفعل في فعل الفعل وبيان
 لكيفية وقوعه خلاف التبع فان لا يقصد به ذلك بل يرد انما في المنفوت به واذ كانت الحال
 مثل الجعي والتعب فكما انهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال وآما اورد به بعض الخوئين
 من الاخبار والنفوت المعصرة بالواو كما جرت في باب كان والجملة الوصفية المعصرة بالواو
 التي تسمى واو توكيد نعوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التسمية واللاحاق بالكال لكن
 خولنا الاصل اذا كانت الحال جملة في ان الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالان
 من غير ان تتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هي جملة لانها من حيث هي حال غير متعلقة بل
 متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بافتتاح الجملة الواقعة حالا الى ما يرتبط بها

الواو موصوف

Copyright © King Saud University

بما جرت له جعلت حالاً عنه وكل من الخير والواو صاح للربط والماضي الذي لا يبعد عنه
 لم يمتس حاجة الى زيادة ارباب وهو الفهم بدليل لا تقصر عليه في الحال المفردة واجز الفاعل
 في الجملة التي تقع حالاً ان خلت عن ضمير صاحبها الذي يقع في حالاً عنه وجب لو او يحصل للارتباط
 فلا يجوز خرجت زيد قائم ولم يذكر ان كل جملة خلت عن الفهم وجب فيها الواو اراد ان يبين ان
 ان جملة يجوز ذلك فيها وان جملة لا يجوز فعال وكل جملة خالية عن ضمير ما الى الهم الذي يجوز ان يقع
 عنه حال وذلك بان يكون فاعلاً او مفعولاً متعلقاً او منكملاً مخصوصاً لانكدة كضمة او مبتدأ
 او خبراً فانه لا يجوز ان يقع عنه حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب حال لان قول كل
 جملة مبتدأ خبره قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالاً عنه الى ان يجوز ان يقع عنه حال بالواو او ما
 ثبت من الحكم ان وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب حال عليه الا بما زاولنا قال يقع
 عنه حال ولم يقل يجوز ان تقع تلك الجملة حالاً عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الفهم المصدرية
 بالمضارع المبتدأ فيصح استثناءها بقوله الا المصدرية بالمضارع الميت كوجاه زيد ويحكم
 عروفاً لا يجوز ان يجعل يحكم عروفاً لا عن زيد لما سياتي من ان ربطاً من اجل ان يكون بالفهم
 فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة بخلاف اللاتينية
 فانها لا تقع حالاً البتة لامع الواو ولا بدونها ولا سطر على قول ان خلت ان وان لم تمل الجملة
 الحالية عن ضمير صاحبها فان كانت فعلية والفعل مضارع ثبت امتنع دخولها في الواو كقول

عنه لانه تسكن الالف في حال كونه في تعذب نطقه كذا لان الاصل في الحال في حال المفردة
 بعروفاً المفردة في الاعراب وتطوّل الجملة عليه بوقوعاً موقوفة وفي المفردة حال على حصول صفة
 ان معنى قائم بالغير لانها بيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة مع قائم بالغير ثابتة
 لان الكلام في الحال المستقلة معارن ذلك الحصول كما جعلت الحال قيداً له في العامل لان
 الفرض من الحال خصوص وقوع مضمون عاملاً بوقوع حصول مضمون الحال وهذا مع المعارضة وهو
 ان المضارع المبتدأ كذا ان دالة على حصول صفة ثابتة معارن لما جعلت قيداً له كما مفردة فيمنع
 الواو فيه كذا المفردة فلكونه فاعلاً في حال التحدّد وعدم الثبوت في حال العمل بالحصول واما المقابلة
 فلكونه مضارعاً في حال كما يجعل لا استقبال وفيه نظر لان الحال التي يدل عليها المضارع مضمون
 التكلم وحقيقة اداة متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصددها يجب ان يكون
 مقارناً له في مضمون الفعل المقيّد بالحال فيصير كان او حالاً او استقبلاً لا فلا دخل للمضارعة
 في المعارضة في الاولى ان يعلل امتناع الواو في المضارع المبتدأ بانه وزن اسم الفاعل لفظاً وبمعناه
 مع واما ما جاء من كقول بعض قول العرب قمت واصلت خبره وقوله فلما خشيته اطاعهم ان اسلمتهم
 بكونه وارادهم حالاً فيقول ما جاء الواو في المضارع المبتدأ الواقع حالاً على اعتبار خبره والمبتدأ
 لتكون الجملة اسمية ان وانا اكل وانا ارمنهم كما في قوله نعم ثم تودونني وقد تعلمون اني رسول
 الله وانتم قد تعلمون وقيل الاول ان قمت واصلت خبره ساد والناظر الى خبره وادعاهم ضرورة وقال

الاحكام في اداة الامر المضارع التي على حصول صفة ثابتة

علا القاهر الى الواو فيها للعطف الى الحال والى المعزقة فالحق وجبه وبخوت راءهنا الحابل المضارع
منع الماض والاض ثبتت وصككت وبخوت ورميت عدل من لفظ الماض الا المضارع للحكاية الى الحال
 الماضية ومعنيها ان يفرض كان في الزمان الماضي واقعة هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وان
 كان الفعل مضارعاً مستقيماً فالامر ان جاز ان الواو وتركه كراهة ابن ذكوان في السقيما والاض
 بالتحقيق انه تخفيف لنون فيكون للنفق ورون الذي شوبت النون التي علامة الرفع فلا يصح عطفيه
 على الامر قبله فيكون الواو والحال بخلاف اداة العامة ولا يتجان بالثبوت في انه لم يترك مقطوعاً
 الامر قبله وكذا في اني شئت لانا لا يؤمن بانه الى الحال كونها بنوعين في الفعل المنقح حال
 بدون الواو وانما جاز في الامر ان لدلالة على المقارنة لكونه مضارعاً دون الحصول لكونه مستقيماً
 والمنع انما يدل على انما بعد عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل ماضياً لفظاً او مع
 كقوله تن اخباراً ان يكون الى غلام وقد بلغ الكبر بالواو وقوله او جاك حوت صدورهم بدون الواو
 هذه الماض لفظاً واما الماض مع فلم ادبر المضارع لظنهم انهم في انما يتعلبان مع المضارع
 الى الماض فاورد المنع في امثالين احدهما مع الواو والآية بدون واقعة المنع بما عاها هو بالواو
 وكان لم يطرح على مثال ترك الواو الا انه معقبة القياس فقال وقوله اني يكون الى غلام ولم يسم بضم
 وقوله فاقبلوا بنعم من الله وفعل لم يسم بضم وقوله ام حسبت ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين
 خلوا من قبلكم انما ثبت ان اجواز الامر في الماض ثبت فلا لدلالة على الحصول في حصول حقيقة ثابتة

كونه قيل فاستقيماً
 ياموسى وهارون
 غير متبعين
 سبل الذين
 لا تعلمون
 من ايقاع

ثابتة لكونه فعلاً مثبتاً دون المقارنة لكونه ماضياً فلا يتعارن الحال ولهذا ان ولعدم دلالة
 على المقارنة فيكون مع قد طامه كراهة قوله تن وقد بلغ الكبر او مقرة كراهة قوله تن
 حوت صدورهم لانه قد ثبت الماض من الحال والاض كمال المذكور واردمنا وميوان الى الحال التي
 نحن بعد ذلك غير الى الحال الى تعامل الماض وتثبت قد الماض من في يجوز المقارنة اذا كان الحال
 والعامل الماضين وللفظ قد الماض في الحال التي مع زمان النظم ورمي بجهده في الحال التي
 نحن بعد ذلك كراهة قوله جاز في زينة السنة الماضية وقد كبر فرسه والاعداء عن ذلك المذكور
 في الشرع واما المنع ان اجواز الامر في الماض المنع فلا لدلالة على المقارنة دون الحصول الا الاول
 الى دلالة على المقارنة فلان لما لا استوافق ان لا تمداد النسخ من حين الانقضاء الى زمان المتكلم
 وغيره لا غير لما لم ولم لا انقضاء متقدماً على زمان التكلم مع ان الاصل السمة اذ السمة اذ ذلك الانقضاء
 لما سيجي تحت نظر قريته على الانقضاء كراهة قوله لم يفر بذكر لكن في اليوم فيحصل ان بالمنع
 او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة على ان على المقارنة عند الاطلاق وترك التعيين بما يدل
 على انقضاء ذلك الانقضاء بخلاف مثبت فان وضع الفعل على في دة التجديد من غير ان يكون
 الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلاً في صديق وقوع الفر في جرة من ابناء الماض واذا قلت ضرب
 اني استمر اني النسخ لجميع جرات الزمان الماض لكن لا قطعياً بخلافه وذلك لانه قصدوا ان يكون
 الاشارة والنسخة طرة تعقبي لا يخفى ان الاشارة في الجملة انما ينافي النسخ واما تحقيقه في تحقيق هذا

كقولنا قلت عسى ان يفرجهم كلما بيني حوالى الاسود والحوار من خرد اذا غيب فقولنا
 الاسود بكلمة اسمية وقت حال من مفعول يفرج ولولا دخول كذا على لم يحسن الكلام
 الا بالواو وقولنا حوالى انى الكسافى وجواب حال من بين كذا فى الشبهة من مفعول
 الركن تارة اولى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالاً بغير مفعول كقولنا وانه يتيقن انما
 برز ذلك بحيل تعظيم فقولنا برز ذلك بحيل حال ولولم يفرج بقولنا الحسن في انما لولا
الباب الثامن الايجاز والاطباء والسواقة قال الشكاكى انما
 الايجاز والاطباء فلكونهما شبيهاً من الامور الشبيهة اليه يكون متعلقاً بالقياس
 متعلقين شي آف فان اخرج انما يكون مؤيداً بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطب انما يكون
 مطباً بالنسبة الى ما هو انقص منه لا يثبت الكلام فيهما الا بذكر التحقيق والتعيين ان لا يمكن
 التضييق على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذاك اطباء اذ ثبت موجز يكون مطباً بالنسبة
 الى كلام آف وبالجملة والبناء على امرين والا بالبناء على امرين اهل العرف وهو متعارف
 الاوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفاهمة الى كلامهم ويجوز ان يسموا نادياً
 المعاز عند المعاملات والحوارات في موائى هذا الكلام لا يجزى من الاوساط بل بالبلاغة
 اعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضاً منهم لان غرضهم تادية اهل المفيد لالات
 وضعية والفاظ كيف كانت ويجزى ان يلف تحجراً من حكم النعيق في الاجاز اذ المقصود

باقل من عبارة المتعارف الاطباء اذ اؤدة باكثر من انما قال الايجاز لكونه شبيهاً
 في تارة اما سبق ان اكون عبارة المتعارف كزمنه ويرجع تارة اهل انما يكون المقام
 خليفاً بالسطح ما ذكر من الكلام الذي ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بذكر متعارف
 الاوساط وهو غلط لا يخفى على من له قلب او آلة سمع وهو شبيه بما ان الكلام يوصف
 بالاجاز لكونه اقل من المتعارف في كل وصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وانما
 قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان اقل مما يقتضيه المقام ظاهر او خفي لم يكن في شيء من البلاغة
 مثله قوله تعرب لاي وسمى الفطمة الآية فانه اطباء بالنسبة الى المتعارف اعني قولنا يارب
 تحت واجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهر لانه مقام بيان انما هو السبب اليه المتيقن
 فيسحق ان يسموا في الكلام غاية البسط فلا يجاز معيان بينهما عموم وجه وفيه لانه ان كان
 لسياً لا يقتضي تعبر كحقيق معناه اذ كذا آفة وحقيق معناه الامور النسبية وتوهم تعريفات
 "ليقربا كالبوة والاخوة وغيرها والجواب ان لم يرد تعبر بيان معناه لان ما ذكره
 بيان معناه بل اراد تعبر التحقيق والتعيين في ان هذا القدر ايجاز وذاك اطباء
 ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوفان يقال الايجاز موالاداء باقل من المتعارف او مما
 يليق بالمقام من كلام البسط من الكلام المذكور رد الى الجملة اذ لا يعرف كمية متعارف الاوساط
 وكيفية الاختلاف طبعاً لهم ولا يعرف ان كل مقام ان مقدار يقف من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه

والجواب ان المانع لقول المعاند الا ان لا يقدر ان يثبته المعاند على ان
 العبادات والتوفيق الطائفة لا يثبت في الكلام بحسبهم في الحاشية والمعاند معلوم
 للسلطان وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليها جميعا واما البناء على البسط الموصوف
 فانما هو للسلطان العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يثبت عندهم ما يقتضيه كل
 مقام من مقدار البسط والاعتدال فيقال المقبول من طرق التعيين المراد منه ان
 بلغنا مساو له ان لا اصل له ادا وبلغنا ناقص عنه وان وبلغنا لا يدعيه لغاية فلو اذ ان
 يكون اللفظ بقدر اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به والاطن ان يكون زائدا
 عليه لغاية واخر زبوا في عن الايجال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافي
 كقوله والعيش خير من طلال النوى اي اطلقوا الجملة من عايش كذا ان مكروا استعقبا ان انعم
 وطلال العقل يعني ان اصل المراد ان العيش النعم في طلال النوى خير من العيش النقي في طلال
 العقل ولغاية غير وافي بل فيكون محلا فلا يكون مقبولا واخر زبوا في عن الايجال وهو ان يكون
 اللفظ على اصل المراد لغاية ولا يكون اللفظ الذي يمتنع كقوله وقد دنت الماديم لراية
 والية ان وجد قولنا كذا بومينا والكذب اليقين واحدا قوله قد دنت الماديم والراية ان الحق
 في باطن الذرايع والضمير في رايه وفيه كذمية البرش وقد دنت وقولها للذراية
 في قصة قتل الزبوا كذمية وهي معروفة واخر زبوا في عن الايجال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن
 بقاءه

والقائه

بقائه
 بيان

للاغايدة المقيد لللفظ كالتدري في قوله والافضل في ان الدنيا للنجاة والندى وضيق الفتى لوك
 لقا شعوب علم المنية في الضرورة وغيره الفضيلة على تقدير عدم الموت لا يظهر في الشريعة
 والبر ليقين النجاة بعد الهلاك ويثبت الصابر والكم وه بخلاف الباذل ماله اذا
 يتقين بالخلود وروا حياجه الى المال واليقان بذلك افضل مما اذا يتقين بالموت ويختلف المال
 وغاية اعتداله ما ذكره الامام ابن حنبل وهو ان في الخلود ونقل الاحوال فيمن علم الى غير
 ومن رتبة الى رجاها يستكن الثمور ويستبدل البؤس فلا يظهر ليدل المال كغيره فضل وعن الجواب
 المقيد لللفظ في علم علم اليوم والامس ولم يكتفى من علم من علم في لفظه فله حجة غير
 وهذا بخلاف فيقال ان ثمة يعني وسمعة باذنه وذكرته باني وكسبه يدي في مقام يقين الى كذا
 المسماة قد رايانا الاصل المتيسر عليه نحو والحق المسمى بالاباطية وقولها نك كالليل
 الذي يمدد كي وان خلت ان المشاي على واسع موضع البصر عنك في كسبه شجرة في حال
 سخطه وموالة بالليل قيل في الآية خذ المسكن منه وفي البيت خذ جواب الشرط فيكون كل منهما
 ايجازا لاسا وافية نظر لان اعتبار هذا الخوف رعاية الامر لقل لا يمتنع اليه بادية اصل المراد
 لو خرج به كان اظنا بالظهور وبالحكمة لان لفظ الآية والبيت ناقص عن اصل المراد والايجاز
 مراد ايجاز القوم وهو ان يمتنع نحو وكلمة الغصاة حيوة في معناه كغيره ولفظ يبر وذلك لان
 معناه ان الانسان اذا علم ان يمتنع قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان يقتل على القتل في رفع القتل

التاكيد

منه
 من غير
 من غير

من غير

من غير

وكما لم ينفذ مع في العطف كقولنا لا يتوكل من اتقى الله من قبل الفتح وقاتل الله من اتقى
من بعده وقاتل بديل ما بعده يعني قوله اولئك اعظم درجة من الذين اتقوا من بعده وقاتلوا
جملة قلنا راد الكلام المستقل الذي لا يكون في كلام آفة مسببة عن سبب مذكور
فولم ينفذ الحق ويطلب الباطل فهذا سبب مذكور حذف سببه ان فعل ما فعل اوسبب لم يذكور
فوقفت اضرب بعصا اخرجنا فخرجت ان قهر ففهر به باف يكون قوله ففهر به باجملة محذوف
وهي سبب لقوله فخرجت ويجوز ان يقدر فان فرت بافقد فخرجت فيكون المحذوف
جملة هو الشرط ومنه هذا الفاء تسمى فاء قضيه قيل على التعدير الاول وقيل على الثاني
وقيل على التعديرين او غيرهما الى غير السبب نحو ففهم المأذون على ما مر من حيث الاستيفاء
من انه محذوف مبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ واما ان العطف على جملة
ان اكثر من جملة واحدة نحو انما انبأكم بآية فارسون يوسف ان فارسون الى يوسف
لاستعبه الراوي ففعلوا فافاءه وقوله يا يوسف المحذوف على وجهين ان لا يقام مقام
المحذوف بل يكتب بالقونية كما مر في الامثلة السابقة وان يقام نحو وان يكذبوا فقد كذبت
رسل من قبلك فقولك كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيبك لرسل متعمدا على تكذيبه بل هو
بضمون اجواب المحذوف اقيم مقامه اي فلا تحزن واصبر ثم المحذوف لانه من دليل وادلة لانه

لا لانه لا ينفذ مع في العطف
استدعي معللا واذا لم
يكن قدرا اي اهلك
الله تعالى الكفار
ليرفع الحق ولعدهم
الباطل

كثيره من ان يدل العقل عليه اي على المحذوف المقصود والظاهر على تعيين المحذوف نحو قوت عليكم
الهيئة والدم فالعقل دل على ان محذوف اذا الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون
الامعان والمقصود والظاهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية انها واطها الشامل للاكل
وغيره بالبيان فدل على تعيين المحذوف وقوله من ان يدل اذ في شياخ وكان محذوف مضاف
وهي ان يدل العقل عليها اي على المحذوف وتعيين المحذوف نحو وجب ان يدل العقل يدل على
اشياء على الربح ونحوه تدل على تعيين المراد ايضا ان اميره او عيابه في لاشئ المعين الذي
دل عليه العقل هو احد الامرين لا احدهما على التعيين ومن ان يدل العقل عليه والعادة على
التعيين محذوف لكن الذي يقتضي فيه فان العقل دل على انه في محذوف اذ لا معنى للقول عاذا
الشخص واما تعيين المحذوف في ان يقتضي فيه لعله قد غفرا حياء وراودته
لقوله تراودت فها من اسم ووضاؤه حياها ان اجت والمراودة والعادة دللت
على انراودته لان اجت المفعول لا يلام حيا عليه في العادة لقوله ان اجت المفعول
ايه الا ما حبه فلا يجوز ان يقتضي فيه ولا في شياخ كونه شاملا وتعيين ان يقتضي
فمرادته نظر الى العادة ومنها الشرع في الفعل يعني اذ في تعيين المحذوف لان دليل
المحذوف هو ما هو ان اجت وراودته ان يتعلق بشيئ والشرع في الفعل دل على انه
فذلك الفعل ان شرع فيه كقوله باسمه فيقترن ما جعلت التسمية بدلا له في قوله لا يقتضي

اذ المجيء والاداء
من صفات الاجسام
والله تعالى منزله عنده
مطول
هذا اشار الى يوسف
وسكن الى التسمية بقصده
ومشرا ان يدل الاعلة
عليها نحو لو تعلم
فتالا لما تبعناكم اي مكان
وقال اي مكانا يصلح
للقتال صح
لاني اذ في
المحذوف

بسم الله

باسم الله أقدم هذا القياس ومنه المبدأ في تعيين المذوق المأثور أن قولهم للمؤمن
بالرفق واللين فإن مقارنته هذا الكلام لا يترأس لمخاطبة كل من يعين المذوق في العرش
أو مقارنته الخاطبة لا يترأس وتنبه به على ذلك والرفق هو اللين واللين هو اللين واللين هو اللين
للملابسة والاطناب بالاطناب بعد الأيام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين أحدهما بنية
والآخر موضح وعلمان خير من علم واحد وليتمكن في النفس فضل تلك لا يجلي الله القوس
عليه من أن الشيء إذا ذكر بينهما بين كان أوقع عندها أو ليكمل لذة العلم به لا بالمعنى
لا لا يخرج من أن ينال الشيء بعد الشوق والطلب لذة خورب انزعج إلى صدره فاقترانه
لي يغيث طلبه لئلا يلهو بالاطناب وحده لا يغيث غيره أن يغير ذلك إلى ومنه
المنى الابطاح بعد الأيام برب نعم على أحد القولين أن قول من يجعل المحض من خبر متدارك
لو اريد الاختصار أن ترون الاطناب كقوله ثم زيد في هذا السطران الاخير قد يظن
عاما يشمل المساواة أيضا ووجه حسن الحسن برب نعم يكون ما ذكر من الابطاح بعد الأيام
والإيجاز في المبدأ واليام الجمع بين المتباينين بالإيجاز والاطناب وقيل بالاجمال و
التفصيل كشأن أن يلام الشك أيام الجمع بين المتباينين من الأمور المستغنية التي
تستلها النفس وإنما قال أيام لأن حقيقة جميع المتباينين أن يفقد ما ذات واحدة
وصفان يستتبع اجتماعهما على واحد زمان واحد من جهة واحدة وموج ومنه أن

الاطناب بالاطناب بعد الأيام
الاطناب بالاطناب بعد الأيام

المنى الابطاح بعد الأيام التوسيع ومعرفة اللغة لغو القطن المندوف في الاصطلاح
أن يؤت في هذا الكلام بنية متباينة ما سطو في الأول نحو شيب بن آدم
وليت في خصلته الحصر طول الأمل وأما بذكر الخاضع بعد العام عطف على قوله الابطاح
بعد الأيام والمراد الذكر على سبيل العطف للتبعية على فضله أي منية الخاضع حتى كان ليس من جسم
العام شذوذا للغير والوصف في التعاريف الذات يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام
بما له من الاوصاف الشريفة جعل كونه نية أو مغاير للعام لا يشتمل على العام ولا يعرف حكمه كخو
حاشوا على القلوات والقلوة الوسطى الوسطى من القلوات والفضيل من قولهم لا فضل
الأوسط ومن صلوة المعصية الكثرة وأما بذكر بركته ليكون اطنابا لا تطول ولا تنكسر
تأكيد المندوحة كما سوف تعلمون ثم طاسوف تعلمون فقولهم لا روع عن الأماكن الدنيا وتبني
وسوف تعلمون اندازة وخوفك سوف تعلمون الخاطبة فيها انتم عليه إذا عاينتم ما قد أمكن من مؤل
الحشر فيكم بركة تأكيد لروحه والاندازة في دلالة على الانذار والشواهد من الأول ثم لا بعد
المنة منزلة بعد الزمان واستعمال الخطم في مجاز التدرج في درجات الارتقاء وأما بالاطناب من أوائل
في البلاذ إذا البعد فيها واختلاف في تفسيره فقليل موضح البيت بما يقيد بنية المعنى بدوينا
كزيادة المبالغة في قولها أي قول الخبيث في مرتبة أخيرا صرحه وإن صح التمام أي يقدر الهداية به
كانت على ما جعل مرتفع في رتبة فعلها كأنه علمه وأما المقصود من التوسيع في بيان تدرج في الألفاظ قولها

الاطناب بالاطناب بعد الأيام
الاطناب بالاطناب بعد الأيام

قول الله تعالى

في رسالته زيادة مبالغة وتحقيق التبيين في قوله كان غيونا الوحي حيا
اي حيا منا واخرنا الجزع الذي لم يغب الجزع بالفتح الجزع الذي فيه سواد وبياض
يعنون الوحي والى بقوله لم يغب حقيقة التبيين ان كان غير منقوصا ليعنون قال الاصمعي الطبري
والبوة اذا كان حيا في موضع الكلام سوادا ما بدا بياضا وما بدا بياضا ما بدا بياضا وفيه سواد وبياض
بعد ما موتت والى اكثره الصبي يعني فما اكلنا اكثر من الصبي عندنا كذا في شرح ديوان امرى
الغير فعل هذا التفسير كحق الايغال الشعر وقيل لا يخلص بالشعر عن الكلام بل ينفذ كقوله
يتم المعنى بدونه فمثل ذلك في الشعر بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من
لا يلبسكم اجرا وهم مستدون فقوله هم مستدون بما ينتمى بدونه لان الرسول مستدل بحاله
الا ان فيه زيادة حث على الاتباع وتزجي الرسل والى بالتبديل وهو تعقيب الجملة بحالها
على ما في معنى الجملة الا ان التوكيد في قوله من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره
واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير الكيد ومما في التبيين من بان من خارج
المثل بان السفل في فائدة الماد بل توقف على ما قبله فذلك جريتهم بما كفوا او ان تخاركا لا الكفور
على وجه وموان براد وبل تجازي ذلك اجزاء المخصوص في تعليق بما قبله واما على وجه الآخرة وموان براد
وهل ثواب الكفور بناء على ان الحاراة هي الحاراة ان خير في وان تراه في هوم في الضرب الثاني
وقرأ في مخرج المثل بان يفسد بالجملة ان يفسد كل من فصل عما قبله جازي في الامثال في الاستعمال

في التبيين

اذا كانا
بيان

في الاستعمال ونفس الاستعمال هو قول جازي الحق وزمق الباطل ان الباطل كان زموقا وهو
الذي يفسد في قسمه اتم ولا يلفظ ايضا تزيها ان هذا التبيين للبيان مطلقا لا للفرق بينه
ان ان يكون كيد منطوق كيد الآيات في ان زموقا الباطل منطوق في قوله وزمق الباطل
واما كيد منوم كقوله وليست على لفظ الخطيب في سبق اجالا لا كيد من حال من اخالهم من غير
الخطيب في لست على شعف ان توفى وفيه من حال في هذا الكلام وان منوم على ان في الحامل من الرجال
وقد اكره بقوله ان الرجال المذنب استقام انك والى ليس في الرجال منقح الفعل مرض الخصال
واما بالتكميل والتبني لاجرا من ايقال ان فيه التوبة والاحترار من يؤم خلاف المعصود
وموان يؤم في كلام يؤم خلاف المعصود بما يرفع الهم في الامم خلاف المعصود وذلك
الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره في الاول كقوله فسبح وبارك غير مفيد
نحو حال من فاعل سبق وهو صوب الريح الى نزول المطر وقوله في الريح وفيه تهي الى
شبه فلان المطر قد يقول الى جرب لباروفس او ان بقوله غير مفيد في فعله في الثاني
لحواله على المؤمنين فانه لما كان ما يؤم ان يكون ذلك لضغوم دفعه بقوله امة على الكافرين
تزيها ان ذلك تواضع لهم للمؤمنين ولذا عدل الى الجا لقمته مع العطف وجوز ان يفسد
بالقدية بما الدلالة انهم مع شرفهم وعلو طبعتهم وفضلهم على المؤمنين خافوا ان لا يحكمهم
واما بالتبني وموان يؤم في كلام لا يؤم خلاف المعصود وبفضله مثل معمول او حال او كقول ذلك

فاعل مؤنث

كلام

لكنما يتبين التميم لان الفعلة لا بد لها من الاعراب وقيل لانه لا بد من التميم ان يكون جملة بشرط
 في الاعراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يبين الحيوان لانه لم يشرط في الحيوان النطق
 فانهم وبعضهم لا وجوز بعض العالمين بان ثلثة الاعراض قد تكون دفع الالام كونه
 اما الاعراض غير جملة فالاعراض عندنا ان يوافي في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين مع جملة
 او غيرهما لثمة فيقول الاعراض بهذا التفسير بعض صور التميم وبعض صور التكميل وهو
 ما يكون واقعا في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين وما يغير ذلك عطف قوله اما بالاضاح بعد الالام
 واما بكذا وكذا لقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فازيدوا
 اخيرا لا ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على ما يتم لا يجاز وما واه كما تكرر في قوله
 به لان اياتهم لا ينكره اي لا يجزئهم من شئهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما حسن ذكره في
 ذكر قوله ويؤمنون به اظهر انهم لا يمانون ترغيبا فيه وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه
 السابقة ظاهرا في قوله تعالى واعلم انه لما قد يوصف الكلام بالاجاز والاطناب باعتبار كونه في
 وقتها بالنسبة الى الكلام اقصا وله ان لذلك الكلام في اصل المعنى فيقال لاكثر حروفه انما ينطق
 ولاقل ان مؤخره يصدق اي يعرض عن الدنيا اذا كان في ظاهره ودود اي سيادة وتوحيده
 في ربي عز وجل ناهد الرزق الهية والعذر آدابكم واليهود ارتفاع النذل وقوله ولست بالضم
 على انه فعل التكميل بلسان قبله وموقوله والتي لصبارا عما يشؤني وحسبك ان الله تعالى العبر

وجه القاطع لم يشترط
 عدم الجملة ايضا
 وجه الضم لم
 يشترط عدم
 النطق ايضا

البر يتنظر اياها جانب المعنى اذا كانت العليا في جانب المعنى يصح بالميل الى المعال
 يعني ان السيادة من السبب احب اليه من الراجح مع القول بهذا الباطن بالنسبة الى المعراع
 السابق ويؤيد منه ان من هذا القبيل قوله تعالى انما يفعل وهم يساءلون وقوله الحجرات
وتبين ان شئنا على انار قلوبهم ولا يبينون الفول حين نقول يصف ربنا شتم وتناو حكمهم
 الى كمن نغير ما نريد من قول عزنا واحد لا يبيد على الاعراض عطف على قوله الاجاز بالنسبة الى البت
 وانا قد نزلت ما في الآية يتم كل فعل والى البت يخص بالفعول فالكلامان لا يتساويان في فعل
 المعنى بل كلام الله سبحانه وتعالى اجل واعيا وكيف وانه اعلم ثم المعنى الاول يعنون الله ونوفية
 واما اسأل في انما لم الفيسن الآتين مداه في **الفن الثاني علم البيان**
 قديم على البدع للاجتماع اليه في نفس السامع وتعلق البديع بالتواضع وموعظه ان ملكة تقترب
 على ادراكات خبرية او اصول وقواعد معلومة يعرف بها ان المعنى الواحد من المدلول عليه بكلام
 مطابق لمعنى الحال بطريق ويراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه ان عا ذلك المعنى بان يكون
 بعض الطرق واضحة الدلالة عليه وبعضها اوضح فوضوح والواضح خفي بالنسبة الى الواضح فلا
 حاجة الى ذكر الخفاء وتعبير الاختلاف بالوضوح ليجزى معرفة ايراد المعنى الواحد بطريق مختلف
 في اللفظ والعبارة واللام في المعنى الواحد لا استواء المعنى في كل معنى واحد يدخل تحت قصد
 الحكم واداره فلو عرفت ايراد المعنى قولنا زيد جوا في طريق مختلفة لم يكن مجزى ذلك على ما باليت

ثم لا يمكن كل دلالة تقابل للموضوع والخفاء اراد ان يشير الى تعيين الدلالة وتعيين ما هو المقصود
 من هذا فقال ودلالة اللفظية هي دلالة الموضوعية وذلك لان الدلالة هي كون الشيء كذا بحيث يعلم من
 العلم به العلم بشي آخر والاول الدال والآخر المدلول ثم الدال ان كان لفظا فله دلالة لفظية والآخر
 فغيره كدلالة الخطوط والعمود والنقش والاشارة في الدلالة اللفظية اما ان يكون للموضوع
 مدخل في الاول لا في الثاني المقصود بالضرورة بالنظر في كون اللفظ كذا يفهم منه المعنى عند
 الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة اما عامه ما وضع اللفظ له كدلالة الانسان
 على الحيوان الناطق او على غيره كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على
 الضاحك وتسمى الاولى الى الدلالة عامه وضع له وضعية لان الواضع اما وضع اللفظ لتمام المعنى
 وبشيء كل من الاخرين الى الدلالة على الجزء والجزء عقلية لان دلالة اللفظ على الجزء يحتاج
 الى من جزمه حكم العقل بان حصول الكل او الجزء يستلزم حصول الجزء او الاكراه والنطق
 يستلزم النفاذ وضعية باعتبار ان الموضوع مدخل فيه ويختص العقلية بما يقابل الوضعية
 والطبيعية كدلالة الدخان على النار وتعيينه الاول من دلالة الثالث بالمطابقة لطلبه لطلب الثاني
 اللفظ والمعنى والسابعة بالضمين لكون الجزء ضمن معنى الموضوع له والثالثة باللائم لكون
 الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرض لفظا مشتركا بين الكل وجزءه ولازمه كل فلفظ الشمس
 المشتركة لثلاثين اجزاء والشماع فيكون ما اذا اطلق على مجموعها بلفظ واحد وعبر دلالته على اجزاء

لفظية

على اجزاء فتمت الشرح انما قد صدق على هذا التفسير واللائم انما دلالة اللفظ على تمام
 الموضوع له واذا اطلق على اجزاء الشماع مطابقة لصدق عليها انما دلالة اللفظ على اجزاء
 الموضوع له لازمه وان يتعذر تعريف كل من الدلالة الثالث بالآخر فيجب ان قيد الجينية ما
 في تعريف الثورات تختلف باعتبار الاختلاف في جهة ان المطابقة مع الدلالة على تمام ما وضع له حيث
 انه تمام الموضوع له والضمين الدلالة على اجزاء ما وضع له من حيث اجزاء ما وضع له واللائم انما
 الدلالة على لازمه من حيث لازمه ما وضع له وكثيرا ما يكون هذا القيد اعتمادا على شموله وذكر
 وانساب الذين اليه وشروطه الى التام للزوم الذمى لكون المعنى الذي ربحي كذا يعلم من حصول
 المعنى الموضوع له في الذين حصوله فيه اما الفورا او بعدا مثل في العوائد والامارات
 وليس المراد بالزوم عدم انفكاك العقل المدلول الائم عن عقل المسئل في الذين اصلا اعني
 الزوم البين المعبر عن المنطقين والاخر كبر في معاني الجازات والكليات عن ان تكون مطلوبة
 التامية والبيان الاختلاف بالموضوع في دلالة الائم ايضا وتعيينه الزوم بالذمى اشارة
 الى انه لا يشترط للزوم الخارج في كذا لعمد على ما لم يشر اليه لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بغير
 مع التام سيما في الخارج ومن نازع في اشارة الزوم الذمى فليكن اشارة بالزوم البين
 المعنى علم انفكاك العقل عن عقل المسئل والمعلل ان ليس المراد بالزوم الذمى للزوم
 البين المعبر عن المنطقين بقوله اولا اعتقادنا في تعريفه ولو كان ذلك للزوم مما يشترط

كالصوم والصلوة
لأنهما من الأفعال
التي لا يكون لها
موضوع

للتعقبات الخاضعة لرب العالمين من إطلاق العرف وغيره في العرفاني كالشرع والاصطلاح
أرباب الصناعات وغير ذلك لا يراود المذكورين إيراد المعنى الواحد بل في مختلفه في الموضوع لا
يتأثر بالموضعية بل بالدلالات المطابقة لأن السامع إن كان عالما بالموضع الانعكاسي لذلك
المعنى لم يكن يعرفه أو وضع دلالة عليه من بعض الآمال وإن لم يكن عالما بالموضع الانعكاسي لم يكن كل واحد
من الانعكاسات والآلية لتوقف الفهم على العلم بالموضع مثلا إذا قلنا خذ له شبه النور في السامع
إن كان عالما بالموضع المفرد والآلية الرئيسية امتنع أن يكون كلامه يؤدق هذا المعنى بطريق المماثلة
دلالة أوضح أو أخفى لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ بمراد في السامع إن علم الموضوع فلا تفاوت في الفهم
والألم يحقق الفهم وإنما قال لم يكن كل واحد لأن قولنا هو عالم بموضع الانعكاسي معناه أنه عالم بموضع
كل لفظ فيقضي المثلث بقوله واللا يكون سببا جرييا لم يكن عالما بموضع كل لفظ فيكون اللازم
عدم دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون البعض منها والآلة لا احتمال أن يكون عالما بموضع البعض لعلنا
أن يقول لأم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالموضع بل يجوز أن يخبره العقل محل بعض
الانعكاسات الخفية في الخيال بأدلة الثغرات ككثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بالخلاف البعض فانه
يحتاج إلى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الانعكاسات أذوقا والسامع عالما بالموضع وهذا ما يجزئه
من انفسنا وأجوابنا في الوقت إنما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقيق العلم بالموضع وحصوله
فالغرض من ذلك أن لا يراود المذكورين بالتعليق من الدلالات لجواز أن يختلف مراتب لزوم في الوقت
مفروق في بعض

في الموضوع مراتب لزوم الأجزاء الكلية الثقتن ومرتبات لزوم اللوازم للمفهوم في الالتزام وهذا
في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون للشيء لزوم متعمدة بعضها أقرب اليه من بعض وأسرها اتصالا
منه اليه بعلته الواسطة فيمكن تأدية المفهوم بالانعكاس الموضوعية لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه
وضوحا وخفاء وكذا يجوز أن يكون للزوم لزومات لزومه لبعضها أوضح منه لبعضها الآخر فيمكن
تأدية اللازم بالانعكاس الموضوعية للمفهوم في مختلفه وضوحا وخفاء وأما في الثقتن فانه يجوز
أن يكون المعنى جزئيا من جهة الأجزاء من جهة آخر فالدلالة التي في ذلك المعنى جزئية على ذلك المعنى أوضح
من دلالة التي في ذلك المعنى بوجه جزئي فالدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه
ودلالة الجدار على الزاوية أوضح من دلالة البيت عليه فإن قلت بل الأمر بالعكس فإن لم يجز
سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد من اتصال الذهن إلى الأجزاء وملاحظة بعضهم الكل
وكبر ما يثيرهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء كما ذكر الشيخ الربيع الشافعي أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال
ولا يلتفت الذهن إلى الجنس ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له سواء كان اللازم داخل الكلمة الثقتن
أو خارجا كما في الالتزام إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فيجوز أن لا يلتفت فيه عند
المعنى للاتصال في الجملة والكتابة كقوله من المفهوم إلى اللازم إذا دلالة اللازم من حيث أنه لازم
على المفهوم الثاني إرادة الموضوع له جارية في الكتابة دون الجملة وقد تم الجملة على الكتابة
لأن معناه أي الجملة كجمله معنى الكتابة لأن معنى الجملة هو اللازم فقط ومعنى الكتابة يجوز أن يكون

فذلك المشبه به
واريد المشبه
فصار استعارة
مطلوب

واللزام هو اللزوم والمفهوم جميعا واجزا مقدم على الكل طبعا فيقدم بحث الجواز على الكناية فوضعا
والنقل كجزء معناه للمفهوم وان لم يكن جزءا معناه حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع اللزوم
والمفهوم بل هو اللزوم مع جواز ارادة المفهوم منه اي ان الجواز يثبت على التشبيه وهو الاستعارة
التي كانت اصلا تشبيه فقيس التعريف الى التشبيه ايضا قبل التعريف للجواز الذي احدا اقسامه
الاستعارة البينية التشبيه ولما كان التشبيه مباحا كونه وفوايد مجتمعة لم يجعل مقدمة لجواز
الاستعارة بل جعل مقدمة ابراهمه فالحق المقصود من علم البيان في التلخيص التشبيه والجواز
والكناية التشبيه الى هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة التشبيهية المطلقة
التشبيهية ان يكون على وجه الاستعارة او على وجه تشبيهية الاستعارة او غير ذلك فانيات
بالقيم التي لا يعو ولا التشبيه المذكور الذي هو اخص وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت كانت
الاستعارة وعلى عين الاولى فيلعل اطلاقه ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة بمصدر قولك فلاننا
ما يكون مقدم كذا اذا لم يشبه له عايات ركة امر لا مرفعة مع ومما مثل مثل قل زيد لم اوجانته ربه ولم
المراد بالتشبيه المصطلح عليه من ان علم البيان لم يكن ان الدلالة عايات ركة امر لا مرفعة
معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة الحقيقية فورا في استاذ اجسام ولا على وجه الاستعارة
بالكتابة كخواتم التشبيه اطفا ركة ولا على وجه التشبيه الذي يذكر في علم البديع من كواقيت زبدة
استاذ ولفظي منه استاذ فان في هذه التلخيص دلاله عايات ركة امر لا مرفعة مع ان شيئا من الاستعارة

يعني ان التشبيه يطلق
على ما يكون على وجه
الاستعارة وهو
ما يكون في نفس
الاستعارة وعلى
عين الاولى فيلعل اطلاقه
ما يكون مقدم
الاستعارة وهو
ما يثبت عليه
الاستعارة

لا يثبت فيها اصطلاحا والتأقية الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة الحقيقية
كانت الاكثار للمنية في المثال المذكور ليس في عين الدلالة عايات ركة امر لا مرفعة وان المص
اذ لم ادب بالاطفا معناه الحقيقة على سبيل التشبيه الاصطلاحي هو الدلالة عايات ركة امر
لا مرفعة مع لا على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتجويد فدخل فيه
كقوله زيد استاذ كذا في اداة التشبيه وكقوله زيد لم يكم على كذا في اداة التشبيه جميعا ان
هم هم فان المحققين على ان التشبيه يلحق بالاستعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يكون
ذكر الاستعارة بالكناية ويجعل الكلام خلوا عنه صاغا لان يرا د به المنقول عنه والمنقول
اليه لولا دلالة الى ال او فقول الكلام والنظر من ان ركة ان الجواز في هذا المقعد عن اوكا
التشبيه المطلق وفي ركة طرفاه التشبيه والتشبيه به ووجهه واداية وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعية المذكورة اما باعتبار انما خوقة في تعريفه في الدلالة عايات ركة
امر لا مرفعة مع بالكناية وكقوله واما باعتبار ان التشبيهية انما تطلق على الكلام الدال على ان ركة
المذكورة لقوله زيد كذا لاستاذ الشجاعة وتلكا كان الطرفان مما الاجل والعمدة في التشبيه
الوجه مع في اياتها والاداة التي في ذلك قدم كذا في افعال طرفاه التشبيهية والتشبيهية

كالحال والوردية المبررات القوية الضعيف والتمثيل في الصوت الذي اخف حتى كانه لا يخرج عن
النغم المستوعب والشكبة ومن ركة النغم والعبرة المشهورة والديق والخمرة المذوقات والجلد الم

المراد بالصوت الضعيف
والصوت الذي لا يسمع
الا من قرب ككلمة لا يسمع
الا من قرب ككلمة لا يسمع
الا من قرب ككلمة لا يسمع
الا من قرب ككلمة لا يسمع

والمراد بالصوت الضعيف
والصوت الذي لا يسمع
الا من قرب ككلمة لا يسمع
الا من قرب ككلمة لا يسمع
الا من قرب ككلمة لا يسمع

والمراد بالصوت الضعيف
والصوت الذي لا يسمع
الا من قرب ككلمة لا يسمع
الا من قرب ككلمة لا يسمع
الا من قرب ككلمة لا يسمع

والحرية الملوثة وفي ذلك تسامح لان المدرك بالبعث لا انما مولود الخد والورد وبهم
 راحة العبر وبالذوق طعم الربيع والجم وبالمسامة الجدل ان علم والحرير ولبسها لا تنزل
 الاجسام ولكن استتم في العرف ان يقال ابرن الورد وسميت العبر وذقت الخ وملت
 اوزير او عتيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونها جرتي ادراك كذا في المقام
 والابضاح فالمدرك بالعلم هذه الملكية التي يعتقد رايها الادراكات الجزئية لا نفس الادراكات
 ولا يخفى ان البرية وطريق الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذا علم نوع
 من الادراك والحيوة مقتضية التي هي موفرة من الادراك وفساده واضح لان كون
 الحيوة مقتضية للعلم لا يوجب ان العلم الادراك تمام موفر كوجه الشبه وايضا لا يخفى
 ان المقصود من قول العلم كالحياة والجمال كالموت ان العلم ادراك كما ان الحيوة
 مما ادراك بل يشفي لكل كبر فائدة كذا في قولنا العلم كالحس في كونها ادراكا او مخلقا
 بان يكون المشبه عتيلا والمثبه حسي كالميتة والسبح فان الميتة الى الموت عتيلا
 علم الحيوة عما من ثناء او بالعلم وذلك مثل العبر الذي هو محسوس مشهور وخلق كبر هو
 عتيلا لانه كيتية نفسانية تقدر على الافعال بشهوية والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول
 ان يقدر للمعقول محسوسا ويجعل كالأصل لذلك المحسوس طريق المبالغة والافعال محسوس
 اصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومترتبة اليها فاشبه بالمعقول

ان يكون حيا
 ان يكون المشبه حيا
 والمثبه به
 عتيلا

بالمعقول يكون جعل المخرج اصلا والاصل فرع عما كان من المشبه والمثبه به لا يدرك
 بالقوة العاقلة ولا بالاحس الى ان الظاهر مثل الخيارات والوهيات والوجدانية
 اراد ان يجعل الحس والمعنى بحيث يشبه السبل للفظ بتقليل الانقسام فقال والماد
 بالحس المدرك مواد دية باحدى الحواس الظاهرة اعني البصر والسمع والذوق والشم
 قد دخل فيه ان الحس يزيد في قولنا او ما دية الحس في المواد معدوم الذي فرض كجما من موفر
 واحد منها ما يدرك بالحس في قوله وكان حس الشقيق من بار جرد قطيعه والشقيق وردا لم
 في وسطه سواد تبيث بالجمال اذا تصور ان مال الى السفل والقصود ان مال الى العلوا اعلام
 يافوت لغيره عار من ربحه فان كامن العالم واليا قوت والريح والريح محسوس لكن لم يكتب
 الذي تله الامور ما دية ليس محسوسا بل ليس موجودا والحس لا يدرك الا ما موجود في المادة حاضرة
 عند المدرك عاتيات مخصوصة والماد بالبعث فاعدا لكل ان لا يكون موفرا له دية مدرك باحد
 الحواس الظاهرة قد دخل فيه الوهم الذي لا يكون للمعقول فيه ان ما موفر مدرك باحد الحواس
 المذكورة ولكنه يجب لو ادرك كان مدركا بالاولى القيد يميز عن المعنى كما في قوله ان يقبل المشق
 متجاعي ومثوبة ذرق كاني ايقوان ان يقبل في كل الرجل الذي يوجد في حال ان متجاعي
 سيف مشوب الى من ارف اليمن كسرام محدودة النجاس صافية مجلوة وان باب لاغوال بما لا يدركه
 الحس لعدم تحقق مع انها لو ادركت لم تدرك بالاحس البصر وما كان يعلم في هذا المقام ان من قول الادراك

دمو تربة يفعل الشيق فيه

والشجاعة وغير ذلك اما اضافية عطف على قوله اما حقيقية ونفي بالاضافة لما لا يكون حقيقة
 متوفرة في الذات بل يكون من متعلقا بشئين كازالية الجارية في شئيه الجاهل بالشيء في الدنيا
 ليست هي حقيقة متوفرة في ذات الجاهل والشئ في ذات الجاهل فان قيل الحقيقة عطف على الالفاظ
 الذي لا يحقق له الا بحسب اعتبار العقل في الفتح اشارة الى انه مراد منها حيث قال الوصف
 المعاني ثم نبي حقيق كالكميات النسبية وبين اعتباري ونسبي كالتفان الشئ يكون مطلقا
 الوجود والعدم عند العقل وكما في فني تصوري وفي حقي واقعا لوجه الشبه بينهم
 آخر وهو انه اما واحد او بمرئ الواحد لكونه مركبا من متعدد تركيبا حقيقيا بان يكون حقيقة
 ملتبسة من امور مختلفة او اعتباريا بان يكون حقيقة من غير العقل من عدة امور وكل منهما
 الى من الواحد وهو بمرئ حقيقي او عطف واما متعدد عطف على قوله اما واحد واما بمرئ الواحد
 والامور بالتعدد وان ينظر الى عدة امور ويقصد انهم ان الطرفين في كل منهما يكون كل منهما وجه
 شبيهة بغير المركب المثل بمرئ الواحد في لم يقصد انهم ان الطرفين في كل من تلك الامور
 بل في الهيئة المترتبة او حقيقة الملتبسة شئ لذلك في السعد واليقاضة او عطف او مختلف بعضه
 حصة وبعضه عطف والحقيقة من وجه الشبه سواء كان بهما حصة او ببعضه طرفا حصة لا يتم
 ان لا يجوز ان يكون كلاما واحدا عقليا لان امتناع ان يذكر بالحق من غير الحقي شئ
 فان وجه الشبه امر ما خرد من الطرفين موجود فيهما والوجود في العطف اما بمرئ العقل دون
 الحس اذا المذكور لا يكون الاجسام او قابلا بالجسم والعقلاء من وجه الشبه اعلم من الحس في يجوز
 ان يكون طرفا حصة او عقليا او احدهما حصة والآخر عقليا جواز ان يذكر بالعقل

المذكور

بالمعقل من الحس شئ اذا امتناع في قيام المعقول بالجوهر ادراك العقل من الحس شئ
 ولذلك يقال الشبه بالوجه العقلي اعلم من الشبه بالوجه الحسني بمعنى ان كل ما يقع فيه الشبه
 بالوجه الحسني يصح بالوجه العقلي من غير ان يكون له في الشبه من وجه الشبه ضرورة ان
 الطرفين فيه فهو ضرورة ان لا يكون في الشبه وقوع التكرار في وجه الحسني ليس بجواب ضرورة ان
 كل حصة فهو موجود في المادة حاضرة عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه الشبه
 لا يكون حقيقا قط قلنا المراد يكون وجه الشبه حصة ان افراده الى جزئيات مدركة بالحق
 كالحصة التي يذكر بالجزئيات الحاصلة في المواد في اصل ان وجه الشبهية اما واحدا ومركبا
 او متعدد وكل من الاولين اما حصة او عطف والاخر اما حصة او عطف او مختلف بغير شئ
 العقلية طرفا اما حصة او عقليا او الملتبسة حصة والشبه عطف او بالعقل حصة
 ستة عشر قسمها الواحد الحصة كالحصة من المبررات والخفا وبمعنى خفاء الصوت من المشهور
 ووجه الراجح من المشهورات ولذة الطعم من المذاوقات ولين اللحم من الملموسات
 فيما مر ان وجه الشبهية الحصة بالورد والصوت الضعيف باللمس الضعيف بالعبارة والريق
 بالخر واجلدا السام بالحريرة كونه الخفاء من المسبوعات والطيب المشهورات
 واللذة من المذاوقات تسامح والواحد العطف كالتواء من الفائدة والجودة عطف وزان
 اربعة الى الشجاعة وقد يقال جبر وجودة بالملء والهداية الى الدلالة عطف طريق يوصل الى
 المطلوب استقامة النفس في شئيه وجود الشئ القديم الشئ بعدد فيما طرق عقليا
 اذ الوجود والعدم من الامور العقلية وشبهية الرجل الشجاع بالاسد فيما طرق حصة

العلم في الطب واللاه
 على السوء في الدنيا
 ان يظن ان الشئ
 ان يظن ان الشئ

6
صلواته على خير
سقط القوم فادعيت
العاليا

مجلس العظمى
الذي اجتمع فيه
العلماء والفقهاء
والشيوخ والمجاهدين
على ما ذكره في المتن

لا حول ولا قوة الا بالله

و صارت ۴۴

تویا مدر

مجلس

تعليل لقوله قليل التفصيل

بجمل وموه وكرفيه وجبه كقول ونفزة صفاء وادني كالألي وقد تبخ بذكره السبق
مكانه ان بان بذكره كان وجه الشبه يستلزم ان يكون وجه الشبه تابعه لازمة الجملة كقولهم
لكلام الفصح موكالعمل في الخلاوة فان الجامع فيه لازمه ان وجه الشبه في هذا الشبه
لازم الخلاوة وهو ميل الطبع لانه المنكر بين العمل والكلام لا الخلاوة التي من خواص المصطفى
والفائض ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وموانة اقرب مبتذل وهو ما يستعمل فيه من الشبه
الامثلة بين عينه تدقيق نظر المهور وجهه في بادى الرائي الذي امره اذا جعلته من بدا الامر
ببدا وان ظهر وان جعله مهورا من بدا فغناه في اول الرائي وظهور وجهه في بادى الرائي
يكون بكونه امر جليلا لا تفصيل فيه فان الجملة السبق اما النفس من التفصيل لا يرد ان ادركه
الانسان من حيث انه شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس
ممكن بالارادة ناطق او يكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن
اما عند حضور المشبه لغير المناسبة بين المشبه والمشبه به او لا يخفى ان التي مع ما يناسبه
اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوزة المقدار والشكل
فانه قد ابرز وجه الشبه بتفصيل عن المقدار والشكل اما ان الكوزة غلبت الحضور عند
حضور الجرة او مطلقا عطف على قول عند حضور المشبه ثم غلبت حضور المشبه به في الذهن
مطلقا تكون لتكرره ان تكرر المشبه به على الحس فان التكرر على الحس بصورة القيمة
المخسفة اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس بصورة القيمة مخسفا كالشئ الى تشبيه
الشئ بالمرأة الجملة في الاستدارة والاستدارة فان وجه الشبه تفصيلا لا كلف المشبه

لامرئ اما



تعليل لقوله قليل التفصيل مع غلبة

المشبه به انما غلبت حضوره في الذهن مطلقا معارضه كل من التكرر والقول التفصيل
او انما كان قلته التفصيل وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر
على الحس سيما الظهيرة الموقوتة الى الابد ان مع ان التفصيل من اسباب الغلبة لان قرب
المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل
بواسطة افتقارهما سرعة الاستعمال من المشبه الى المشبه به فيم وجه الشبه كاية امر جليلا
لا تفصيل فيه فيكون سببا للتأني والاما بعيدا عن عطف على اقرب مبتذل وهو بخلاف
الاما لا يستعمل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور ان غفاه وجهه
في بادى الرائي وذلك اعني عدم الظهور اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالماء في كنف
الاشل فان وجه الشبه في من التفصيل قد سبق ولذا لا يقع في نفس الرائي للماء الدلالة
الا فاعراب الابد ان سببا لتأني وتلا ويكفون في نظره متمسكا او تدويرا او لندور حضور
المشبه به اما عند حضور المشبه لبعدها المناسبة كما مر في تشبيه البسبج بنار الكبريت واما مطلقا
وتدور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وميما كايها لا غفوا او مركبا خياليا
كاعلام ياقوت منشورة على راح من زبرجد او مركبا عطفيا كمثل الحمار يحمل السوار كما مر
اشارة الى الامثلة التي ذكرنا انما اولها او قلته تكرر ان المشبه به على الحس كقوله والشمس كالماء
في كنف لاشل فان الرجل رايا يقف ثم لا يتفق له ان يرى امرأة في يد لاشل فالغلبة فيه
انه تشبيه الشميل لمرأة في كنف لاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني
قلته التكرر على الحس فان قلته كلف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه

منشورة

قلت لا فرغ الطرفان واجلس المشرك بينهما الذي انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا اندرجوا
 ندر القاصد الذين الى ما يجتمعها ويعلم سبب التشبيه بينهما والادب بالتفصيل ان تفرغ الزمان
 وصيف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يفسر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض
 وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع الى التفصيل على
 وجوه كثيرة اعرف اننا نأخذ بعقود الاوصاف وتدفع بعضها الى تغيير وجود بعضها وعدم بعضها
 كما في قوله جلست رويته في رجا مسوبا الى رديته كان سببا في سبب اليك لم يقبل بدخان فامر
 في التركيب لكل اللون واللحان وترك اللحن بالدخان ونفاه وان تغير الجميع كما مر من
 تشبيه الزبا بالعقود والملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك وكلما كان التركيب
 خاليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعده لكون تفاصيله اكثر والتشبيه البليغ ما كان
 من هذا القبيل ان البعيد الغريب دون الغريب مستبدل لغرابته ان يكون هذا الغريب غريبا غير متبدل
 ولان قيل يشبه بعد طلبه الذي وموقعه من الغسل لطف وانما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا
 اذا كان سببه لطف المعنى ووقته او ترتيب بعض المعاني على البعض وبناء ثان على اول ورد مثال
 لما سبق فيحتاج الى نظر وتأمل وقد تفرغ في التشبيه الغريب المستبدل بما يجعله غريبا وكخرج عن
 الاستبدال كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نارنا الابوجه ليس فيه حياة فتشبه الوجه
 بالشمس مستبدل لان حديث الحيا وفيه من الدقة والخفا دأج الى الغرابة وقوله لم تلق
 ان كان من لحيته بمعنى البرقة فالتشبيه ممكن بغير مخرج وان كان لحيته بمعنى قلمه وعارضة فهو
 فعل بغير تشبيه ان التشبيه انما في الارباء بالابوجه ليس فيه حياة وقوله عزما مثل النجوم

الحجور
 الى رديته
 بيان

فان المعاني الشريفة
 فاما ينقلب
 ثارة على اوله طول

الاشراج اجمع
 والاشجار والاشجار
 والاشجار والاشجار

النجوم نواقيا ان لو امكن لو لم يكن للشافات اقول في تشبيه النجوم مستبدل لان اشجار
 عدم الاقول اخرجها الى الغراب وليس مثل التشبيه التشبيه المشروط لتغير التشبيه او التشبيه
 به او كليهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه منج اللفظ او سياق الكلام وباعتباري
 التشبيه باعتبار اداة او مواعيد وموه حذف اداة مثل ومن ثم مر السحاب الى مثل
 من السحاب ومنه اي ومن الموائد اضيف التشبيه الى التشبيه بعد حذف الاداة كقوله والبرق
 يفت بالفضول ان يله الى الما طرف الجواب وقد جرى في التشبيه بالاصل هو الوقت بعد
 العر الى المغرب بعد من الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصغيرة كقوله ورثت ناري
 للواق اصيله وورثت كل الوتر ما شئت بـ لا يصيل صفة وسماح الشمس على الجبين
 الماء الاما وكما للجبين ان الفضة في الصفاء والياض في التشبيه مواعيد ومن الناس من
 لم يتغير بين الجبين الكلام والحيثية ولم يعرف هجاء من تشبيهه في بعضهم ان التجاني انما
 موبغح السلام وكما لحيته لورق الذي يسقط من الشجر وقد تشبه به وجه الماء
 وبعضهم الى ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل ويزرع وزمنه ورقه الذي اصغر بغير
 الزينة وسقط منه عاوجه الماء وفساد من الزهر من غنى عن البيان او مرسل غلف
 على الاما مواعيد ومواعيد ان ما ذكر اداة فصار مرسل من التاكيد المتقادم من حذف الاداة المشبه
 كالتشبيه بان التشبيه بين التشبيه كما مر من الامثلة المذكورة في اداة التشبيه والتشبيه
 باعتبار الغرض المقبول وهو الوان باقادة ان اداة الغرض كان يكون التشبيه اعرف
 في بوجه التشبيه في بيان الحال او كان يكون التشبيه اتم تشبيه في اداة التشبيه في الحاق

ري الجبال يوم
 القيمة

الاول
 افساد الوجه الاول
 فلاته اذا كان الماء
 هو الوارث
 بالالجبين وقد جرى
 يكون المعنى على الورق
 ذهب الاصيل الى الورق
 الساقط في الماء في الحسن
 اعتبار التشبيه في الجبين
 الماء على ما لا يخفى واحا
 فساد الوجه الثاني
 قلون هذا التفسير
 مما لا يتبادر الى الفهم
 ولا اصل له وانه امالة
 الفصوص بورقه اظهر
 من امالها ساقطة
 الاوراق في سيرة شريفة

التشبيه الغريب
 التشبيه الغريب
 التشبيه الغريب

في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي التقارب اليقوة اذا استعمل في المصطلح في الشرع في الدلالة
 فانما يكون مجازا لا استعمالا في غيره ووضعه في الشرع اعني الاطلاق المخصوصه وان كان مستعملا
 فيما وضعت له اللغة والوضع الى وضع اللفظ بعين اللفظ للدلالة على ما معناه في نفسه لا يدل بنفسه
 لا بقرينة تنضم اليه ومع الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافي في فهم المعنى عند اطلاق
 اللفظ وهذا مل للحرف ايضا لاننا نفهم معناه او في عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان
 معانيها ليست تمامه انفسها بل تحتاج الى الاغتراف في الاسم والفعل نعم لما يكون هذا من اللفظ
 المحرف عن جعله في قولهم كبر فادل على ما معناه في غيره انه مشروط في دلالة على معناه الا في احدى
 ذكر متعلق في الجازي ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه الجازي لان دلالة على ذلك المعنى
 انما يكون بقرينة لا بنفسه دون المستكن فانه لم يخرج لانه قد عيّن للدلالة على كل من المعنيين
 وعدم فهم احد المعنيين بالتعيين لعرض لا شئ ان لا ينفك ذلك في القرينة مثلا عيّن مرة للدلالة
 على التام بنفسه ومرة اخرى للدلالة على الخفض بنفسه فيكون موضوعا وفي كثير من النسخ بدل
 قوله دون المستكن دون الكناية وهو موهول ان اردنا ان الكناية بالنسبة الى معانيها الا ان
 موضوعه فكذا الجازية في الاسد في قولنا راي اسدا يرمى موضوعا للمعنى وان
 لم يستعمل فيه وان اردنا ان موضوعه بالنسبة الى معني الكناية اعني لازم المعنى الماحض ففاده
 ظاهر لانه لا يدل على نفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن
 ارادة الموضوع له او من غير قرينة لعقبة فعلا مما يخرج من الوضع الجازي دون الكناية لانا نقول
 اخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد وكذا احقر القرينة في اللفظ لان الجازي قد يكون قرينة معناه

في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي التقارب اليقوة اذا استعمل في المصطلح في الشرع في الدلالة

مضمونة لا يقال معنى الكلام انه في من تعريف الحقيقة الجازي دون الكناية فانها ايضا حقيقة
 على ما مر في صاحب المفتاح لا نقول هذا في سائر المصطلحات لان الكناية تستعمل فيما
 وضع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة المزموم وسبب هذا زيادة طبق
 والقول بدلالة اللفظ لانه ظاهرة في سديف في بعضهم الى ان دلالة اللفظ على
 معانيها لا تحتاج الى الوضع بين اللفظ والمعنى سببه طبيعية تعيق دلالة كل لفظ على
 معناه لانه قد مر بالمص وجميع المتعاقبين الى ان هذا القول فاسد ما دام محمولا على ما فهم
 منه ظاهر لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لانه كدلالة على الآفاق لوجب ان لا يختلف
 اللغات باختلاف اللام وان يفهم كل احد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولما
 ان يجعل اللفظ بواسطة القرينة يجب بدل على المعنى الجازي دون الحقيقة لان ما بالذات لا يقول
 بالغير ولا يمنع تعليم من معنى اللفظ انما يجب لانهم من عند الاطلاق اللفظي الثاني وقد تأوله
 ان القول بدلالة اللفظ لانه السبكي الى طرفه من ظاهره وقيل انه تنبيه على ما عليه ائمة
 على الاستعانة والتعريف من ان الجوز في انفسها خواص لا يختلف كالجهر والهمس الشدة
 والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك خواص تعيق ان يكون الثاني با اذا اخذ في تعميم
 على مركب من المعنى لا يؤول السبب بينهما قضا لحق الحكمة كالنقصم بالغة الذي هو حرف
 اخذ كبر الي من غير بين والنقصم بالقاف الذي هو شدة السبب حتى بين وان
 ليشأت تركيب حروف في خواص كالفعلان والفعلا بالتحريك ما فيه حركة كالمروان والجدلي
 وكذا باب فعل بالقيم مثل شرف وكرم لافعال الطبيعية اللازمة والمجازية لافعال مفعول من جاز

ان

في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي التقارب اليقوة اذا استعمل في المصطلح في الشرع في الدلالة

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

والمرسل من الراس
وهو الراس
مطلق من المشابهة

في هذا الزاد ص ٢٢

الرب
توحيده

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الجميع حاصلًا وبهذه العلة المادية لما اشار بالمثل الى بعض انواع العلاقات اخذ في التفرع
بالبعض الآخر من انواع العلاقات فقال ومنه الى من المرسل تسمية النبي باسم خيرية هذه
العبارة نوع من التسمية والمخ في هذه التسمية مجازا مرسلًا وهذا اللفظ الموضوع
لجزء النبي عند اطلاقه عائد في كل النبي كالعين وهي جارحة المخصوصة في الربية وهي
الشخص الرقيب والعين جزء منه ويجب ان يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له
من بين الاجزاء مزيدا خفيا بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع
على الربية وعكس في نفسه على المذكورين تسمية النبي باسم كله كالاصابع المستقلة في الالاف
انها اجزاء من الاصابع في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم وتسميته اي ومنه تسمية النبي
باسم سببه نحو رغبنا الغيث ان النبات الذي يسمى الغيث او تسميته النبي باسم سببه كقوله
امطرت السماء نباتا اي غيثا يكون النبات سببا عنه واورد في الايضاح في امثلة
تسمية النبي باسم المبوب لهم فلان اكل اللحم اي الدية المسببة عن اللحم وموسى بل هو
او ما كان من تسمية النبي باسم الشجر كان عليه اي تسمية النبي باسم النبي الذي كان مؤلفا في الزمان
الماضي لكنه ليس عليه للآن كقوله اتوا النبي اموا لهم اي الذين كانوا يسمون قبل ذلك اذ لا يتم
بعد البلوغ او تسمية النبي باسم ما يوال ذلك النبي اليه في الزمان المستقبل طو الى اراني
اعوذ من ان يعجز ان يوال الى اخره وتسمية النبي باسم حمله كقوله فليدع ناديه ان امل ناديه الى حال
فيه والنادي المجلد في تسمية النبي باسم حاله ان باسم ما يحل في ذلك النبي كقوله اما الذين
وجوههم في رحمة الله الى الجنة التي يحل فيها الرحمة او تسمية النبي باسم الله كقوله واجعل لي

لسان صدق في الآخر ان ذكر احسن والسان اسم لآله الذكر ولما كان في الآخرة نوع خفاء
صرح بهذه الكلمات في قوله قد ذكرنا مقدمة هذا الفن ان من المجازات الانفعال من المعلوم الى الملائم
وبعض انواع العلاقات بل ان هذا لا يفيد المعلوم قلنا ليس معنى المعلوم هنا انفعال في اللفظ
او الخارج بل تلاصيق وانفعال في سببه من احد ما الى الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا
محقق في كل امرين بينهما علاقة وارتباط واستعارة ومن مجاز يكون علاقته مشابهة ان قصد
ان الاطلاق بسببه له فاذا اطلق المسمى على غير الانسان فان قصد تسميته بسببه الاطلاق
في استعارة الاستعارة وان اراد ان يطلق المسمى على المطلق كاطلاق المرسلين على الالف
من غير قصد الى التسمية فجاز مرسل فاللفظ الواحد بالثنية الى المعنى الواحد قد يكون استعارة
وقد يكون مجازا مرسلًا والاستعارة قد تقيده بالتحقيقية لتمييز عن التخيلية والمجاز مجازا
لتحقق معناه اي ما غلبت فيه حيث استعملت في حيث او متعللا بان يكون اللفظ قد نقل الى امر
معلوم يمكن ان ينقل عليه ونسب اليه اشارته حية او عقلية فاحسن كقوله لعل اسيد
شاكى السلاح ان تامة مقتدر في رجل شجاع الى قد في كثير الى الوقايح وقيل قد في بالحم
ورمى به فصار له جسامته وبناله فالاسيد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر محقق
حسنا وقوله اه والعقل كقوله اه مدنا القراط المستقيم الى الدين الحق وهو ملية الاسلام
وهذا امر محقق عقلا قال المص فلا استعارة ما تضمن تسمية معناه بما وضع له وضع
والمراد بعينه ما غلب باللفظ واستعمل اللفظ فيه فها هذا يخرج من تفسير الاستعارة
نحو زيد اسد ورايت اسدا او مررت بزيد اسدا مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له
في دياره

لان المشقة عبارة
عن الشقة الغليظة

الرجل الجليل وجمعه الرجال
بالرسل النورانية
بالتسوية بالصفحة
ثبته

وأن نقمّن تشبيه شئ به وذلك لانه اذا كان معناه عيني الموضع لم يمتح تشبيه
 معناه بل مع الموضع له لا تحال تشبيه الشئ بنفسه على ان ما في قولنا ما تقمّن عبارة
 عن المجاز بقرينة تقيّم المجاز الى الاستعارة وغيره واسد في الامثلة المذكورة ليس
 مجاز لكونه مستوعلا فيها وضع له وفيه لانا لانه مستعمل فيها وضع له بل ومع الشئ
 فيكون مجازا واستعارة كما رأيت اسد ايرى بقرينة عمله على زيد ولادليل ان هذا
 على حذف اداة التشبيه وان التقدير زيد كاسد واستدلالهم على ذلك قد اوقع الاسد على زيد
 ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المير الى التشبيه كذا في اداة فقد الى المبالغة
 فاسد لان المير الى ذلك انما يجب اذا كان اسدا مستوعلا في معناه الحقيقة واذا كان مجازا الى الرجل
 الشئ على مجاز زيد صحيح ويدل على ما ذكرنا ان التشبيه في مثل هذا المقام كذا ما يتعلق به
 الجار والمجرور كقوله اسد على ارجل في غمامة اي مجرى صائلي على كقولنا وليطرا غيرة
 عليه ان ياكية وقد استوفينا ذلك في الشرح واعلم انهم اختلفوا في ان الاستعارة مجاز
 لغوي او متعلق بالجمهور على انه مجاز لغوي بمعنى ان اللفظ المستعمل في جزمه وضع له لفظا
 ودليل انما هي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للتشبيه لا للتشبيه والاشارة الى
 التشبيه والتشبيه فاسد في قولنا رأيت اسدا ايرى موضوع للسمع المفعول لا للرجل الشئ
 واللفظ ايرى من السمع والرجل كحيوان المجزى في السمع لكون اطلاقه عليها حقيقة كاطلاق
 الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن ائمة اللغة قطعا في اطلاقه على الرجل
 الشئ اطلاقا على غير ما وضع مع قرينة مانعة عن اداة كوضع له فيكون مجازا لغويا

فاسد لان المير الى ذلك انما يجب اذا كان اسدا مستوعلا في معناه الحقيقة

لغويا وفي هذا الكلام دلالة على ان اللفظ العام اذا اطلق على الخاص لا يثبت رخصه
 بل باعتبار عموم قبوله المجاز في كل ما اذا قيلت لغيره لغيره او هنا او حيوانا
 بل حقيقة اذ لا يستعمل اللفظ الا في معناه الموضوع له وقيل انما الاستعارة مجاز لغوي
 ان المعروف امر متعلق لا يخلو لا يخلو على المنة الأبعد اذ قد دخل في دخول المنة في حسن
 المنة بان جعل الرجل الشئ في فرد ان افراد الاسد كان استعمالا في الاستعارة في التشبيه
 استعمالا فيها وضعت له وانما قلنا انما يخلو على المنة الأبعد اذ قد دخل في حسن التشبيه
 بل لانا لولم تكن كذلك لما كانت الاستعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان اللفظ
 المنقولة استعارة وتلك كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا يبالغة في اطلاق الاسم
 المجزى على غير معناه ولا يجمع ان يقال من قول راب اسدا واراد زيد انه جعله اسدا
 كما يقال من قول ولده اسدا انه جعله اسدا لا يقال جعله اميرا الا وقد ائتمنت فيه صفة الامارة
 واذا كان نقل اسم التشبيه الى التشبيه متعلقا بمعناه اليه بمعنى انه ائتمنت لاسد الحقيقة
 اذ انما اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستوعلا فيها وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل متعلقا
 بمعنى ان العقل جعل الرجل الشئ من جنس لاسد وجعل باليس في الواقع واقعا مجازا لغويا
 ولهذا لان اطلاق اسم التشبيه به على التشبيه لما يكون بعد اذ قد دخل في حسن التشبيه بوجه
 في قوله قامت ظليلني ان توضع الظل على من الشمس نفس على من نفس قامت تظليلني ومن
 تحت ظمّن لاسد كالتشمل حسن والبراء تظليلني من الشمس كقولنا انه اذن لذلك الغلام
 من الشمس بوجه جعله شمس على الحقيقة لما كان لهذا الوجه اذ لا يجب ان يظلم ان حسن

فاسد لان المير الى ذلك انما يجب اذا كان اسدا مستوعلا في معناه الحقيقة

والمنع ورت نار من حرقه قبلها
 انما له الحسن ان على سبيله الجود
 وعدم العطاء ونقصه على اقرانه
 في المحبة في ملكهم بما سره ايتل
 كيف بالقلب
 بجمه باليد
 جاور

بعض يكون ايجع فرب لا كل واحد وبهذا الخريف وقول من ذم ان قوله او اكثر شامل لقول
 معان فلا يصح جعله مقابلا له وقيل كقولهم وصاعقة من نعله ان نعل سيف المدح شكلي
 من الكفاة الى انقلب الباء للسعدية والمعنى ربنا من جدي سيفه نعلنا على اروس لاقران
 سحاب لاننا مله الخيل التي هي في الجود ومعلوم اعطى بالسحابي يعتبر على الكفاة في ارب في ملكهم
 بها لما استعار السحاب لاننا مل المدح وكذا ان هناك صاعقة وبن انا من نعل سيفه ثم قال
 على اروس لاقران ثم قال نحن فذكر العدد الذين موعده والمان من فطر من جميع ذلك انه اراد بالسحاب
 الانامل في الاستعارة باعتبار الطرفين المتعارضة والمتعارضة قسمان لان اجتماعهما
 اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن كواجبنا في او من كان ميتا فاجبنا لا خلا فوجدنا اجتماع
 الراجية من معناه الحقيقي وموجعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق الوصول المطلوب
 والاجابة والهداية مما يمكن اجتماعها في شيء وهذا اولى من قول المصلح الهداية والهداية مما يمكن
 اجتماعها في شيء لان المتعارضة من الالاجية والالاجية وانما قال كواجبنا لان الطرفين في
 استعارتهما للتحال مما يمكن اجتماعهما اذا الميت لا يوجب بالفضال ونسب ان الاستعارة التي
 يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقت لما بين الطرفين من الاتفاق واما من منع عطف على اما ممكن كاستعارة
 اسم المعلوم للموجود لعدم ثباته في الوجود باللفظ النفع لان لانتفاء النفع في ذلك الموجود وكما في المعلوم
 ولا يمكن اجتماع الوجود والعدم في شيء منتهى وكذلك استعارة الوجود لمن عدم وقد بقيت
 آثاره بجملة التي هي في ذكره وتدريب في التاليسمة ونسب الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في
 عنادية لتعاضد الطرفين واستماع اجتماعهما ومنها ان من العنادية الاستعارة التاليسمية والتاليسمية

والاستعارة
 والاستعارة
 والظن بالوجه
 والظن بالوجه

ومما استعمل هذه في الاستعارة التي استعملت في ضد معناه الحقيقي او نقيضه كما مر
 الى تزلزل المضاد والاضداد من غير التاليسمية بل على سبيل تلخيص او تكميل على ما سبق تحقيقه في باب التلخيص
 نحو قسرتهم بعد اليم الى انذرهم استغفرت البشارة التي هي الاجابة بما يظهر سرور في الخبر
 لانذار الذي موفده باوخال المانارة جنة كسيرة على سبيل التكميل والاستعارة كقولك
 رايت اسدا وانت تريد جنة على سبيل التلخيص والظن انه ولا يخفى استماع اجتماع التلخيص والالاف
 من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجن والالاف استعارة باعتبارها بالجميع ان قد استمر في العواطف
 في قسمان لانه بالجامعة داخل في مفهوم الطرفين المتعارضة والمتعارضة منه فلو قوله ثم خير ان
 اجل يك معان ونسب كلما سمع ببيعة طار اليها او رجل في شعفة في غيمة حتى ياتي الموت
 قال جازاته الشيعة الصبي يفرغ منها واصلا من باع يبيع اذا جئت والشعفة راس الجبل والمنع
 خير ان رجلا خيل في فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعزل الناس سكن في روض
 بعض الجبال في غيمه قليل برعنا وكنت يا في امر معاشه وبعد ان حتى ياتي الموت استعارة الطيران
 للعدو والجامعة داخل في مفهومها فان الجامعة بين العدو والطيران موقطع المسافة بسرعة وهو داخل
 فيها لان العدو والطيران لانه في الطيران اقوى منه في العدو والالاف ان الطيران موقطع المسافة بالاجابة
 والسرعة لازمة في الاكثر لادخله في مفهومه في الاولى ان ينسب بالاستعارة التقطيع الموضوع لالاف
 الانفالين الاجسام الملموسة بعضها لبعض في الجملة وابها وبعضها عن بعض في قوله ثم وقطعها
 في الارض اعمما والجامعة ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومها وجملة التقطيع استعارة التقطيع في هذا وبين
 الطلاق المبرر لان التلخيص ان في كل من المبرر التقطيع خصوص في التلخيص في التلخيص في التلخيص

مطلوب

ان خصوص الوصف الكائن في القبيح مرئي في الاستعارة لتزويج الجماعه بخلاف خصوص الوصف في المثل
 والاصل ان التبيهة كانت منظر كذا في ذلك فقلت قد مررت في هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف
 بالشدّة والضعف فكيف يكون جامعاً والجامع يجب ان يكون في المتعارضة اقوى قلت امتناع
 الاختلاف وانما هو الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب ان يكون ماهية حقيقية بل قد يكون امراً مركباً
 من امور بعضها قابل للشدّة والضعف فيصح كون الجامع داخل في مفهوم الطرفين مع كونه في احد
 المفهومين اشدّ اقوى الا يرى ان التوازي من مفهوم الاسوداغة المركب من التواد والمحل
 مع اختلاف بالشدّة والضعف واما غير داخل عطفاً واما داخل كما مر من الاستعارة الاسد للرجل النجا
 والشمس للوجه المنفلد فذلك لظهور ان الشجاعة عارض للاسد لا داخل في مفهومه وكذا النمل للشجاعة
 وايضا للاستعارة تقيم في باعتبار الجامع وهو انما عاتية ومن البشدة في الظهور الجامع فيهما كوارث
 اسد ابرمى وخصيته في الوتيرة التي لا يطعم عليها الا انما هي صفة الذين اتوا في مناه ارتفعوا عن طبقة
 العامة والفرابة قد تكون في نوع النجعة بان يكون تشبيها فيه نوع عزابة كما في قوله في وصف النورانية
 موارثه اذا نزل عنه والى عنانه في قلوب سرحه وقتلته الى ان يعود اليه واذا احتجى قلوب
 ان مقدم سرحه بعناية على الشكيم الا انوار الزاير السكيم والكهنة على كبدية المعترضة فيم النور راد
 بالذائقة سرحه مينة وقوع العنان في موقع من قلوب سرحه من انما الى جانب فيم النورانية
 وقوع النور موقع من ركبته الى جانب فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية
 وساقية بنورانية لوقوع العنان في قلوب سرحه فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية
 الزايرة في الاستعارة العامة كما في قوله اخذنا باطراف الاحاديث بنا ولسنا باعناق المثل
 شرعنا انواع الاخبار

او مقبول
 في الاستعارة
 في التزويج

مؤدب
 ببناء

في جبه

والمثل لا يابح بجمع ابلغ ويؤيد في الماهية دقائق الحق استعارة سبلان السيول الواقعة في الابل
 لير الابل سيرة اخيش في غابة السرعة المتلهة على الين وسلاسة والنسبة في ما هو عاتق لكن قد
 تعرف في ما افادة اللطف والفرابة اذ اسند الفعل عنه سالت الى الابل ابل دون المثل او
 اعنا في حقا في انما امثلة الابل من الابل كما في قوله تعالى واشتعل المر السيل وادخل الاساق
 في السيرة لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران عابدة الاساق وتبين امرهما في الابل في سائر
 الابل في السيرة في الحركة ويتبعها في الفعل الخفة والاستعارة باعتبار الشدة المتعارضة
 والمتعارضة والجامع سقيم لان المتعارضة والمتعارضة اما خيالي او عقليان او المتعارضة
 منه حية والمتعارضة عقلاً او بالعلم في اربعة والجامع في الشدة الاخيرة عقلاً لا غير لا يتوقف في
 لكنه في التسمي الاول اما حية او غنيا او غنفاً في السيرة والى هذا السيرة بقوله لان التوفيق ان كانا حيين
 فالجامع اما حية كخوف في لم يجل جسد الكهنة في المتعارضة ولد البقرة والمتعارضة الحيوان
 الذي خلقه الله من خط القبط التي تسكنها نار التي تخرج من عند العائنة في تلك الحارة التي اخذها من
 فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية
 والمتعارضة والجامع حية من ذلك بالبر والاعانة في آية لهم الليل تسليح منه النار وفان المتعارضة
 مع السيرة وموكشة الجليل من كوانة والمتعارضة كسيف الضوا عن مكان الليل وموضع
 النقا فلكه ومما حيان والجامع ما يفعل من ترب ترب عاياه ان حصوله عقيب حصوله واليا او
 غالباً كثر في نور التجم على الكسب وترت في امور الظلم على كشف الضوا عن مكان الليل والترت
 امر عقلاً وبیان في ذكر ان الظلم في الاصل والنور طار على يديه فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية فيم النورانية

في الاستعارة
 في التزويج

Handwritten notes in Urdu script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

الحشام
فلما مضى مصدريه قتل فعل

الصبيحة امثلة الاول ما يكون التخييلية انبات ما به كمال النسبة والثاني ما يكون انبات ما به قوام
 النسبة والثالث ما يحتمل التخييلية والتحقيقية **فصل** في مباحث من الحقيقة والمجاز
 والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقسم المفاتيح على لغة لما ذكره المصنف الكلام عليها
 عرف السكاكي الحقيقة اللغوية غير العقلية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير ما قبل في الوضع
 واخر زب القيد الاخر وهو قول من غير ما قبل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول
 بان الاستعارة مجاز لغوي تكون مستعملة في غير المصنف على الحقيقة فيجب لاحراز اداة على القول
 بانها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوي فلا يخرج الاحراز عن انما وقع الاحراز عند البعد
 عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بما قبل ومما دلت ادخول المشبه في جنس المشبه بكل اداة
 قسمين متعارفين وغير متعارفين وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير موضوعه له
 في الحقيقة استعملت استعارة لا غير بالنسبة الى نوع حقيقة مع قرينة مانعة عن اداة معناه في ذلك
 موضوعه له في اللغة او الشراء او العرف غير بالنسبة الى نوع حقيقة تملك الكلمة لو كان نوع
 حقيقة لغوية يكون الكلمة قد استعملت في غير معانيها اللغوية فتكون مجاز لغوي وعادة
 القياس لما كان قوله استعمالا لا غير بالنسبة الى نوع حقيقة بغيره قوله في اصطلاح به
 التخييل كون هذا الوضع وادل على المقصود اقامة المصنعة اخذها باحاصل من كلام
 السكاكي فقال في غير ما وضعت له بالحقيقة في اصطلاح به الخطاب قرينة مانعة عن ارادة اي
 الا ارادة معانيها في ذلك الاصطلاح وان السكاكي بقيد التحقيق حيث قال موضوعه له بالتحقيق

كما لا سدا اذا استعمل
 في الرجل الشجاع
 في الصلوة اذا استعملت
 في الدعاء
 كما لا سدا اذا استعملت
 في صاحب قوام
 الى ربيع

ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما لم ينزلها مستعملة فيما وضعت له
 بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل في التعريف لانها ليست مستعملة
 في غير ما وضعت له بالتأويل وقامه عبارة المفتاح من ان سدا قال وقول بالتحقيق اخر
 عن ان لا يخرج الاستعارة وقامه ان الاحراز انما هو من خروج الاستعارة لاسن عدم وجودها
 فيجب ان يكون لازمة او يكون المعنى اخر از ليلا يخرج الاستعارة ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع
 وما يستحق منه كما لموضوعه مثلا اذا اطلق **فصل** في الوضع بما قبل لان السكاكي نفسه قد ستر
 الوضع بتعيين اللفظ بازا المعنى بنفسه قال في تعريفه اخر ان المجاز المعين بازا معناه بقرينة
 ولا شك ان دلالة الاسم على الرجل الشجاع انما هو بالقرينة في الحاجة الى تعيين ذلك الوضع في تعريف
 الحقيقة بعدم التأويل في تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يبعد زيادة اللفظ لا يتم الحد
 ويمكن الجواب بان السكاكي لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره فيقول الوضع بالتأويل
 بل مراده ان يفرق بين اللفظ الشراعي بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كذا الاستعارة
 فبقيد بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل
 فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو ان يقال لو سلم
 تأويل الوضع للوضع بالتأويل فلا يخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليها انما مستعملة في
 غير ما وضعت له في الجملة اعني الوضع بالتحقيق في غاية ما في الباب ان الوضع يتناول الوضع بالتحقيق
 والتأويل لكن لاجل التحقيق بالوضع بالتأويل فقط حتى يخرج الاستعارة البتة ورد ايضا
 ما ذكره بان التعريف باصطلاح الخطاب ما يؤول في معناه كالا بدمته في تعريف المجاز ليدخل فيه

ما مقرر

تتبع خبر

ما وضعت له
بياه



كقولنا القلوة اذا استعملنا رجع في الدعاء بما ذكرنا كل ما يثبت في تعريف الحقيقة انما يخرج
 عنه كونه اللفظ لا يمتثل فيها وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في الاصطلاح ويمكن الجواب
 بان فيه الحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى ان الحقيقة
 والمجاز كذلك لان الجملة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا كقوله
 تخلفين فاهل اوان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له من حيث ان موضوعه له لاسيما
 ان تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يجيب سايله ان من حيث انه جواد
 ومن حيث ان التعريف مثل القلوة المستعمل في عرف الشرح في الدعاء لان استعماله في الدعاء ليس
 من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجازي بان قيد اصطلاح
 التجاز في تعريف الحقيقة لكنه اكثر بذكره في تعريف المجاز لكون البين بين الحقيقة من مقصود
 في هذا الفن عجمان التام في الوضع للبعدان الوضع الذروي في التماثل فالحاجة الى هذا القيد
 وفي كليهما قد وعرض ايضا على تعريف المجاز بانه تساو في الخلط لان العرف في هذا الفن شيء
 الى كتاب بن يدي مستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على انه لم يرد بالوضع
 الحقيقة وقسم السكاكي المجاز اللفظي الرجوع الى معنى الكلمة المتضمن للفايدة الى الاستعارة
 وغيره بانه ان تضمنت بالمعنى في الشبيه في استعارة والتأثير في استعارة وفي الاستعارة
 بان تذكر احد طرفي الشبيه وتريد به اي بالمراد في المذكور الاخر الى الطرف المتروك مدليا دخول
 المشبه في جمل المشبه به كما تقول في احكام ابيد وانت تريد به الرجل الشجاع مدريا انه من جنس
 الاسود فثبت له ما يخص المشبه به ومتواسمه وكما تقول ثبت لثنية اظفارها وانت تريد

باعتبار اهل
 اللغة

تريد بالثنية الشجعان البقية لا يثبت له ما يخص الشجعان المشبه به وهو الاظفار وبمثل المشبه به
 كان مواكورا والمتركون مستعار منه وبمثل اسم المشبه به مستعار او بمثل المشبه به مستعار له
 وقسم الى الاستعارة كالا مخرجها والمكتفي عنها ونحو المخرج بان يكون الطرف المذكور من طرف
 الشبيه هو المشبه به وجعل فيهما ان الاستعارة المخرج بالحقيقة والتجلية والنام يقبل قسمي
 اليهما لان المشبه به في الفهم من الحقيقة والتجلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسمي
 المحتمل للتحقيق والتجليل كما ذكر في غير زهير وقدر الحقيقة بما مر ان يكون المشبه به المتحققا
 حقا او عقالا وعدا التمثيل على سبيل الاستعارة كما ذكر في قولك اراك نعمت جلا وتوخر اخرى منها ان
 الحقيقة حيث فاهل في قسم الاستعارة المخرج بالحقيقة ومن الامثلة استعارة وصف
 احدي صورتين من غيب من امور لوصف صورة اخرى وذلك بانه ان التمثيل مستلزم للتركيب
 المنفرد لا في اذ في ابعاده من الاستعارة التي هي اقسام المجاز المفرد لان تلك اللوازم يدل على
 تشابه الماهيات والالزام اجتماع المتماثلين في ضرورة وجود الالزام عند وجود الممازوم والجواب انه عند
 التمثيل قسمان مطلق الاستعارة التفرعية الحقيقة من الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقسمه
 الى المجاز المفرد والاستعارة وغيره لا لاوجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض امة
 حيوان او غيره والحيوان قد يكون ايضا فعلا لا يكون على اللفظ المفتاح مخرج في ان المجاز الذي
 جعله مقسما الى اقسام ليس هو المجاز المفرد بل الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه قال بعد
 تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لفظي وعقلي واللفظي قسمان راجع الى المعنى الكلمة وراجع
 الى الحكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خالي عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة

آوه

اي المركب
 والمفرد
 سكا

في جمل
 ذلك

ويتر استعارة وظاهر ان المجاز العتق والراجع الى الحكم الكلمة خارجا عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب ان
 يريد بالراجع الى المعنى الحكمية انهم من المعز والمركب ليصح انحراف القسرين واجيب بوجوه ثلاثة الاولى
 ان المراد بالحكمة اللفظ الشامل للمعز والمركب كقوله انه انما لا يمان ان النمل يستلزم الركب
 بل هو استعارة مبنية على التشبيهية وموقد يكون طرفاه مغزوين كما في قوله تعالى مثل الذي
 استوفى رايه الثالث ان اضافة الكلمة الى الشئ او يقيد بها او اقترانها بالفتحة لا يخرجها عن ان تكون
 كلمة فالاستعارة في مثل ذلك تقدم على كونها في مواضع المقادير المضاف الى الجمل المعنوي بتأخيرها في المسألة
 موافقة لكونها مستعملة في غير ما وضعت لكونها في الجمل نظر او ردناه في الشرح وقدر السكاك الاستعارة
 التخييلية بالتحقق لغناه تحتها والابل مواضعه صورة وهمية مختصة بالنبوة بالتحقق
 المعنى او الحية كلفظ الاظفار في قول الجليل واذا المنيعة انبت الاظفار في فانية كالتسبة المنيعة بالسبع في
 في الاعمال اخذ الوهم في تصويره المنيعة بصورة السبع واخره الى ان لم يزل اوارم المنيعة وما
 الخصوص ما يكون قوام اعتبار السبع للنفوس في فخره الى المنيعة صورة مثل صورة الاظفار
 المحققة اخلق عليه اي عاقل المثل في الصورة التي هي صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون
 استعارة تخرج لانه اخلق اسم المنيعة به وهو الاظفار المحققة على المنيعة وهو صورة وهمية
 شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اظفارا المنيعة والتخييلية عنده قد يكون بدون
 الاستعارة بالكنية ولهذا مثل نحو اظفار المنيعة الشبيهة بالسبع فخرج بالتشبيه ليكون الاستعارة
 في الاظفار فقامت غير استعارة بالكنية في المنيعة وقال المصنف في تعيينه لا يوجد له من ايراد الكلام
 وفيه رد في تفسير التخييلية بان لا تعسف اي اخذ على غير الجواب فيكون كثره الاعتبار ان لا يدل
 على ذكره السكاك في
 نسخ

عقلا

لا يدل عليه دليل لا ينسب اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه ان لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمي
 هذه الاستعارة توقيفية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لانه كيف في التسمية ادنى مناسبة على انهم
 يسمون حكم الوهم تخيلا وذكر في الشفا ان القوة المستعارة بالوهم هي الرتبة كما كانت في الحيوان
 حكما غير عقل ولكن حكم تخيلا وجعل النفس في التخييلية بالوهم في غير السكاك
 للتخييلية يجعل الشئ للنسب جعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنيعة قال الشيخ عبد القادر في الاختلاف
 في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تنسب ان لفظ اليد قد شغل عن شئ الرتبة او المعنى
 على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان ينسب للشمال يدا لبعضهم في هذا المقام كلمات واهية
 يتنافى اولا في الشرح ثم في ان يقال ان حاشا الفناج في هذا الفهم خصوصا في مثل هذه الاعمال
 ليس بعدو التعديل لغيره حتى يعترض عليه بان ما ذكره مؤلفنا في ذكره غيره ويقضي ذكره السكاك
 في التخييلية ان يكون الرشح استعارة تخيلية للوهم مثل ما ذكره السكاك في التخييلية من انبات
 صورة وهمية في اي الرشح لان كل من التخييلية والرشح انبات بعضه في حق المنيعة بل في
 فكما انبت المنيعة التي هي المنيعة ما يخص السبع الذي هو المنيعة من الاظفار كذلك انبت لاجبار الضلالة
 على المحل الذي هو المنيعة ما يخص المنيعة به الذي هو المنيعة المحقق من الرشح والتجارة فلما ابرم من ان
 صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر منها ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة واخره في التخييلية
 يكون الرشح والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين تخيليتين لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المنيعة
 الذي انبت له ما يخص المنيعة به كالمنيعة مثلا في التخييلية بل في الموضوع له كلفظ المنيعة وفي الرشح
 في لفظ كلفظ الاظفار المعبر عن الاظفار والاستدلال الذي هو المنيعة مع ان لفظ الاظفار
 والاستدلال
 يدان

ليس موضوع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبارا للمفهوم في التجنيلية وعدم اعتباره في الزمان
 فاعتباره في احد مادون الآلة تحكم واجوابا ان الامر الذي هو من خواص المشبه بما قرين له في الحقيقة
 بالمشبه كالمثبة مثلا جعلناه مجازا عن امر متوهم يمكن ان ياتي للمثبه وفي الترجيح لما قرين بلغة المثبه
 به لم نحج الى ذلك لان المثبه به جعل كانه موهب المفهوم مقارنا للوازمه وخواصه حتى ان المثبه به
 في قولنا رايته اسد انفسه قرانه موالوصوف لا فراسل حقيقة من غير احتياج الى توهم صورة والاشارة
 مجاز في الامر اسلاف اذا قلنا رايته شجاعا غير اسلاف قرانه في احتياج الى ذلك ليعتبر ان الشجاع في الحقيقة
 في الكلام وقد تمنا وعنى بالمكنى عن ايراد التشككي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور
 من طرف التشبيه موال المشبه ويراد به المشبه به على ان الماد بالمشبه به في مثل ثبت المشبه الظاهرها
 موال البع باوفا السبعية لا وانما ان تكون شيئا غير البع بقرينة اضافة الاظهار التي من
 خواص البع اليها الى المشبه فقد ذكرنا المشبه وموال المشبه واراد المشبه به وموال البع في الاستعارة
 بالكنية لا منفصل عن التجنيلية بمعنى انه لا توجد استعارة بالكنية بدون الاستعارة التجنيلية لان
 في اضافة خواص المشبه الى المشبه استعارة تجنيلية وورده ذكره من غير الاستعارة
 المكنى عنها بان لفظ المشبه في الاستعارة بالكنية كلفظ المشبه في الاستعارة التجنيلية فيما وضع له
 حقيقة للقطع بان الماد بالمشبه موال الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لان فسرهما بان يذكر
 احد طرف التشبيه ورثه الطرف الآلة ولما كان منا منطقتا شيئا وموانه لو اريد بالمشبه معناه
 الحقيقي فما معنى اضافة الاظهار اليها انما الى جوابه بقوله واصله كقوة قرينة التشبيه الضم
 في النفس يعني تشبيه المشبه بالبع وكان هذا الاثر من اقوى اعراض المكنى على السكاكي وقديما

الاسم

هذا هو المشبه به
 المشبه به
 المشبه به
 المشبه به
 المشبه به

الاشارة

وعند السكاكي قرينة
 الاستعارة به

وقد جاز عنه بانه وان طرح بلغظا المشبه بالان الماد به البع اذما لما اشار اليه في المفاتيح من ان
 جعل منها اسم المشبه اسم البع مراد في ان يدخل المشبه في جنس البع للبالغة في التشبيه جعل اذ
 البع قسمين مقارنا وغير مقارنا ثم قيل ان الواضع كيف يعنى منه ان يضع اسما من كلفظ المشبه
 والبع حقيقة واحدة ولا يكونا مقارنين فينا اننا ابدنا الطريق ودعوى السبعية للمشبه به المخرج
 بلفظ المشبه وفيه شك لان ما ذكره لا يفتق كون الماد بالمشبه به ما وضعت له بالتحقيق حتى يدخل
 في تعريف الاستعارة للقطع بان الماد الماد الموت وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ
 البع بالنا ويل المذكور لا يفتق ان يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بانه قد سبق ان قيد
 المشبه مراد في تعريف الحقيقة اي هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له بالتحقيق ولا يتم ان استعمال
 لفظ المشبه في الموت في مثل افعال المشبه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق
 مثله في قولنا ذئب مشبه فلان بل من حيث ان الموت جعل من افراد البع الذي لفظ المشبه موضوع له بالنا ويل
 وهذا الجواب ان كان مخرجا له عن كونه حقيقة لان حقيقة كونه مجازا و مراد به الطرف الآلة غير ما بعد
 واختار السكاكي في الاستعارة السبعية ومع ما يكون في احواف والافعال وما يشق منها الى
 الاستعارة المكنى عنها جعل قرينة القرينة السبعية استعارة مكنية عن اوجعل الاستعارة السبعية
 قرينة القرينة الاستعارة المكنى عنها على قوله اي قول السكاكي في المشبه والظفار حاجب جعل
 المشبه استعارة بالكنية بالكنية واصله الاظهار اليها قرينة في قولنا لطف الكمال بلذا جعل
 القوم لطف الاستعارة عن ذات قرينة الكمال والحق حقيقة فيجعل الكمال استعارة بالكنية
 عن الكلام ونسب النطق اليها قرينة الاستعارة ومكذا في قوله تعريهم لذيهايت جعل اللذيم

من حيث انها موضوع
 بالتحقيق

المشبه لهما

۱۹۸۱
 ۱۹۸۲
 ۱۹۸۳
 ۱۹۸۴
 ۱۹۸۵
 ۱۹۸۶
 ۱۹۸۷
 ۱۹۸۸
 ۱۹۸۹
 ۱۹۹۰
 ۱۹۹۱
 ۱۹۹۲
 ۱۹۹۳
 ۱۹۹۴
 ۱۹۹۵
 ۱۹۹۶
 ۱۹۹۷
 ۱۹۹۸
 ۱۹۹۹
 ۲۰۰۰
 ۲۰۰۱
 ۲۰۰۲
 ۲۰۰۳
 ۲۰۰۴
 ۲۰۰۵
 ۲۰۰۶
 ۲۰۰۷
 ۲۰۰۸
 ۲۰۰۹
 ۲۰۱۰
 ۲۰۱۱
 ۲۰۱۲
 ۲۰۱۳
 ۲۰۱۴
 ۲۰۱۵
 ۲۰۱۶
 ۲۰۱۷
 ۲۰۱۸
 ۲۰۱۹
 ۲۰۲۰
 ۲۰۲۱
 ۲۰۲۲
 ۲۰۲۳
 ۲۰۲۴
 ۲۰۲۵
 ۲۰۲۶
 ۲۰۲۷
 ۲۰۲۸
 ۲۰۲۹
 ۲۰۳۰

[illegible]

م

استعمال

في قوله تعالى
وكانوا قريظة
من بني نضير

كان او نافية يفي ان المراد بالشيء من الناس في مرة وجوده كالنجية التي لا توجد في كثير من الابل
وبهذا يظهر ان الشبهة لم تحل اذ كل ما يتبادر في الاستعارة بناء على الشبهة من غير عكس
بحوار ان يكون وجه الشبه غير خارج الاستعارة الفاعل كما في المثالين المذكورين فان قيل
قد سبق ان حسن الاستعارة برعاية جوار حسن الشبه ومن جعلها ان يكون وجه الشبه بعيدا
عن مبتذل في شتر اذ بطلان الاستعارة في ذلك قلنا الجلاء والحقا مما يقبل الشدة
والضعف فيجب ان يكون من اجل ذلك لا يخرج الفاعل من الغراب بحيث لا يصير مبتذلا ويقل به
الاجازة كما من ان اخذ الشبه لم يحسن الاستعارة ويتعين الشبهة ان اذا قول الشبه بين
الطرفين حتى اخذ كالعلم والنور والبرق والظلمة لم يحسن الشبهة ونعت الاستعارة
ليلاية كشيء الشبه في اذ انتمت مثله نقول جعل في كل نور ولا نقول علم كالنور
واذا وقعت في شبهه نقول وقعت في ظلمة ولا نقول في شبهه كالظلمة والاستعارة المكنية
كالنجية في ان حشا برعاية جوار حسن الشبهة لانه تشبيه مضمرة والاستعارة التخييلية
حشا بحسن المكنية لانه لا يكون الا تابعة للمكنية فليس في نفسه تشبيه شئ حقيقة
فحشا تابع لحسن مكنية **فصل** في بيان معنى انه يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل
الاشارة او التشابه وقد يطلق المجاز على كل تشبيه حكم او على كل حكم الذي هو الارباب على ان الاضافة
ليسا ان اي تغير ارباب من نوع الى نوع آخر كخروج لفظ او زيادة لفظ في الاول كقوله تعالى وجاء ربك
وقوله واسئل القوي والشا مثل قوله تعالى ليس كمثل نبي ان جاء امر ركب لا تتحالة الى ما استنتج
واسئل اهل القوي للقطع بان المقصود هنا سوال اهل القوي وان جعلت القوي مجازا عن اهلها

الاستعارة

اعلم ان من هذا القبيل وليس كذلك لان العضود نقي ان يكون شئ مثل ان ينع لان يكون
يشي مثل مثله فالحكم الاصل للرب في القوي مواجزة وقد تغيرت الاول الى الرفع وفي الشا الى الشبه في
المضاف والحكم الاصل في مثله مواجزة ليس وقد تغيرت الى زيادة الكاف فكما وصف الحكم في الجاز
باعتبار تغير المعنى في الاصل كذلك وصفت به باعتبار تغير المعنى في الجاز والاصح وخاصة عبارة المعنى
ان الموصوفين النوع من الجاز موصوفين لاعتبار ما ذكره المصنف في قوله تعالى زيادة الكاف في قوله
تعالى ليس كمثل نبي اخذ بالظاهر ويحمل ان لا يكون زيادة بل يكون نعتا للمثل بطريق الكناية التي هي
لان اية مع وجودها في شئ مثل شئ لم ينع مثله فورة انه لو كان لم ينع لكان مواجزة ان ينع مثل مثله
فلم يصح نعت مثل مثله كما نقول ليس لشيء زيادة اي ليس لشيء زيادة **الكتاب في اللغة**
مصدر كيت بكذا عن كذا او كونه اذا تركت المخرج به وفي الاصطلاح لفظ اريد به لا ينع معناه مع جواز
ارادة معناه اي ارادة في كل المعنى مع لازمه كلفظ طويل الجاز والمادة طول القامة مع جواز ان يراد
حقيقة طول النبي وايضا فظهر ان الجاز في الجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه كإرادة
طول الجاز مع ارادة طول القامة بخلاف الجاز في الجاز لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي لادوم العربية
المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وقول من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق
ما ذكره في تعريف الكناية ولان الكناية كانه ككلوا عن ارادة المعنى الحقيقي للقطع بعتي قولنا فلان
طويل الجاز وجبان الكلب معزول الفصيل ان لم يكن له جاز ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا في الكلام
الكثر من ان يحسن ومنها كيت لا بد من التبيين وهو ان المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية
من حيث الكناية لا تشبه في ذلك لان الجاز في الجاز في كونه فليس في الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكره صاحب الكشاف

في قوله تعالى
وكانوا قريظة
من بني نضير

في قوله تعالى الكل لله ساجد من باب الكناية كما في قوله تعالى كل على راسه من باب الكناية
 اخبرنا في هذا قوله تعالى كل على راسه من باب الكناية كما في قوله تعالى كل على راسه
 وقوله تعالى كل على راسه من باب الكناية كما في قوله تعالى كل على راسه
 تعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى من امتناع ارادة الحقيقة وهو نفي المبالغة عن موصوفاته
 وفي اخبرنا في قوله تعالى كل على راسه من باب الكناية كما في قوله تعالى كل على راسه
 من طول النجاء وال طول العامة وفيما في الجواز بان الاستعمال فيها من اللازم الى المعلوم كالاستعمال
 ومن الاسد الى الشجاعة وهذا الفرق بان اللازم لم يكن ملزوما بغيره او بان المقام فيه لم ينتقل من
 المعلوم الى اللازم لان جواز ان يكون انتم ولا دلالة للعامة على الخاص وان كان اللازم ملزوما لكون الاستعمال
 من المعلوم الى اللازم كما في الجواز فلا يتحقق الفرق والاستكافي ايضا غير في بان اللازم لم يكن
 ملزوما امتنع الاستعمال منه هو بان يقال ان مراده ان الموصوفين خواص الكناية دون المجاز او غير ذلك
 لا دليل عليه وقد يقال بان مراده باللائز ما يكون وجوده على سبيل السبعية كطول النجاء وال طول
 العامة وهذا هو كون اللازم اخفى كما في الفعل للثلاث في كناية ان يذكر من المتكلمين
 ما هو تابع ودرية ويراد به متبوع ومردوف والمجاز بالمتكلم فيه لا يخفى على كل من ليس له ادراك
 ثم امتناع الانفكاك ومن له الكناية تلتزم ان لا يفرق بين الكناية عن الكناية
 المطلوب لا غير حقيقة ولا نسبة فمن ان من الاول ما في واطر مثل ان يتفق في صفة من الصفات
 اختصاص موصوفين في ذلك الصفة ليتوصل الى ذلك الموصوفين كقول الفارسي بكل البق
 مخدوم والطائنين مجامع الاضغان المخدوم القاطع والصفن المحقد ومجامع الاضغان من واحد كناية

كناية عن القلوب منها من مجموع معاني بان يوصف صفة فتم الى لازم آفة وآفة ليعبر عنها بحقيقة موصوفين
 في كناية اليك كقولك كناية عن الان شئ من صفة العامة عريض الاطوار ويسمى هذا خاصية مركبة ونسبها
 الى صفة ما تسمى الكناية من الاحكام ما يمكن ان يحصل للاستعمال وجعل السككي الاول منها انما من معنى
 واحد قريبة بمعنى سهولة الماخذ والاستعمال في باب طرية والسفيا لا من ضم لازم الى آفة وتلخيص
 بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجي الثانية من اقسام الكناية المطلوبة
 في صفة من الصفات كالجود والكرم وطول النجاء وفيه ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الاستعمال من الكناية
 الى المطلوب بواسطة قريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الاستعمال بان سهولة كقولهم كناية عن طول
 العامة طويلا في جوده وطويلا في النجاء والاول الى طويلا في جوده كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التورية
 وفي الثانية الى طويلا في النجاء وتخرج من ضمن الصفات ان طويلا في النجاء الى الموصوفين ضرورة اجابا
 الى مرفوع من عند اليه فيشبه على نوع تخرج بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير انك تقول من طويلا
 النجاء والزيد ان طويلا في النجاء والزيدون طويلا في النجاء والزيدون طويلا في النجاء والزيدون طويلا في النجاء
 الاضمة الموصوفين بخلاف طويلا في النجاء والزيدون طويلا في النجاء والزيدون طويلا في النجاء والزيدون طويلا في النجاء
 جعلت الصفة المضافة كناية متممة على نوع تخرج ولم يجعلها تخرج للقطع بان الصفة في المعنى
 صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لا يرفع في ومما امتنع خلق الصفة عن معمول مرفوع
 بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤه بان يتوقف الاستعمال منها على تامل والعمال روية كقولهم
 كناية عن الابل عريض القفا في يرض القفا وعظيم الراس بالافراط مما يستدل به على البلاغة
 فهو ملزوم لا يحجب الاعتقاد لكن في الاستعمال منه الى البلاغة نوع خفاء لا يطالع عليه كل واحد وليس

الاختصاص
 الاستقلال
 بيان

في قوله تعالى
 كل على راسه

الخفاء بسبب كثرة الوسائط والافتقالات تكون بعيدة وان كانت لا تتصل من الكناية الى المطلوب
 بالواسطة فيعيد كقولهم كثر الرماح في عن الغيا فانه يستل من كثرة الرماح كثرة الاق
 الحطب تحت الغد رومنا من كثرة الاما في الاكثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاطعمة بجميع اكل ومنها
 الاكثرة الضيفان بكسر الفاء جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المصنف في حطب الوسايط وكثرها
 تختلف الالام على المقصود وضوحا وخفايا لان كثرة من اقام الكناية المطلوب لا تستل الى انما
 امير الامر ونفيه عنه وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام كقولهم ان الشاة والركوة في كمال الرجولية
 والندى في ثمة فربت على ابن الخبز فانه اراد ان يستخلص من ابن الخبز هذه الصفات التي يؤول
 له فكر التخرج باختصاصه بها بان يقول انه يحقق بها او يحو به ويرى على ان يقول او منصوب عطف
 على انه محقق بها مثل ان يقول سماحة ابن الخبز او السباحة لابن الخبز او سحر ابن الخبز او حصل السما
 له او ابن الخبز سمح كذا في المفاج وبغير ان ليس المراد بالاختصاص من هنا الى الكناية ان ترك
 التخرج الى الكناية بان جعلها ان تكل الضيفات في ثمة بينها على ان يحيا في ذوقية وهي تكون فوق الخيمة
 تتخذ في الرؤساء مفرقة عليه على ابن الخبز فافادتها الضيفات المذكورة له لانه اذا ثبت
 الاية في مكان الرجل وجوه نقدات له ويحويه الى مثل البيت المذكور في كون الكناية لثمة العفة
 الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشمل عليه قولهم الحمد في نوبية والكرم من بردية حيث لم يبرح
 نبوت الحمد والكرم له بل كنه من ذلك يكونا بين بردية ونوبية فان قلت هذا قسم اربع وهو ان
 يكون المطلوب باصفيه ونسبة معا كقولنا كثر الرماح في ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة
 بل كنايةان احدهما المطلوب بانفسه وهو كثرة الرماح وكناية عن الغيا فيه والثانية المطلوب بها

مضاف
 توضح
 فذكر

بالنسبة المضافة لانه يوجب جعلها في ساحة ليعيد انما لانه والموصوف في هذين القسمين بين الثمن والثا
 قد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين السلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فان كناية
 عن نفعه الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وانه القسم الاول وهو ما يكون المطلوب بالكناية
 نفس الموصوف ويكون النسبة مقرا بما فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا او تعديرا
 وقوله في عرض من يؤذي معناه في التوبيخ يقال نظرت اليه من عرض بالغم ان من جانب وناحية قال
 السكالك الكناية في تفاوت التعريفين تلوح ورمز وايضا وشارة وانما قال تفاوت ولم يقل تختم
 لان التعريفين انما هما ذكر لبيت من اقسام الكناية فقط بل هي انتم كذا في شرح المفاتيح وفيه نظر
 والاقرب ان الكناية في ذلك لان هذه الاقسام قد تداخلت وتختلف باختلاف الالام من الوضوح والخفاء
 وقلة الوسائط وكثرها والمناسب للعرضية التعريف الى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف
 غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريف لانه في الكلام اما في عرض بدل على المقصود يقال
 عرفت لفلان وبطلان اذا قلت قولك او انت ثمة فكانت انتم في الجانب وترى جانبنا او
 والمناسب لغيره ان يكون العرضية ان كثرت الوسائط بين اللام والمفهوم كذا في الرماح وجان الطلب
 ومنه قول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير لاي شيء بعد والمناسب لغيره ان قلت الوسائط
 مع خفاء المفهوم كوي في العفاء وعرف في الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الاقرب منك
 على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاوية والمناسب لغيره ان قلت
 الوسائط بلا خفاء كانه قوله او ما ريت المجذبة رحلة في الالام ثم لم يتحول الالام
 والاشارة ثم قال السكالك والتعريف قد يكون مجازا كقولك اذ بيني فستمر واثنت تريد

الوجه ما سبق منه ان العموم
 لا ينافي الانقسام لجوان
 ان يكون بين القسمين
 والمقسم عموم
 وجه ما هو حق
 الشاهد
 في قوله

كدر
 الى غير ذلك
 بيان

كذا في
 قوله

بناء الخطاب السامع المحاور ونحوه لا يربط بالخطاب ليكون اللفظ مستعملا في غيره فليكون
 مجازا وان اردت ان الخطاب انساني فمع جمعا كان كناية لا تاروت اللفظ المعنى الاصح وغيره معا
 والمجاز يندفع ارادة المعنى الاصح ولا يندفع فيها ان في الصور من قرينة دالة على ان المراد في الصورة
 الاول هو الانسان الذي من الخطاب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاما جميعا ليكون كناية وحقيق
 ذلك ان قولك اذيتني فستف كلاما دال على ان يدبر الخطاب البنية او يات من يدبر كل من صدر منه
 الا يندفع ان استعماله وادرك به هو يدبر الخطاب وغيره المؤذين كان كناية وان اردت به يدبر غير
 الخطاب البنية لعل لانه اثر كناية للخطاب لا يندفع فيه حقيقة واه فرضنا وتقدير مع قرينة دالة
 على عدم ارادة الخطاب كان مجازا **فصل** يطبق البلفا على ان الجاز والكناية ابلغ من الحقيقة
 والشرح لان الانتقال بينهما من الماهوم الى اللزوم في شدة عوى الشبهة في ان وجود الماهوم يقتضي
 وجود اللزوم لا من امتناع انفكاك الماهوم من لازمه واطبقوا ايضا على ان الاستعارة ابلغ من التشبيه
 لان نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وليس من كون المجاز والكناية ابلغ من التشبيه
 منهما ان تحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والشرح بل المراد به في زيادة تأكيد
 اللابسات ونفهم من الاستعارة ان الوصف في الشبهة بالغ حد الكمال كلفه التشبيه وليس بقاصم
 فيه كما نفهم من التشبيه والمضاد لا ينفير حالة في نفسه بان يعبر عنه بعبارة ابلغ وعذا مراد اللفظ
 بعد القاهر بقوله ليت من قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء
 في الشجاعة في الاول في زيادة في مساواة لا تحذف الشبهة عن المقابلة بل الفضيلة
 في الاول اقل وتأكيد الالباب على المساواة لا ينفير الشبهة وانه اعلم من كل القسم الثاني والحاد

يوجب

الحمد على جليل نواله والقلوة على نبية محمد وآله واصحابه وسلم تليها كثر **الفن الثالث**

علم البديع وهو علم يربط وجوه بين الكلام

بغير الطاقة والمرد بالوجوه مترد في قوله وتبها وجوه آخر تبرز الكلام حشا وقوله بعد عبارة المطابقة
 لمعنى الحال ورعاية وصيوع الدلالة ان بالكلية عن التقييد المعنوي اشارة الى ان هذا الوجوه
 انما تعد تحتها للكلام بعد رعاية الامرين والظروف على قوله بعد متعلق بقوله بين الكلام
 ومن ان وجوه بين الكلام قربان معنويان واجع الماتين المعنى الاول بالذات وان كان قد
 يفيد بعضها بين اللفظ ايضا ولفظ ان راجع الى بين اللفظ كذلك المعنوي قد يمد لان المعنوي
 الاصح والغرض الاول هو المعيار والالفاظ تابع وقولنا لا فتنه المطابقة وتسمى الطابق والقضاء
 ايضا ويحل جمع بين متضادين الى معين متقابلين في الجملة ان يكون بينهما تعاكس وتنافي وتكون بعض
 الصور سواء كان التعاكس حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تعاكس اللفظ او تعاكس الالباب
 والسبب او تعاكس العدم والمملكة او تعاكس القضايا او ما يشبهه من ذلك ويكون ذلك اجمع لمفطاني
 من نوع واحد انواع الكلمة اسمين مؤنوسين تعاكسا ومردودا وفعلين مؤنوسين وليت
 او فوتين كقولنا ما كتب وعليها ما كتبت فان في اللام من الاستعارة وفي علم من التمرر ان لا يتفع بها
 ولا ينفير لمعصيتا غير او مني نوبين خواص كان ميتا في حياته فان قد ابره في الاحياء مع اجوبة
 والموت والحيوة مما يتعاكسان وقد دل على الاول بالاسم وعلى الثاني بالفعل ومواد الطابق ضربان
 طابق الالباب كما مر وطابق السلب وموان جمع بين فعا مصدر واحد احدى ما ثبت والآفة منع او حذرا
 امر والآفة في الاول كقولنا لا تعلمون لا تعلمون يعلمون فاما من اجوبة الدنيا والناس كقولنا

علمنا

الطابق قد يكون كما مر الما ذكرنا
 فاحيطا تم انقضى خفا كقولنا
 طابق بين امرنا ومن ادخلوا
 نارا هوسا

خوف لا تخفوا الناس واخشوا من الطباقي مما سماه بعضهم تدبير من دمج المطر الارض زيتها
 وفسره بان يذكره مع من المرح او غيره ألوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق
 الواحد بقرينة الامثلة فتدريج الكناية خوف قوله تدريج من تدريج التورية خذره رداً لبيان الموت
 ثم فائدة لا ان لكل الشارب السيل لا وهي من تدريج خفي يعني ارتدى الشارب السيل بالدم فارتدى
 يوم فكله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الشارب خضراء من نيار الجنة فعده جمع بين الحمر والخرقة وقصد
 بالاول الكناية على القتل بالشارب الكناية عن دخول الجنة وتدريج التورية يقول كبريت فذا من العيش
 الاخر واراد بالجور الاصفر اسود يوي الابيض ابيض فودي بالاسود حتى ردت الى العدم
 الارزق فياخذ الموت الافر فالعش التورية للجور الاصفر ان له صفة والبقيد الذهب
 وموالم ادهنا فيكون تورية وجمع الالوان لقصد التورية لا يقتضي ان يكون في كل لون تورية كما
 توهم البعض ويحكي بان بالطباقي شيان احدهما الجمع بين المعنيين يتعلق احدهما بقاء الالة نوع
 يتعلق مثل السبب والزموم نحو انشاء على الكفار رحمة بهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشر
 لكن مسببة عن اللين الذي موضحه انشاء والشارح الجمع بين معنيين غير متقابلين غير انهما بلفظين
 يتقابلان معنيهما الحقيقيان نحو قوله لا تجبي يا يسلم من رجل يريد نفسه صبيح الشيب براسه
 الى طهر طهورا ما فيها ذلك الرجل فيلور الشيب يتقابل البكاء الالة قد عبرت به بالضحك الذي معناه
 الحقيقي مقابل للبكاء وسبب الالاء التصادم لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يؤممان بالتضاد
 نظر الى الظاهر ودخل فيه الى الطباقي بالتفسير الذي سبق ما يقتضي اسم المقابلة وان جعله السكائي
 وغيره قسما براسه من المختار المعنوية وموان يوتد بمعنيين متوافقين او اكثر ثم يواتد بما يتقابل

المسلطنة بدر

وهو قوله
 لا تجبي يا يسلم من رجل يريد نفسه صبيح الشيب براسه
 الى طهر طهورا ما فيها ذلك الرجل فيلور الشيب يتقابل البكاء الالة قد عبرت به بالضحك الذي معناه
 الحقيقي مقابل للبكاء وسبب الالاء التصادم لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يؤممان بالتضاد
 نظر الى الظاهر ودخل فيه الى الطباقي بالتفسير الذي سبق ما يقتضي اسم المقابلة وان جعله السكائي

بما يتقابل في كل المذكور من المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباقي لا يجمع
 بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التباين لا ان يكونا متساويين او متماثلين
 فعلا بله الاين بالانين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كبراً بالضحك والتعبد المتوافقين ثم بالية
 والكثرة المتقابلين اما ومقابلة الثلثة بالثلثة كقوله ما احسن الدين والدين اذا اجتمعا واقع
 الكفر والافلاس للرجل انا باحسن والدين والفقير بما يقابل من العج والكفر والافلاس على الزين
 ومقابلة الاربعة كقوله من اعطى وانق وصدق بالجن فيستره للبرين واما من كل واستغنى
 ولذا بالجن فيستره للعدى واليقابل بين الجميع ظاهر الاين المتفاو الاستغناء فيستغنى بقوله
 المراد بالاستغنى انه زهد في ما عند الله تعالى من نعمه فلهذا لم يبق او المراد الاستغنى بهما
 الدين عن نعم الله فلم يبق ويكون الاستغناء مستغنى لعدم الالتفات وهو مقابل للافتاء فيكون
 هذا من قبيل قوله تعالى استغنى الكفار رحمة بهم وراى السكائي في تعريف المقابلة في قوله
 في ان يجمع بين السنين متوافقين او اكثر وضداهما واذا شرط معاني فيما بين المتوافقين او المتوافقة
 امر شرطه ان فيما بين ضديهما او ضداً وضدها فذلك الامر كايين الاين فانه لما جعل التبر
 مشتركا بين الاعطاء والانتفاء والتضيق جعل ضده اي ضد التبر وهو التفسير المعبر عنه بقوله
 فيستر للعدى فانه كايين اضداً وهو النحل والاستغناء والتكذيب فيما هذا لا يكون قوله حسن
 الدين من المقابلة لانه انشاء في الدين والدين الاجتماع ولم يشرط الكفر والافلاس ضده ومنه
 ان المعنوي مراعاة النظر ويسمى التناوب والتوفيق والالتفاف والتلفيق ايضاً ومن جمع امير
 وامين بالانفاد والمناسبة بالتفاد ان يكون كل منهما متقابلاً بالالة وهذا القيد يخرج الطباقي

في قوله
 لا تجبي يا يسلم من رجل يريد نفسه صبيح الشيب براسه
 الى طهر طهورا ما فيها ذلك الرجل فيلور الشيب يتقابل البكاء الالة قد عبرت به بالضحك الذي معناه
 الحقيقي مقابل للبكاء وسبب الالاء التصادم لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يؤممان بالتضاد
 نظر الى الظاهر ودخل فيه الى الطباقي بالتفسير الذي سبق ما يقتضي اسم المقابلة وان جعله السكائي

للمسلمين فامتنع ان المسلم ان يقولوا صبغت الله بالايان صبغة ولم تصبغ صبغتم ايها
 النصارى فعبث عن الايمان بالله صبغة الله تلكم لوقوعه في صبغة النصارى تقدير هذه
 القرينة الحالية التي سبب التزويج من قبل النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا
 ومنه ان من المعنوي المزاجية وهي ان تراوحت توقع المزاوجة على ان الفعل مستند الى ضمير المصدر او
 الى النواظير قوله بن معين في الشرط واجزاء والمعنى يجعل معنيين واقعان في الشرط واجزاء من دون
 في ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الآية كقوله اذا ما نزلت من ومنع عن خبرها فتح على الهوى والوشى
 اصاحت الى الواو التي استتمت الى التمام الذي يترتب عليه في قوله فيها امر على فتح لبا
 البحر زاوية بن زكي الناصب واصاحته الى الواو التي الواقعة في الشرط واجزاء فان رتب عليها فتح
 في وقد يرد من ظاهر العبارة ان المزاوجة ان يجمع بن معين في الشرط ومعين في الجزاء كما يجمع في الشرط
 بين نهى الشامي ويجابى الهوى في الجزاء بن اصاحته الى الواو التي ويجابى الهوى وموافقا لاقابل بالمرجوة
 في مثل قول اذا جازى زيد فلم ياجبته في نعمت عليه وما ذكرنا موالما خوذ من كلام السلف
 ومنه ان من المعنوي العكس التبدل وموان يقدّم خبر من الكلام عابجا او ثم يوفى ذلك المتقدّم
 عن اجزاء المؤخر اولاد العبارة الفرعية ما ذكره بعضهم وموان تقدّم في الكلام جزاء ثم تعكس تقدم
 ما آخرت وتؤخر قدّمت فظاهر عبارة المصداق على عادات السادات في العادات وليس
 من العكس ويقع العكس وجهه فيها ان يقع بن احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف في عادات السادات
 سادات العادات فلعادات احد طرفي الكلام والاداء مضاف اليه ذلك الطرف وقد وقع العكس
 بينهما بان قدّم اولاد العادات على السادات ثم السادات على العادات ومنه ان من الوجوه ان يقع بن

بن معن فعلين في جملتين نحو تخرج الى من الميت وتخرج الميت من الحي فالحى والميت متعلقان
 تخرج وقدّم اولاد الحى على الميت وثانيا الميت على الحى ومنه ان من الوجوه ان يقع بن لفظين
 في طرفي جملتين نحو لا من حل لهم ولا من يحلون لكن قدّم اولاد من عامهم وثانياهم على من
 وهما لفظان وقع احدهما في جانب المسند اليه والآخر في جانب المسند ومنه ان من المعنوي
 الرجوع وهو يعود الى الكلام السابق بالتعويض والتعويض وابطاله لكتبة كقوله في الدنيا
 التي لم يبقها القدر ان لم يبقها بطاولة الزمان وتعاظم الهديثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله
 يا وغيره الارواح والديهم الى الربا والامطار والكتبة انما هي التيجير والكتبة كان خبر اولاد
 بما لا تحقق له ثم افق في بعض الناقية فقص الكلام السابق قايلا باعفاء القدر وغيره الارواح
 والديهم ومنه ان من المعنوي التورية وتسمى الايام ايضا وموان يطبق لفظا معنيين فرب
 وبعيد ويراد البعيد اعظاما واعاقرية خفية ويحذف بان الاول بجزء ومع التورية التي لا جامع
 شيئا مما يلائم المعنى التورية الركن على الورق استوى رادى استوى معناه البعيد وهو استوى
 ولم يبق بنى شيئا مما يلائم المعنى التورية والسماء شيئا مما يلائم رادى لا يرد معناه البعيد وهو
 القدرة وقد قرن بما يلائم المعنى التورية الذي هو الجارية المخصوصة ومع قوله شيئا مما يلائم
 يلائم اليد ومما يلائم على التسمية من المظاهر من المعنوي والآفاق التحقيق ان هذا المنيل
 وتصوير لفظية وتوقيف عاكسة جلاء من غير ان يتمي للمفرد حقيقة او مجاز ومنه ان من المعنوي
 الاستحسان وموان يرد بلفظه معنيين احدهما يرد بضمير ان بالضمير العايد الى ذلك اللفظ
 معناه الآء او يرد يا حذيريه احدهما احد المعنيين ثم يرد بالآء البضمير الآء معناه الآء

في هذا النسخة من ادراك الجمهور في حق
 كلامه على ما هو في الكلام الاول
 الخ
 حذركم
 بلح
 انما عقل بحت
 سلك
 ايها
 في اللغة
 اتباع الشئ
 في الوجود

وفي كلهما يجوز ان يكون المعنيان حقيقيين وان يكونا مجازيين وان يكونا مختلفين
 فالاول وموان يراد باللفظ احد المعنيين وبغيره معناه الآلهة كقوله اذا نزل السماء بارض
 قوم رعيته وان كانوا غضا بالجمع غصبان اراد بالسما الغيث بضمه في رعيته البتة وكلا
 المعنيين مجازي والثاني وموان يراد باحد ضمير احد المعنيين وبغيره الآلهة معناه الآلهة كقوله
 فسق الغضا والسكنية وان لم يتوجه بين جوارح وظلوع اراد باحد ضمير الغضا من الجوارح
 في السكنية المكان الذي فيه شجرة الغضا والآلهة الغصون والنصب ونحوه ان راها صله من شجرة
 الغضا وكلاهما مجازي ومنه ان ومن المعنوي اللغ والنشر وهو ذكر متعدي عن التفضيل او
 الما جال ثم ذكر ما لكل من احدى هذا المتعدي من غير تعيين نفع ان الذكر يدون العينين لاجل التوفيق
 بان السامع يريه اليه ان يرقيما لكل الى ما يولد له لعل بذلك التوابع اللغظية او المعنوية فلا
 وموان يكون المتعدي عن التفضيل ضربان لان الشرا على ترتيب اللف بان يكون الاول
 من المتعدي في الشرا الاول من المتعدي في اللف والنتيجة للشرا ومكة الى الآلهة كقوله ومن رحمته جعل
 لكم الليل والنهار لتكفوا فيه ولتستقوا من فضل ذكر الليل والنهار عن التفضيل ثم ذكر ما لليل
 وموان يكون فيه ومما لليل في وقت الاستقوا من فضل في وقت الشرا في ان قيل عدم التيسير الآلهة
 ممنوع فان الجوارح في عابده الى الليل لا محالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال ان يعود الى كل
 من الليل والنهار تحقيق عدم التعيين واما على غير ترتيب اللف سواء كان معكوسا الى ترتيب
 كقوله كيف استلوا انت حقيق وموان النعمان من الرمل وغصن وعمر الى الحيا وقرأ وورثا او
 او فخلها كقوله موني ولسر وخر حور واولا ونجاعة والثاني وموان يكون ذكر المتعدي عن التفضيل

في كل ما يجوز ان يكون المعنيان حقيقيين وان يكونا مجازيين وان يكونا مختلفين
 فالاول وموان يراد باللفظ احد المعنيين وبغيره معناه الآلهة كقوله اذا نزل السماء بارض
 قوم رعيته وان كانوا غضا بالجمع غصبان اراد بالسما الغيث بضمه في رعيته البتة وكلا
 المعنيين مجازي والثاني وموان يراد باحد ضمير احد المعنيين وبغيره الآلهة معناه الآلهة كقوله
 فسق الغضا والسكنية وان لم يتوجه بين جوارح وظلوع اراد باحد ضمير الغضا من الجوارح
 في السكنية المكان الذي فيه شجرة الغضا والآلهة الغصون والنصب ونحوه ان راها صله من شجرة
 الغضا وكلاهما مجازي ومنه ان ومن المعنوي اللغ والنشر وهو ذكر متعدي عن التفضيل او
 الما جال ثم ذكر ما لكل من احدى هذا المتعدي من غير تعيين نفع ان الذكر يدون العينين لاجل التوفيق
 بان السامع يريه اليه ان يرقيما لكل الى ما يولد له لعل بذلك التوابع اللغظية او المعنوية فلا
 وموان يكون المتعدي عن التفضيل ضربان لان الشرا على ترتيب اللف بان يكون الاول
 من المتعدي في الشرا الاول من المتعدي في اللف والنتيجة للشرا ومكة الى الآلهة كقوله ومن رحمته جعل
 لكم الليل والنهار لتكفوا فيه ولتستقوا من فضل ذكر الليل والنهار عن التفضيل ثم ذكر ما لليل
 وموان يكون فيه ومما لليل في وقت الاستقوا من فضل في وقت الشرا في ان قيل عدم التيسير الآلهة
 ممنوع فان الجوارح في عابده الى الليل لا محالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال ان يعود الى كل
 من الليل والنهار تحقيق عدم التعيين واما على غير ترتيب اللف سواء كان معكوسا الى ترتيب
 كقوله كيف استلوا انت حقيق وموان النعمان من الرمل وغصن وعمر الى الحيا وقرأ وورثا او
 او فخلها كقوله موني ولسر وخر حور واولا ونجاعة والثاني وموان يكون ذكر المتعدي عن التفضيل



في كل ما يجوز ان يكون المعنيان حقيقيين وان يكونا مجازيين وان يكونا مختلفين
 فالاول وموان يراد باللفظ احد المعنيين وبغيره معناه الآلهة كقوله اذا نزل السماء بارض
 قوم رعيته وان كانوا غضا بالجمع غصبان اراد بالسما الغيث بضمه في رعيته البتة وكلا
 المعنيين مجازي والثاني وموان يراد باحد ضمير احد المعنيين وبغيره الآلهة معناه الآلهة كقوله
 فسق الغضا والسكنية وان لم يتوجه بين جوارح وظلوع اراد باحد ضمير الغضا من الجوارح
 في السكنية المكان الذي فيه شجرة الغضا والآلهة الغصون والنصب ونحوه ان راها صله من شجرة
 الغضا وكلاهما مجازي ومنه ان ومن المعنوي اللغ والنشر وهو ذكر متعدي عن التفضيل او
 الما جال ثم ذكر ما لكل من احدى هذا المتعدي من غير تعيين نفع ان الذكر يدون العينين لاجل التوفيق
 بان السامع يريه اليه ان يرقيما لكل الى ما يولد له لعل بذلك التوابع اللغظية او المعنوية فلا
 وموان يكون المتعدي عن التفضيل ضربان لان الشرا على ترتيب اللف بان يكون الاول
 من المتعدي في الشرا الاول من المتعدي في اللف والنتيجة للشرا ومكة الى الآلهة كقوله ومن رحمته جعل
 لكم الليل والنهار لتكفوا فيه ولتستقوا من فضل ذكر الليل والنهار عن التفضيل ثم ذكر ما لليل
 وموان يكون فيه ومما لليل في وقت الاستقوا من فضل في وقت الشرا في ان قيل عدم التيسير الآلهة
 ممنوع فان الجوارح في عابده الى الليل لا محالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال ان يعود الى كل
 من الليل والنهار تحقيق عدم التعيين واما على غير ترتيب اللف سواء كان معكوسا الى ترتيب
 كقوله كيف استلوا انت حقيق وموان النعمان من الرمل وغصن وعمر الى الحيا وقرأ وورثا او
 او فخلها كقوله موني ولسر وخر حور واولا ونجاعة والثاني وموان يكون ذكر المتعدي عن التفضيل

الاجال كقوله ليوالن يدخل الجنة الامن كان مودا او نضاري فان الغيرة في الواليه مود
 والنضاري فذكر الغيرة على الاجال بالغيرة العائدية اليها ثم ذكرها لكل منهما ان وقت اليه
 لن يدخل الجنة الامن كان مودا وقت النضاري لن يدخل الجنة الامن كان نضاري فلف
 بين الغريقين او القولين اجالا لعدم الالتباس والتمسك بان السامع يري الى كل طريق او قول
 مقول للعلم بتسليم كل طريق حاجته واعتقاده ان داخل الجنة مودا صاحب ولا يقدر
 في هذا القربا للرتب وعدمه ومن قريب للفت الشرا ان يذكر متعديا وان اكره ثم يذكر في ثم
 واحدا يكون لكل من احدى كل من المتعديين كقوله الراحة والسبق العدل والظلم قدس
 من ابوابها كان مفتوحا وفيه من طرقها كان مودا ومنه ان من المعنوي الجمع وموان يجمع
 بين متعديين او اكثر في حكم كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا وكقوله كقول
 ان العتامة عتكت يا نجاشي مني مسعدة ان الشبار الغراغ واجدة الى الاستغناء
 مسعدة الى العتامة الى الفاد الى مسعدة ومنه ان من المعنوي الترتيب وموان يجمع بين
 بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله يا ليال الغمام وقت ربيع كنوال لا يمر يوم خا
 فنوال لا يمر بدرة عينين عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قرة عين او قيسع البابين بنوالين
 ومنه ان من المعنوي التعيين وهو ذكر متعديا اضافة لكل اليه على التعيين وهذا القيد في
 اللغ والشرا وقد امله الشكا في قوة بعضهم ان التعيين عند اعم من اللغ والشرا واقل
 ذكر الاضافة منع عن هذا القيد اذ ليس اللغ والشرا اضافة لكل اليه بل يذكر فيه لكل
 ايضا في الجمع اليه ويذكره كقوله ولا تعينم عما يمين ان ظلم يراوه الضيم عايد الى المستثنى منه العام

المقدر الاول لان في العالم فاعل لا يعبر وفي التحقيق بدل الى لا يعبر احد على علم يعبر
 به الامدان غير الى وهو اجمار والورثه لا يعبر الى على الحسنة في الدل مربوط بزمينه
 في قطعة جبل باليه وورثه الويد يسبح الى يدق ويثني راسه فلا يترك الا لا يترك ولا
 يترك له احد ذكر العير والورثه اخاف الى الاول الربوا على الحسنة الى الشاة الشاة على التبعين
 وقيل للتبعين لان هذا ودامت ويا في الاشارة الى القرب فكل منما يحتمل ان يكون
 اشارة الى العير والورثه فالب من اللغ والنشردون التميم وفيه نظر لانا لانا لم
 بل في حرف التبيه لانا ان القرب في اقل حيث يحتاج الى التبيه كجلا في المجرى منها هذا القرب
 اي العير وهذا القرب اي الورثه وامثال هذه العبارات لا ينبغي ان يهل في عبارات البلاغ
 بل ليست البلاغ الا رعاية امثال ذلك ومنه ان من المعنوي الجمع مع التمرق وموان يدخل شيان
 في معنى ويفرق بين ترمق الادخال لقوله فوجهر كل كانه ضوءه في قلبه كانه رة وها
 ادخل قلبه ووجه الجني كانه كانه رة في ترمق بها بان وجه الشبه في الوجه الضوء واللمعا
 وفي القلب الحرارة والاحراق ومنه ان من المعنوي الجمع مع التميم وهو جمع متعدد حك
 لم تميم او العكس لا تميم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول الى الجمع ثم التميم تحت اقام الى
 المدح والضمي القا منه معنى التليط على افعال على ارباض جمع ريفين وميوه
 حول المدينة خرسية وهي بلدة من بلاد الروم شفع به الروم والفلبان جمع صيا الفجار
 واليسب جمع بعية وهي مشعبه ثم وحي متعلق بالفعل في البيت السابق انقاد القارب
 الى العا كرجع في هذا البيت شقاء الروم بالمدح ثم قسم فقال للتي ما كحو والقمل والود

١٢٢
 ما ولد واو كره وون من دالة على الاحانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم من غير ذل العقول
 وملائكة لقوله والنهار يجمعوا والنهار زرعوا والنهار التميم ثم الجمع كقوله قوم واحاربوا
 خروا بعدوهم او حاربوا لطلبوا النفع في اشياء لهم وانما ربه يجمعوا بجملة ان يرموه
 وخلق لكل الحسنة منهم غير جدرية ان الخلق جمع خليفة وول الطبيعة والخلق فاعلم شرفها
 البدر جمع بدعة الى المنبدعات والمحدثات قسم في الاول صفة المدح وجب في اخر الاعلاء ونفع
 الاوليا ثم جمعها في الثاني تحت كونها بجملة ومنه ان المعنوي الجمع مع التمرق والتقسيم
 وتفسيره ظاهر في السابق فلم ينفصل كقوله تعالى يوم ياتي الله ان امره ان ياتي اليوم اي قوله
 والغرض من صوابه انما ذكره او بقوله لا تكلم نفسك نفع من جوابه شفاعته الا بالونه فمنهم
 ان من اهل الموقف شفع متفق له بان روميد متفرض له بالجنة فاما الذين شفعوا في النار
 لهم فيها فربما في اخراج النفس شقيق في ردة خالدين فيها ما دامت السموات والارض في سموات
 الآخرة وارضا ومنه العبادة كناية عن التابيد وفيه الاقطار الاما شاء ذلك الا
 وقت مشية الله سبحانه ان ركب فعال لما يريد من تخليد البعض كالغفار وافاج البعض
 كالنفاق واما الذين شهدوا في الجنة بخالدين فيها ما دامت السموات والارض الاما شاء
 ركب على غير محذور ان غير متطوع بل تمتد الى نابة ومنه الاستثناء في الاول ان بعض
 الاشياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شفعوا بالمعصيان وفي الثاني ان
 بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يغار قوتها ابتداء في ايام عذابهم كالنفاق من المؤمنين
 الذين سعدوا بالامان والتابيد من مبتدئين كما يتفرض عباد الانبياء فكل من باعتر

الابناء فقد جمع الانفس قوله لانظلم نفس لم يفرق بينهم بان بعضهم شيع وبعضهم حيد
 بقوله فمنهم شيع وسعيد ثم قسم بان اضاف الى الاستقامة ما لم من عذاب النار والى
 السعداء ما لم من نعيم الجنة بقوله فاما الذين شقوا الى الآه وقد يخلق التقيين
امر بن آخرين احدهما ان يذكر احوال الذين مضوا الى كل من تلك الاحوال ما يليق بكلامه
سأطلب حقا لقنا ومشايع كانه من طول ما التفتوا امر وفعال الله وطايرهم
 على الاعذار اذا لا قول اذا حاربوا حيا في ^{التي هي من الغياب} مسرين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية
مهم ودفع حليم كيز اذا شيد والقيام واحد من مقام الجماعة قليل اذا ذكر احوال
 المشايخ واذنوا كل حال ما يناسبها بان اضاف الى النقل حال الملاقاة والى الحق حال الرداء
 ومكة الى الآه والثاء استغناء اقسام التي كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
يا ايها الذين آمنوا ذكر اننا وانما ويجعل مني يا عقيما فان الانسان انما ان لا يكون
 له ولد او يكون له ولد ذكر لو انني اذكر كور وانني وقد استوزنت في الآب جميع الاقام ومنه
 ان من المعنوي التجريد وموان يتزعم من امر ذي صفة امر آفة منسلة في انما على ذلك الامر ذي
 الصفة في تلك الصفة بمباعدة اي لاجل المباعدة هو ذلك لاجل ان تلك الصفة في ذلك
 الامر حتى كانه بلغ من الانصاف في تلك الصفة ان يتزعم منه موصوف آخر تلك الصفة
 وموان التجريد اقسام منها ان يكون بن التجريدية كقوله لم لي من فلان صديق كريم ان قريب
 لهم لأمرة ان بلغ فلان من الصداق حدا حتى معه ذلك الحد ان يتخلص منه ان فلان
 صديق آفة منسلة في الصداق ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المفعول من قوله لم لي

ابن سيات فلان لتعلق به البحر بالغ في القفا في السماحة حتى ان شيع منه خرافة السماحة ومنها
 ما يكون بدخول بآء العينية في المفعول كقوله ونحوها اي فريش منسلة المتعدي الى
 ولما صابا من سدايد احرى بعد وتسرع على الى ماريح الدعوى المستغيب في الحرب مستلزم لا بل
 وفي الدع والباء للملابسة والمصاحبة مثل العتيق مو الخلل المكم المخل من رخل البيعة الخفصة
 عن مكانه وارسله الى بعد وان ومع من نفس مستعدة للرب بالغ في استعداد له للرب حتى ان شيع منه
 آفة ومنها ما يكون بدخول في المفعول من خوفه لم يمداد اراخله ان في جهنم وهي دار الخلد لكنه
 ان شيع منها دار الآفة وجعلها مفعلة في جهنم لاجل الكفار يمداد لأمرة ومباعدة في القفا بالآفة
 ومنها تكون بدون توسط حرف كقوله فلين يفت لا رخلن بفرقة كوني ان يجمع الغياب الجملة
 صفة عنوة او يوت منصوب يا ضمرا ان الالان يوت كريم يعني نفسه ان شيع من نفسه كرمه
 بمباعدة كرمه فان قبل هذا من قبل الثالث من التكم الى الغيبة قلنا لا ينافي التجريد عما ذكرنا
 وقيل بقرينة او يوت من كريم فيكون من قبل ان فلان صديق كريم ولا يكون قسما آخر وفيه حصول
 التجريد وتلك المفعول بدون هذا التعديل ومنها ما يكون بطريق الكناية كقوله يا خير من يركب المطي
 ولا يركب كما سالك من كذا ان يركب الحارس كيف الجواد ان شيع منه جواد الشرب موبكفة
 على طريق الكناية لانه اذا نفع عنه الشرب بكف النجى فقد انت له الشرب بكف كريم ومعلوم
 يتركب بكفة فهو ذلك الكريم وقد خضع هذا على بعضهم فزعم ان الخطاب ان كان لنفس فهو كيد والالان
 فليس من التجريدية في كناية عن كون الممدوح غير كليل اقول الكناية لا تفسد التجريد عما قررنا و
 ولو كان الخطاب بنفسه لم يكن قسما بنفسه بل اخلافا لقوله ومنها في طبعه الا ان نفسه وبها ان التجريد

انما يستلزم على
 ان يكون منسلة
 على ان يكون منسلة

في ذلك ان يترجم من لغة شخص آخر من لغة الصفة الى سبوق الكلام ثم ياتي بقوله لا يخل
 عندك ان يدركه والى فليسعد النطق ان لم يتعد الى الالف ان يترجم من لغة شخص آخر من لغة
 فعدا الخيل والمال وخطابه ومنه ان المعنوية المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من
 المحسنة وفي هذا السادة الى الرد على من زعم ان المبالغة مقبولة مطلقا وعلم ان زعم ان
 مردودة مطلقا انه في مطلق المبالغة وبن اقتسامها والمقبول منها والمردود فقال
 والمبالغة مطلقا ان يدعى لوصف بلوغه في القوة والضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما
 يدعى ذلك التلاطم انما ان ذلك الوصف غير متناه فيه في القوة والضعف وذكر الضمير واقراده
 باعتبار عودته الى احد الامرين وتكرر المبالغة في التبليغ والاعراق والعلو لا يجر ذلك استواء
 بل بالليل القطر وذلك لان المدعى ان كان يمكن عقلا وعادة تبليغ كقوله فعاد لي من الزل
 عدا موالمولة بين الضدين يصر احداهما على الالف والآخر على طلق واحد بين نورين المذكورين ثم
 الوحش ونجته يعني الالف من الزل كما ان متبايعا فلم يفتح باء في فعل مجزوم معطوف على يفتح
 ان لم يوق فلم يفتل ادعى ان فرسه اذكر نور او نجته في مضمار واحد ولم يوق وهذا يمكن عقلا
 وعادة وان كان يمكن لعادة فاعراق كقوله ونكرم جارا ما دام فينا وبتعير من الالباع
 الى نرسل لكم امه على انره حيث لا وسار وهذا يمكن عقلا لعادة بل في زماننا يطارد بالحق
 بالمستع عقلا وما الى التبليغ والاعراق مقبولا لان الالف وان لم يكن يمكن لاعتقلا ولا يفتل
 كقوله واخفت امل الشكر حتى ايتي الفيم لان تحت كل النطف التي لم تخلق فان خوف
 النطف الغير المخلوقة تمنع عقلا وعادة والمقبول منها الى العلو احسن منها ما ادخل عليه ما

خطبته

ولا عادية لا تستاع ان يكون مكنى عارة متعقلا
 عقلا انظر مكنى عارة مكنى عقلا

فاقتربه الى الصفة نحو لفظه يجر وزنها فيقول كسسه ناز ومزها ما تفتن نوعا حسنا من
 التجميل كقوله عذرت سنا بها الى حوافر ابيها وعيلها بين فوق فرسها غير البكر العين الى
 غيرا ومن لطيف العلامة في شرح المفتاح الغير الغبار ولا يتبع فيه العين واللف من
 ذلك ما سمعت ان بعض البغاليين كان يسوق بغلة في سوق بغداد وكان بعض عدول دار
 القضاء حاضرا فصرط البغلة فقال البغالي على قودا بكم بالجملة العدل بكلمة العين ليح
 سيع الوقوف على بعض الطرف على الفور افتح العين في المولى حاضرا ومن هذا القبيل وقع
 في قبيده علفا في صبح يدعوه الورى ملطافا وزينا فقولنا عند ملكنا وممانا هذا المقام ان بعض
 اصحابه من الغالب الجهم اما ان كان كقوله اتا بكتاب فقلت لمن هو فقال مولانا
 غير يفتح العين ففتح كالحافون فيظن ان كالمسوق بسبب حكمته المستند بطريق الصواب فزمت
 اليه بعض الجفن وضم العين فتعقن المقصود واستقر في ذلك الحافون فلو يتبع تلك الحاف
 عنقا مودوع من السيرة عليه الى عدا ذلك الغير لا يمكن ان يمكن العنق ادعى تراكم الغبار الممنوع
 من سدا بل الخيل فوق رؤسها بحيث يمارا راضيا يمكن سيره عليها وهذا ممنوع عقلا وعادة لكنه تجل
 حسن وقادحها الى ادخال ما يقر به لا الصق وتضمن التجميل الحسن في قوله تجل الى ان شمر الشيب
 في الدبني وسدت بامدائه اليه اجفانه اي يوقع في خيالي ان الشيب حكيم بالمايم لا تزول
 عن مكانها وان اجفانه عينه قد سدت بامدائها الى الشيب لطول ذلك الليل وغاية سهره فيه
 وهذا التجميل حسن ولفظه جميل زبده حسنا ومنها ما خرج الهمز واخلاء كقوله اكل بالاس
 ان عذرت على الشرب عدا ان دامن العجب منها ان من المعنوية المديب الكلام وميورا يراجه المملوك

اذا ابطا
 او بنان
 على النور

يقال فلان خطيب من طرقات
 اعلم خشنا كما في خطبة بغداد
 اولان امله خلعوه وشرهوا

على طريقة أهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للحلوك ولو كان فيها آية
 الا انه لغتنا واللازم هو في الشهور والادنى لعل لان المراد به خروجها عن النظام الذي
 مما عليه فكذا المعلوم وهو تعدد الاله وهذه الملازمة من المشهورات التي ينبغي بها الخطايا
 دون القطعيات المعبرة في البرهانية وقوله حلفت فلم اترك لنفسي ان اتركها وليس آية
 انه لم يطلب كيف تخلف كذا بالين كذا الام لتوطئة القسم فبلغت عن جناية لم يتفكر الام
 جواب القسم الوان انفس من غش اذ خان واكذب ولكنني كنت امرأ الى جانب من الارض فيه
 في ذلك الجانب ثم اذ ان موضع للزق من راد الكلام ومنه في موضع ذهاب الحاجات ملوك
 الاله في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحهم احكم في اموالهم ان الفرق في كيف شئت واقر
 عنهم واقر رفيع المنة كفعلك انما تفعل انت في قوم اراك اصطفيتهم واحت اليهم
 فلم ترمهم في مدحهم كل اذ بنوا الالات بيني عامدا الى جفنة الخي بين الى المتعبد على كمالها
 قوما احست اليهم فذبحوا وهذه الحجة على طريقة التمثيل الذي سببه الفوق اقياسا ويمكن
 الى صورة قيار السنن ان لو كان مذبحي لآل جفنة ذنبا لكان مذبح ذلك القوم لكل الباقين
 لكن اللازم بكذا المعلوم ومنه ان من المعنوي حيث التعليل وهو ان يدعى لوصف علة
 مناسبة له باعتبار لطيف بان يتناولها اشتمل على لطف ودقة في حقيقة اي لا يكون ما
 اعتبر علة لهذا الوصف علة كذا الواقع كما اذا قلت قل فلان اعاديه لدفع ضرره فانه ليس
 في من حسن التعليل وما قيل من ان هذا الوصف اعني غير حقيقة ليس بغيد منا لان الاعتبار
 لا يكون الا بغير حقيقة فعلا في ما سمع ان ارباب المقول يطلقون الاعتبار على ما

الحقيق ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات الفعل غير مطابق للواقع وهذا
 اربعة افران الصفات التي لا علة مناسبة لآياتها فثبت بان علة ما او غير ثابتة اريد بانها
 والاولى اما ان لا يظهر في العادة علة وان كانت لا تخرجه الواقع عن علة لقوله لا يحل له ان ياتي
 ثانيا لعل ان سطر السحاب انما ثبت به ان هارت محومة بربنا ليك ونفوقه عليها بضمير الرخاء
 ان المصون السحاب موعر في الحق فقول المومن السحاب بصفة ثابتة لا يظهر كذا العادة علة
 وقد علمت بان عرق قما الحادثة لها بطلان المذبح او يظهر له ان تلك الصفة علة غير العلة
 المذكورة لتكون المذكورة غير حقيقية فيكون من حسن التعليل لقوله بانه قل اعاديه ولكن
 يتبع اختلاف ترجو الذباب فان قل الاعاد في العادة لدفع ضرره وصفو الملكة عن منازعتهم
 لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه وجبته مذق رجاء الرابح بعينه عاقل اعاديه
 لما علم من انه اذا توجه الى الحرب حارت الذباب توجه اسلأ الرزق عليها بحوم من يعقل من
 الاعادي ومذامع انه وصف كمال الجود وصف كمال الشجاعة حتى ظهرت للجوانات العجم
 والثانية ان الصفة الغير الثابتة الى اريد بانها امكنة كقوله يا واثيا حشيتنا اساء
 بغير حذار ان حذار انما كان اساءة ان في عينه الفرق في ان استحسان اساءة الوان
 ممكن لكن لما خالف الى ان اساءة اذا لا يستحسن الى استعبد الى عقب الشار استحيان
 اساءة الوان بان حذاره منه ان من الوان في ان اساءة من الفرق في الدموع حيث ترك البكاء
 خوفا منه او غير ممكنة كقوله لو لم تكن نية الجوز اخذته لما رايته عليها عقد منطبق من
 انطق ان شدة النطاق وحول الجوز الكواكب يقال لا يتطابق الجوز في نية الجوز اخذته

المدوح صفة غير ممكنة قد انبثت كذا في الايضاح وفيه بحث لان مفهوم هذا الكلام موان نية
 الجوز اخذته المدوح على انه روية عقد النطاق عليه ان له روية حاله بشبهة بالنطاق المنطق
 كما يقال لو لم تجزئ لم اكرهك يعني ان على الاكرام مع المجزئ وهذه صفة ثابتة تفيد تعليل بانية خدمة
 المدوح فيكون من الضر الاول وما قيل ان اراد ان الانتطاق صفة متممة الثبوت للجوز او
 وقد انبثت ان عرو على بانية خدمة المدوح فتوضع انه مخالف لمصرح كلام المصنف في الايضاح
 ليس شئ لان حديثنا لنطاق الجوز انما في الحالة الشبهة بذلك ثابت بل هو عكس القرب
 ان يجعل لومنا من كذا قوله ان لو كان بينهما الآية الا انه لغتنا ان الاستدلال بانقضاء
 ان نزعنا انتفاء الاول فيكون الانتطاق على كون نية الجوز اخذته المدوح ان دليلنا عليه
 وعلى المعلم مع انه وصف غير ممكن والحق به ان حسن التعليل ما بين على الشك ولم يجعل منه لان فيه
 ادعاء واصرار والشك في ان قوله كان السحاب الخرج جميع الاغرة والراد السحاب المطر الفرة
 الماء عيسى بن جبر ان تحت الرزح جيبا في ارض الاصل ترقى بالهمة فنجفت الى ما تسكن
 ابن مديع على سبيل الشك نزول المطر من السحاب يا عيسى بن جبر تحت تلك الرية في شئ
 عليها ومنه ان من المعنوي التعرير وموان ثبت لتعلق امر حكم بعد انبائه اي اثبت ذلك
 الحكم لتعلق له آفة على وجه غير التعرير والقبيل وموان اخر اذن كذا غلام زيراك وبجوار
 كقوله احلامكم لستقام اجمل شافية كما دما وفتحكم تشيع من الكلب موبقة اللام بن جبر
 تحت اللان من غنبة الكلب ولادوا له الجع من شرب دهم ميكل كما قال الحكيم بناة
 مكادهم واساة ظلم ما وكم من الكلب لشفا ففرغ عا وصفهم بنفا احلامهم من داء الجمل
 ان الجمل

من قوله احلامكم لستقام
 اجمل شافية كما دما

الجمل وصفهم بنفا دما منهم من داء الكلب يعني انهم يملكون وانما في رباب العقول الراجح وموان
 من المعنوي تاكيد المدح بالثبوت الذي هو موان افضلها ان يستثنى من صفة دهم منفية عن النية
 مدح لذلك التي بتقدير دخولها فيها الى دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله ولايتهم غير ان السوء
 لان فلول جمع فلي وموال كسر في حد السيف من قراء الكتيبة ان من مضاربة الجيوش ان كان
 فلول السيف عيبا فثبت ثبوتها من العيب على تقدير كونه منه ان يكون فلول السيف من العيب
 وموان هذا التقدير وموان العيوب من العيب محال لانه من كمال الشجاعة فهو انما ثبات في العيب
 على هذا التقدير المعنى تعلق بالمحال كما يقال في بعض النسخ يا جبر انما الجمل كذا كيد
 ان في هذا القرب من آفة كذا يكون الشبهة لانه تعلق بغيره للملأ وموان ثبات في العيب بالمحال
 والمعلق بالمحال مع فعدم العيب محقق ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء موان الاصل ان
 المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكون عند ذلك بالتقدير في موضع من ان الاستثناء
 المنقطع مجازا اذا كان الاصل في الاستثناء الاصل في كذا اداة قبل ذكر ما بعد ما بين المستثنى
 اخراج في وهو المستثنى مما قبلها ان ما قبل الاداة هو المستثنى منه فاذا وليم ان الاداة صفة مدح
 وتحويل الاستثناء من الاصل الى المنقطع جاء الكيد كما في من المدح على المدح والاشعار بانه
 لم يجد صفة دهم بغيرها في ضمن الاستثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع والقرابة
 من تاكيد المدح بالثبوت الذي هو موان ثبات في العيب على تقدير كونه منه ان يكون فلول السيف من العيب
 انما صفة المدح لذلك التي اداة استثناء دليلها صفة مدح اخر له ان لذلك التي لئلا انا افصح العرب
 بنية ان من قرئش وتبدل في غير وموان اداة الاستثناء واصل الاستثناء وفيه ان في هذا القرب ايضا

من قوله احلامكم لستقام
 اجمل شافية كما دما

ان يكون منقطعاً كما ان الاستثناء في الحرب لا اول منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه
 وهذا لا ينافي كون الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال لكنه ان الاستثناء المنقطع في هذا
 الحرب لم يغير متصلاً كما قدرة في الحرب لا اول اذ ليس من صفته ثم منفعته عامة يمكن تقدير دخول
 صفة المدح فيها واذا لم تعد الاستثناء متصلاً في هذا الحرب فلا يبعد التاكيد الا ان الوجه الثاني
 وموان ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوم اذ ايجب ما قبلها من حيث ان الاصل في مطلق
 الاستثناء هو الاتصال فيا ذكر بعد اداة صفة مدح اذ جاء التاكيد ولا يبعد التاكيد
 من جهة انه كدعوى الشبهة لا منبني على السطيق بالحال المنبني على تقدير الاستثناء متصلاً
 ولهذا ان يكون التاكيد في هذا الحرب من الوجه الثاني فقط كان الحرب لا اول المعيد للتاكيد
 من وجهين افضل ومنه ان تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آه وموان يورد بستان في معنى
 المدح معولا ليعمل فيه مع الذم نحووا نعمنا الا ان امتنا بايات ربنا اي ما تعجب من الا ان
 اصل المتناقض والمفارقة كلها وهو الايمان يقال نعم منه وافصح اذا عابه وكرمه وهو كالحرب لا اول
 في اداة التاكيد من وجهين والاستدراك المفهوم من لفظ لكن في هذا الباب باب تأكيد المدح
 بما يشبه الذم كاستثناء كقوله موالبذرا الا انه الجراخر اسول انه الفرع انم لكنه الويل
 فقول الآ و هو ان استثناء مثل ببدان من فرس وقوله لكنه استندراك بعيد فائدة الاستثناء
 في هذا الحرب لان الآ في الاستثناء المنقطع يقع منه ان من المعنوية تأكيد الذم بما يشبه المدح
 وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفعته عن الشيء صفة ثم بتقدير دخول ال صفة الذم
 فيما ال صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا ان الشيء الحسن اليه ونايتها ان ثبت للشيء صفة ثم

مكرر

الزم المتكلم بكثرة الماء والحرارة
 الاسد والذئب الخطر الكبير النقرة
 جازي

ثم ويعقب اداة الاستثناء بغيرها صفة ثم اخرى له كقولك فلان فاسق الما انه جامل فالوجه
 الاول بعيد التاكيد من وجهين والتمس وجه واحد ومقتضاها عايداً من اداة تأكيد المدح
 بما يشبه الذم ومنه ان المعنوية الاستثناء وهو المدح بشيء عايداً وجه يستثنى المدح بشيء آخر
 كقوله ثبت من الاعمار ما لو حوت كذا الدنيا باكل خال مدح بالثابت في الشجاعة حيث جعل
 قبلها حيث تخلد وارث الاعمار على وجه الاستثناء مدح بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها
 اذ لا تستثنى لاحد يشي لا فائدة له فيه قال عايداً على وجه التاكيد وفيه اداة البت وجهان آه ان
 من المدح احدهما انه يثبت الاعمار دون الاموال كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من حقيقة
 الاعمار بالذكور والاعراض من الاموال مع ان التثنية بالبقى ومبغضون ذلك المحاورات
 والخطابات وان لم يعبه لئلا الاصول والثبات انهم لم يكن كلامه تسلم والاما كان للدين
 سرور تخلوه ومنه ان المعنوية الادراج يقال اذج الشيء ثوبه اذ الفه فيه وموان
 يثبت كلام شيق لغير مدح كان او غيره يعني انه مقصود بمفعول ثان ليثبت وقد اسند الى
 المفعول الاول فهو لشمول المدح وغيره انهم من الاستثناء لا خصاصة بالمدح كقوله
 اقلب فيه اذ الليل اجفان كانه اعد برا على الدهر الذنوب فانه ضمن وصف الليل بالطول
 التكاثر من الدهر ومنه ان المعنوية التوجيه وتبين تحمل الفدين وموارد الكلام تحت التوجيه
 مختلفين المتباينين مضادين كالملاح والذم مثلاً ولا يبعد في واد احتمال معينين متعابرين كقول
 من قال يا عور كيت عينه سوا جميل حتى العيين الموراء فيكون دعاء له والعكس فيكون
 دعاء عليه قال التكاثر ومنه ان التوجيه مشابة ان التواضع باعتبار وموان احتيا الى وجهين

شق لا عور كيت عينه سوا جميل حتى العيين الموراء فيكون دعاء له والعكس فيكون
 دعاء عليه قال التكاثر ومنه ان التوجيه مشابة ان التواضع باعتبار وموان احتيا الى وجهين

١٢٩

في صدر المراء الاول قوله او آفة او صدر المراء الثاني في الاقسام ستة عشر حاصله من
ضرب اربعة والمعين او رثلته عن رثا لا اتمل ثلثة كقوله سرية ابن العميل لم يجره وليس
الاداعي الذي يسير فيما يكون المكر آفة في صدر المراء الاول وقوله تمتع من سيم عوار تجد
فيما بعد العيش من عرار فيما يكون المكر آفة في حوال المراء الاول ومع البيت استمع لستم عرار
تجد ومن وردة نائمة صغرة طيبة الراح في ناعمة اذا امسنا نخرج من ارض نجد ومثابة
وقوله ومن كان بالفيض الكواكب جمع كاسب وهي كجربة جن سيد ونذرا ومغرة مولعا فانزلت
بالفيض القواضب في السور والقواضب مغرة فيما يكون المكر آفة في صدر المراء الاول وقوله
وان لم يكن الامعج ساعة وموخر كان واسمهم يعود الالام المدلول عليه والبيت بق وموخر
الما على الدار الى لو وجدنا را املا ما كان وحنا مقبلا قليلا صفة مؤكدة لفهم القلة من اضافة
الفرج الى الالة او صفة مفيدة الى الاتعج قليلا في ساعة فان نافع قليلا مرفوع في على
نافع والضم للساعة والمع قليل الغرض في الالة يفتح ويضع قليل وتجد وهذا فيما يكون المكر
الآفة في صدر المراء الثاني وقوله دعا اى اتركنا من ملائكة سفاهة الخ خفة وقلة عقل فداى
التوق قبلما دعا ان الالة هذا فيما يكون المتجر آفة في صدر المراء الاول وقوله واذا البابل
جمع بابل وموطا زعم وفي افصح بلغا في نيف السلايل جمع بابل وموخر با حيتا بلابل
جمع بابل بالضم وموخرين فياخر وهذا فيما يكون المتجر آفة في صدر المراء الاول في حوال المراء
الاول لان صدره موقوله واذا وقوله فشعوب ايات المنارة ان القوان ومفتون يرتات المنارة
الى بنجات اوتوا والمزاهر التي ضم طاق منها الى طاق هذا فيما يكون المتجر آفة في صدر المراء الاول



وقوله امسكتم ثمانية فلاح لا اى طرعا ان ليس فيهم فلاح اى فوز وفي هذا فيما يكون المتجر
الآفة في صدر المراء الثاني وقوله خراب جمع فربة ومن الطبيعة التي قربت للرجل وطبع عليها
ابنكوة السحاب فلما نزلت في فربا فربا انما واصلا المنل في فربا اتقاد هذا فيما يكون الملحق
الآخرة بالمتجر السنين الشقاق في صدر المراء الاول وقوله اذا لم يزل تزل على لسانه قليلا في
سواه تجد ان اذا لم يخط الم السانية على نفسه وما يعود ضرره اليه فلا يخط على غيره وما
لا فزله فيه وهذا فيما يكون الملحق الآخرة الشقاق في صدر المراء الاول وقوله لو احقرتم من
الاحسان وركبكم والعذر من الما يجر الما فراط الخيرة ان الم ودفيع ان بعدة عنكم لكمة الناعلم
على وقد تومر بعضهم هذا المثال كراجت كان اللفظ الآخرة في صدر المراء الاول كما في بيت
الاول الذي قبله ولم يعرف ان اللفظ في البيت السابق مما يجتمع الاستعاق وفي هذا البيت مما
يكون بمثابة الاستعاق وليس لم يذكر من هذا القسم بهذا المثال ولا يمل ثلثة الباقية وقد
اوردنا في الشرح وقوله قدع الوعيد في وعيدك فايدي اطين احج الذباب يعرف هذا فيما
يكون الملحق الآخرة الشقاق وموضايري آفة المراء الاول وقوله وقد كانت ايض القواضب
في الوعى ان السور القواضب في الحرب يوارى قواضب حاس استعمال آيات وفي الان من بعده تم
جمع اتر الم يبقى بعد من استعمال استعمال وهذا فيما يكون الملحق الآخرة الشقاق في صدر المراء
الثاني ومنه ان من اللغظة السبح قبل وموتوا طوء الفاضلين من النزع حروف واحدة الالة وهو
مع قول الشكر موا السبح في الشكر كالحافية في السبعين ان هذا مقصود كلام الشكر ومحصوله
والان السبح على النعمة المذكور مع المصدر على توافق الفاضلين فلا في الالة وسيا كلام الشكر

العداء موالى الذي يكون
العداء موالى الذي يكون

الضم
الضم

الضم
الضم

مرتب
بدار

في الوزن دون التقفية كقولنا قد مضى وقتنا فان مصفوفة وزرا بني مبنوثة فان مصفوفة ومبنوثة
 متاوتين في الوزن لانه التقفية اذ الاول على الفاء والثانية على الناء ولا بارة بتاوات
 في القافية على ما بين موضعين وفي قوله دون التقفية ان في الموازنة عدم التاوين في التقفية
 حتى لا يكون نحو عاشر مرفوعة واكواب موضوعة من الموازنة ويكون من الموازنة والسبح مبانين الا
 على راي ابن الاثير في نية طرفة الشبح التاوين في الوزن دون اوزان لا يفر فحوشه يدور قريب من السبح
 وموافق من الموازنة واذا تولى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احد
 القريتين من الالفاظ او كثيره مثل ما يقابل من القوية الاخرى في الوزن سواء كان من التقفية
 او لا حص من النوع من الموازنة باسم المماثلة ومعنى لا يخص بالفرق كما هو من بعض قولهم تولى
 الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل احرى في البقيتين فذلك او رد من ليس نحو واثباتها
 المتارة المبين ومما يماثلها القوافي المستقيمة وحق قوله ما اوحى من مائة ومما يماثلها
الا ان تأنا هذه النساء او انش فيا الخط الا ان يك القفا دوايل ومما النساء نواضير
 والمتا لان مما يكون اكثر من واحد القريتين مثل ما يقابل من الاولى لعدم تماثل اثنين ما وزنا وكذا انما
 وتلك ومما لا يجس قول ابي تمام فان تألم تجد فك مطحا واقدم تألم تجد عسل مربا واكتم مدايح
 في التوزن من شعراء الجع على المماثلة وقد اقيمت الاثورة في ذلك ومنه ان من اللغظي
 القلب ومما ان يكون الكلام في نوعكته وبنات كبره الاخر الى الاول كان الحاصل بعينه
 هو هذا الكلام وتجري في النظم والشعر كقوله مودعة تدوم لكل مولى ومل كل مودعة تدوم
 في مجموع البيت وقد يكون ذلك في الموضع كقوله ارانا الا ملا الا انا را و في الزبل كل في كل و كل

في الوزن دون التقفية كقولنا قد مضى وقتنا فان مصفوفة وزرا بني مبنوثة فان مصفوفة ومبنوثة متاوتين في الوزن لانه التقفية اذ الاول على الفاء والثانية على الناء ولا بارة بتاوات في القافية على ما بين موضعين وفي قوله دون التقفية ان في الموازنة عدم التاوين في التقفية حتى لا يكون نحو عاشر مرفوعة واكواب موضوعة من الموازنة ويكون من الموازنة والسبح مبانين الا على راي ابن الاثير في نية طرفة الشبح التاوين في الوزن دون اوزان لا يفر فحوشه يدور قريب من السبح وموافق من الموازنة واذا تولى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احد القريتين من الالفاظ او كثيره مثل ما يقابل من القوية الاخرى في الوزن سواء كان من التقفية او لا حص من النوع من الموازنة باسم المماثلة ومعنى لا يخص بالفرق كما هو من بعض قولهم تولى الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل احرى في البقيتين فذلك او رد من ليس نحو واثباتها المتارة المبين ومما يماثلها القوافي المستقيمة وحق قوله ما اوحى من مائة ومما يماثلها الا ان تأنا هذه النساء او انش فيا الخط الا ان يك القفا دوايل ومما النساء نواضير والمتا لان مما يكون اكثر من واحد القريتين مثل ما يقابل من الاولى لعدم تماثل اثنين ما وزنا وكذا انما وتلك ومما لا يجس قول ابي تمام فان تألم تجد فك مطحا واقدم تألم تجد عسل مربا واكتم مدايح في التوزن من شعراء الجع على المماثلة وقد اقيمت الاثورة في ذلك ومنه ان من اللغظي القلب ومما ان يكون الكلام في نوعكته وبنات كبره الاخر الى الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وتجري في النظم والشعر كقوله مودعة تدوم لكل مولى ومل كل مودعة تدوم في مجموع البيت وقد يكون ذلك في الموضع كقوله ارانا الا ملا الا انا را وفي الزبل كل في كل وكل

في الوزن دون التقفية كقولنا قد مضى وقتنا فان مصفوفة وزرا بني مبنوثة فان مصفوفة ومبنوثة متاوتين في الوزن لانه التقفية اذ الاول على الفاء والثانية على الناء ولا بارة بتاوات في القافية على ما بين موضعين وفي قوله دون التقفية ان في الموازنة عدم التاوين في التقفية حتى لا يكون نحو عاشر مرفوعة واكواب موضوعة من الموازنة ويكون من الموازنة والسبح مبانين الا على راي ابن الاثير في نية طرفة الشبح التاوين في الوزن دون اوزان لا يفر فحوشه يدور قريب من السبح وموافق من الموازنة واذا تولى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احد القريتين من الالفاظ او كثيره مثل ما يقابل من القوية الاخرى في الوزن سواء كان من التقفية او لا حص من النوع من الموازنة باسم المماثلة ومعنى لا يخص بالفرق كما هو من بعض قولهم تولى الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل احرى في البقيتين فذلك او رد من ليس نحو واثباتها المتارة المبين ومما يماثلها القوافي المستقيمة وحق قوله ما اوحى من مائة ومما يماثلها الا ان تأنا هذه النساء او انش فيا الخط الا ان يك القفا دوايل ومما النساء نواضير والمتا لان مما يكون اكثر من واحد القريتين مثل ما يقابل من الاولى لعدم تماثل اثنين ما وزنا وكذا انما وتلك ومما لا يجس قول ابي تمام فان تألم تجد فك مطحا واقدم تألم تجد عسل مربا واكتم مدايح في التوزن من شعراء الجع على المماثلة وقد اقيمت الاثورة في ذلك ومنه ان من اللغظي القلب ومما ان يكون الكلام في نوعكته وبنات كبره الاخر الى الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وتجري في النظم والشعر كقوله مودعة تدوم لكل مولى ومل كل مودعة تدوم في مجموع البيت وقد يكون ذلك في الموضع كقوله ارانا الا ملا الا انا را وفي الزبل كل في كل وكل

ورتب فكر واحد في حكمة الخلق وقد يكون ذلك في مفرد نحو سلس وتغير القلب بهذا المعنى
 لتجيب القلب ظاهر في ان المقلوب منه يجب ان يكون عين اللفظ الذي ذكره كجاء في البيت
 ذكر اللفظين جميعا بخلافه من حيث اللفظي التبريع ويسمى التوسيع وهذا القافيتين ايضا
 وهو بناء البيت على قافيتين يعنى المعنى عند الوقوف على كل منهما ان من القافيتين فان قيل كان عليه
 ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التبريع وهو ان ينشئ العربيات
 القصيدة ذات قافيتين على حرفين او حرفين من نحو واحد فعلى الالف يقيى وقفت كان ثم سقينا
 فلنا القافية انما هي البيت فالبنا على قافيتين لا يصح الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن
 ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما والالم يكن الاولى قافية كقوله يا خايط الدنيا من خطبك
 المرأة الدنيوية الحسية انما هي الردى الى جباله اهلها وقرارة الماكه اراى مقدار الكدوات
 فان وقفت على الردى في البيت من الضرب لانه من الكامل وان وقفت على الماكه اراى من الضرب
 التامية والقافية عند الكامل من آخر البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك التي
 في القافية الاولى من هذا البيت مولفها الردى مع حركة الكاف من شعره والقافية الثانية من
 حركة الدال من الاكثار الى الالف وقد يكون البناء على اكثر من قافيتين وموقيل متكلف ومن لطيف
 في القافيتين نوع يوجد في الشعر الغارث ومما ان يكون الالفاظ الباقية بعد التواضع الاولى
 بحيث اذا جمعت كانت شعرا مستقيمة المعنى ومنه ان من اللغظي لزوم ما لا يلهو ويعال له الا لانه
 والتصديق والتدبير والاسنان ومما ان يجرى في الردى ومما في الذي يبنى عليه القصيدة
 وشبهه فيقال قصيدة لامية او ميمية مثلا من رويته الجمل اذا قلته لانه يجيب من الابيات كما

في الوزن دون التقفية كقولنا قد مضى وقتنا فان مصفوفة وزرا بني مبنوثة فان مصفوفة ومبنوثة متاوتين في الوزن لانه التقفية اذ الاول على الفاء والثانية على الناء ولا بارة بتاوات في القافية على ما بين موضعين وفي قوله دون التقفية ان في الموازنة عدم التاوين في التقفية حتى لا يكون نحو عاشر مرفوعة واكواب موضوعة من الموازنة ويكون من الموازنة والسبح مبانين الا على راي ابن الاثير في نية طرفة الشبح التاوين في الوزن دون اوزان لا يفر فحوشه يدور قريب من السبح وموافق من الموازنة واذا تولى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احد القريتين من الالفاظ او كثيره مثل ما يقابل من القوية الاخرى في الوزن سواء كان من التقفية او لا حص من النوع من الموازنة باسم المماثلة ومعنى لا يخص بالفرق كما هو من بعض قولهم تولى الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل احرى في البقيتين فذلك او رد من ليس نحو واثباتها المتارة المبين ومما يماثلها القوافي المستقيمة وحق قوله ما اوحى من مائة ومما يماثلها الا ان تأنا هذه النساء او انش فيا الخط الا ان يك القفا دوايل ومما النساء نواضير والمتا لان مما يكون اكثر من واحد القريتين مثل ما يقابل من الاولى لعدم تماثل اثنين ما وزنا وكذا انما وتلك ومما لا يجس قول ابي تمام فان تألم تجد فك مطحا واقدم تألم تجد عسل مربا واكتم مدايح في التوزن من شعراء الجع على المماثلة وقد اقيمت الاثورة في ذلك ومنه ان من اللغظي القلب ومما ان يكون الكلام في نوعكته وبنات كبره الاخر الى الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وتجري في النظم والشعر كقوله مودعة تدوم لكل مولى ومل كل مودعة تدوم في مجموع البيت وقد يكون ذلك في الموضع كقوله ارانا الا ملا الا انا را وفي الزبل كل في كل وكل

ان الفصل جمع بن قولي اجل ومن رويت على الروايات وهو اجل الذي يجمع بين
 الاحتمال او له معناه ان قبل الذي هو من الرواية من الفاصلة بين الحرف الذي وقع في فواصل
 الفقر متوقع حرف الرواية في فواصل الابيات وفي كل موضع موقول ما ليس بلازم في السجع يعني يوافقه قبله
 لوجعل القوافي او الفواصل اسما عالم يجمع الى الايمان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه فمن راعى ان كان
 ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او الفاصلة ليوافق قوله قبل حرف الرواية او في معناه فهو لم
 يتم في معنى هذا الكلام ثم لا يخفى ان المراد بقوله في قبل كما ليس بلازم في السجع ان يكون ذلك في بيتي او
 اكثر وفي صلتين او اكثر والاف في كل بيت وفي صلتين في قبل حرف الرواية او في معناه ما ليس بلازم في
 السجع وقوله قبل حرف الرواية او في معناه اشارة الى انه يجري في الشعر والنظم خوفه اليتم فلا يكثر
 واما لتسايل فلا تنصرف في الرواية وحي الا قبل في الفاصلة لزوم ما يليه لصحة
 السجع بدونه فلا تنصرف ولا تنصرف في الرواية وحي الا قبل في الفاصلة لزوم ما يليه لصحة
 في جعلت اللم تقطع ولم تخلص من ان عظمت وكثرت في غير محجوب لغنى عن كدقة ولا مظهر
 الكوى اذا الفعل زالت زلت القدم والعمل كناية عن نزول الشعر والمخنة راى خطي ان فقيرى
 من حيث يخفى مكانا لا يكتفى بالتحليل فكانت اى خطي قد غلبت في جعلت اى انكسفت وزالت
 باصلاح اياها بما يري من حسن تمام جعله كالملازم لا شرف في اعضاءه حتى تلاقى بالاصلاح
 في الرواية والتمسك وقبح في قبله بلازم من مفتوحة وموليس بلازم في السجع لصحة السجع بدونه
 فوجلت ومدت ومنت والنسقت وكذا ذلك واصل احسن في ذلك كله في جميع ما ذكر من الخصال
 اللغوية ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس الى ان يكون المعاني توابع الالفاظ بان يوافقه

هذا السجع هو الذي يجمع بين قولي اجل ومن رويت على الروايات وهو اجل الذي يجمع بين الاحتمال او له معناه ان قبل الذي هو من الرواية من الفاصلة بين الحرف الذي وقع في فواصل الفقر متوقع حرف الرواية في فواصل الابيات وفي كل موضع موقول ما ليس بلازم في السجع يعني يوافقه قبله لوجعل القوافي او الفواصل اسما عالم يجمع الى الايمان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه فمن راعى ان كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او الفاصلة ليوافق قوله قبل حرف الرواية او في معناه فهو لم يتم في معنى هذا الكلام ثم لا يخفى ان المراد بقوله في قبل كما ليس بلازم في السجع ان يكون ذلك في بيتي او اكثر وفي صلتين او اكثر والاف في كل بيت وفي صلتين في قبل حرف الرواية او في معناه ما ليس بلازم في السجع وقوله قبل حرف الرواية او في معناه اشارة الى انه يجري في الشعر والنظم خوفه اليتم فلا يكثر واما لتسايل فلا تنصرف في الرواية وحي الا قبل في الفاصلة لزوم ما يليه لصحة السجع بدونه فلا تنصرف ولا تنصرف في الرواية وحي الا قبل في الفاصلة لزوم ما يليه لصحة السجع في جعلت اللم تقطع ولم تخلص من ان عظمت وكثرت في غير محجوب لغنى عن كدقة ولا مظهر الكوى اذا الفعل زالت زلت القدم والعمل كناية عن نزول الشعر والمخنة راى خطي ان فقيرى من حيث يخفى مكانا لا يكتفى بالتحليل فكانت اى خطي قد غلبت في جعلت اى انكسفت وزالت باصلاح اياها بما يري من حسن تمام جعله كالملازم لا شرف في اعضاءه حتى تلاقى بالاصلاح في الرواية والتمسك وقبح في قبله بلازم من مفتوحة وموليس بلازم في السجع لصحة السجع بدونه فوجلت ومدت ومنت والنسقت وكذا ذلك واصل احسن في ذلك كله في جميع ما ذكر من الخصال اللغوية ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس الى ان يكون المعاني توابع الالفاظ بان يوافقه

هذا السجع هو الذي يجمع بين قولي اجل ومن رويت على الروايات وهو اجل الذي يجمع بين الاحتمال او له معناه ان قبل الذي هو من الرواية من الفاصلة بين الحرف الذي وقع في فواصل الفقر متوقع حرف الرواية في فواصل الابيات وفي كل موضع موقول ما ليس بلازم في السجع يعني يوافقه قبله لوجعل القوافي او الفواصل اسما عالم يجمع الى الايمان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه فمن راعى ان كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او الفاصلة ليوافق قوله قبل حرف الرواية او في معناه فهو لم يتم في معنى هذا الكلام ثم لا يخفى ان المراد بقوله في قبل كما ليس بلازم في السجع ان يكون ذلك في بيتي او اكثر وفي صلتين او اكثر والاف في كل بيت وفي صلتين في قبل حرف الرواية او في معناه ما ليس بلازم في السجع وقوله قبل حرف الرواية او في معناه اشارة الى انه يجري في الشعر والنظم خوفه اليتم فلا يكثر واما لتسايل فلا تنصرف في الرواية وحي الا قبل في الفاصلة لزوم ما يليه لصحة السجع بدونه فلا تنصرف ولا تنصرف في الرواية وحي الا قبل في الفاصلة لزوم ما يليه لصحة السجع في جعلت اللم تقطع ولم تخلص من ان عظمت وكثرت في غير محجوب لغنى عن كدقة ولا مظهر الكوى اذا الفعل زالت زلت القدم والعمل كناية عن نزول الشعر والمخنة راى خطي ان فقيرى من حيث يخفى مكانا لا يكتفى بالتحليل فكانت اى خطي قد غلبت في جعلت اى انكسفت وزالت باصلاح اياها بما يري من حسن تمام جعله كالملازم لا شرف في اعضاءه حتى تلاقى بالاصلاح في الرواية والتمسك وقبح في قبله بلازم من مفتوحة وموليس بلازم في السجع لصحة السجع بدونه فوجلت ومدت ومنت والنسقت وكذا ذلك واصل احسن في ذلك كله في جميع ما ذكر من الخصال اللغوية ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس الى ان يكون المعاني توابع الالفاظ بان يوافقه

يؤد بالالفاظ متقطعة مصنوعة فيسبحها اليك كيف ما كان كما يفعل بعض المتأخرين الذين لم
 شعف بايراد الحركات اللغوية فيجعلون الكلام كما يهيم مسوق لافادة المعنى ولا يبالون
 بحفاة الدلالات وركاكة المعنى فيمركب من ذمب على سيف من خشب بل الوجه ان يترك المعنى على
 سجيما فيطلب لانفسها الفاظا تليق بها وعند هذا يظهر البلاء والبراعة وتيمم الكامل من العام
 وحين رتب الحريية مع كمال فضيلة ديوان الانشاء بخر فعال ابن الحنابل هو رجل متعلم
 وذلك لان كتابه حكايه تجري على حسب ادب ومعانيه تتبع ما اختاره من الالفاظ المصنوعة في
 هذا من كتاب امر به في قضية وما احسن ما قيل في الترجيح بين صاحب الصان ان العاجب كان
 يكتب كما يريد والصانع كما يوافقون الحالى بنون بعيد وهذا قول قاضي قم حين كتب اليه العاجب
 في العاخر بقوله قد عدلتك في قيمه وانه ما عرفت في الاثمة السجعة **خاتمة** للفن الثالث
 في السقيات الشعرية وما ينصلح بالمثل لاقتباس والتصميم والتعقد والحل والتسليم وغير ذلك
 مثل القول في الابتداء والتخلص والانهاء وانما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون ان جعلنا
 خاتمة الكتاب خارجة عن العنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لان المص قال في آفة الحركات اللغوية
 هذا ما يتسرى باذن الله تعالى جمع مؤخره من اصول الفن الثالث وبقية الشياء يذكرها
 في علم البديع بعض المصنفين وموقسمان احدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا الى
 تحسين الكلام وعدم الفائدة في ذكره لكونه داخل فيما سبق من الابواب والناظر في الباب
 يذكره لانه مما لا غنى عنه في عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السقيات الشعرية وما ينصلح
 ما اتفقت القائلين على لفظ التثنية ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسفاة وحسن
 الوجه

هذا السجع هو الذي يجمع بين قولي اجل ومن رويت على الروايات وهو اجل الذي يجمع بين الاحتمال او له معناه ان قبل الذي هو من الرواية من الفاصلة بين الحرف الذي وقع في فواصل الفقر متوقع حرف الرواية في فواصل الابيات وفي كل موضع موقول ما ليس بلازم في السجع يعني يوافقه قبله لوجعل القوافي او الفواصل اسما عالم يجمع الى الايمان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه فمن راعى ان كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او الفاصلة ليوافق قوله قبل حرف الرواية او في معناه فهو لم يتم في معنى هذا الكلام ثم لا يخفى ان المراد بقوله في قبل كما ليس بلازم في السجع ان يكون ذلك في بيتي او اكثر وفي صلتين او اكثر والاف في كل بيت وفي صلتين في قبل حرف الرواية او في معناه ما ليس بلازم في السجع وقوله قبل حرف الرواية او في معناه اشارة الى انه يجري في الشعر والنظم خوفه اليتم فلا يكثر واما لتسايل فلا تنصرف في الرواية وحي الا قبل في الفاصلة لزوم ما يليه لصحة السجع بدونه فلا تنصرف ولا تنصرف في الرواية وحي الا قبل في الفاصلة لزوم ما يليه لصحة السجع في جعلت اللم تقطع ولم تخلص من ان عظمت وكثرت في غير محجوب لغنى عن كدقة ولا مظهر الكوى اذا الفعل زالت زلت القدم والعمل كناية عن نزول الشعر والمخنة راى خطي ان فقيرى من حيث يخفى مكانا لا يكتفى بالتحليل فكانت اى خطي قد غلبت في جعلت اى انكسفت وزالت باصلاح اياها بما يري من حسن تمام جعله كالملازم لا شرف في اعضاءه حتى تلاقى بالاصلاح في الرواية والتمسك وقبح في قبله بلازم من مفتوحة وموليس بلازم في السجع لصحة السجع بدونه فوجلت ومدت ومنت والنسقت وكذا ذلك واصل احسن في ذلك كله في جميع ما ذكر من الخصال اللغوية ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس الى ان يكون المعاني توابع الالفاظ بان يوافقه

والله وكون ذلك فلا يبعد هذا الاتفاق سرق ولا اخذ او فذلك مما يورث في هذه المنع
 لقرينة ان تقرر هذا الغرض العام في العقول والاعادات فيتم في اللفظ والالفاظ وان سرق والمفرد وان
 كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة الى طريق الدلالة على الغرض في التسمية والحياد والكنية وكذلك
 ميثاق تدل على الصفة لا اختصاصها بمن لا يلاخصا من تلك الالباب من حيث تلك الصفة
 كوصف الجواد بالبرهان عند ورود العقيدة ان التالين جمع عاير وكوصف الجليل بالعبور عند ذلك
 مع سعة ذات اليد الى المال واما العبور عند ذلك مع قلته ذات اليد في اوصاف لا سيما
 فان التسمية في التسمية في معرفة الوجود وجه الدلالة لا سعة في الوجود في العقول والاعادات كسب
 الشجاعة بالاسد والجواد بالبحر فهو كالأول في الاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق
 في الغرض العام في انه لا يبعد سرق ولا اخذ او الآل وان لم يثبت في النسخ مع سعة جاز ان يدعى في
 في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يكتم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما
 اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول ونقص عنه وهو لا يثبت في الناس في معرفة من وجه
 الدلالة على الغرض في ان احدهما خاف في نفسه غريبت لا ينال الالباع والآفة على تفرق في ما هو
 من لا يثبت الى الغاية كما مر في باب التسمية والاستعارة من تعبيرها الى العريب في خاصي والمبتدأ
 العائن الباق على ابتداءه او المتعريف في ما يخرج الى الغاية فالسرق والاخذ الى ما يثبت بين الاثنين
 نوعان ظاهر وغير ظاهر فالظاهر هو ان يؤخذ المعنى كلمة اما حال كونه مع اللفظ كلمة او بعضه
 او حال كونه وحده من غير اخذ شيء من اللفظ فان اخذ اللفظ كلمة من غير تغيير لفظه الى الكيفية الرتب
 والتالين العاقل بين المفردات فهو مضموم لانه سرق في تحفة ويسمى لشئ وانتي لا كما كان عن عبد الله بن

تعدك كلمة العقول
 اختلف اليه
 قول لا كما كان غير
 ان يثبت في الكتاب
 ان يثبت في الكتاب
 لفظا ومعنى باللفظ

بن الزبير انه فعل يقول معنى بن اوش او ايت لم تصف اخاك ان لم تعطي النصف ولم توفه حق
 وجدته على طرف المجران اي ما جازك نبيد لا يكون بموا خا بكن ان كان يعقل ويركب حد السيف اي
 يتجمل شيئا يدنو في تارة السيوف وتعطيه يعطيه من ان نصية ان بدلان ان تظية او لم يكن من
 شجرة السيف اي عن ركوب حد السيف ويجعل المشاق من اجل ان بعد قعد كان عبد الله بن الزبير دخل
 على معاوية فانشده مدين البين فقال له معاوية لقد شرت بعدى يا ابا بكر ولم يبارق عبد الله
 المجلس حتى دخل معين بن اوس لم يزل في انشد قصيدته التي اولها لعمرك ما دري وان لا وجل عاينا
 تغدو والميتة اول حتى اتمروا وفيها ماذان البيان في قبل حاوية عبد الله بن الزبير وقوله لم خبني
 انما كل فقل اللفظ والمعنى وبعد ذنونا من الرضا وان احق بشعره وفي معناه الى معنى
 فلم يغير في النظم او تبدل بالكلمات كما او بعضا ما يراودنا في ان ايضا مضموم وسرق تحفة كما يقال
 في قول الحبيب في المكارم لا ترحل بعثت واقتعد فاكلت الطائم الكاح في المأثر لا ترحل بطيها
 واجل في كل انت اكل اللابس وكما قال امرئ القيس وقوف يا صفي على مطرهم يقولون لا تزل اسي
 وتجل في ورده لرفق في دالية الآلة اقام جلد متعام تجل وان كان اخذ اللفظ كلمة مع تغيير لفظه الى نظم
 اللفظ واخذ بعض اللفظ لا كلمة من هذا الاخذ اعادة وسنن ولا يخلو اما ان يكون الثاني ابلغ من الاول
 او دونه او مثله وان كان الثاني ابلغ من الاول لاخصا به بفضيلة لا توجد في الاول كمن السبك
 او الاختصاص والابحاح او زيادة معنى فلهذا وان كان مقبول كقول سائر من راقب الناس
 اي حاذرهم لم يظفر كاحية وفاز بالبيان القائل اللامح ان الشجاع الفئال الحريص على الفعل وقول
 سليم بعده من راقب الناس مات جمل ان خزننا وهو مفعول له او تيمر وفاز بالبلدة الجسور ان الشيد

انما هذا من النسخة
 منقول من كتاب
 راجع الى ما بعد ذلك

في النسخة الاولى
 من كتاب
 في النسخة الاولى

في النسخة الاولى

في النسخة الاولى

كقول الاعراب ابا زيد ولم يكن كذا الفيتان مالا ولكن كان ارجحهم ذراعا اي انما هم يقال فلان رجب
الباع والذراع اي شئ وقول ابي جعفر بن يحيى با وسعهم الضيق للملك في الف
ولكن معروف اي حسنه اوسع فالبينان من اللان واما غير الظاهر فانه ان يشا المعبان اي
اليت لا اول ومع الثاني كقول جبر فلا يمنعك من ارباب حاجه لجامهم جمع حيث يكونهم في
الرجال سواء ذوالعلمه والجار يعني ان الرجال والتا وسواء الضعف وقول ابي الطيب
ومن لغة منهم قناه كمن في لغة منهم خضاب واعلم انه يجوز في المعنيين احكاما للبينين
ومدحا ومجاء وافقارا وطوقا فان ان عاكذوق اذا قصد الى المعنى الخلف لخطية احوال في احواله
فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وفيه والى هذا اشار بقوله ومنه اي من غير الظاهر ان يفعل المعنى
الى محل آه كقول البحرى سلبوا الى ثيابهم واسرف الدماء عليهم محتره فكانهم لم يلبوا
لان الدماء المشرق كانت بغير ثيابهم وقول ابي الطيب يلب الخلع على عا التيف وهو
جود من يده فكانا مؤمدا لان الدم اليه من ثمره ففعل المعنى من القفا والجرح الى التيف
ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من الاول كقول جبر اذا عفت عليك ثوبتي
وجدت انك كالم غضايا لانهم يقومون مقام كلام وقول ابي نواس ليس من اية بمتكبر
ان جميع العالمه واحد في نه نيل اناس وغيرهم فهو اشمل من معنى بيت جبر ومنه اي من غير الظاهر
القفا وهو ان يكون معنى الثاني تعريض عن الاول كقول ابي نواس احدا الملامه في مواك لذبه ابحا
لذكر فلينك النجوم وقول ابي الطيب ارجبه الاستفهام لانكارا لانكارا رابعها والعبد الذي
مواك له اعني قوله واجب فيه ملامه كما يقال اتعا وانت حذر عا يجوز واو حال في المضارع

منه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من الاول كقول جبر اذا عفت عليك ثوبتي
وجدت انك كالم غضايا لانهم يقومون مقام كلام وقول ابي نواس ليس من اية بمتكبر
ان جميع العالمه واحد في نه نيل اناس وغيرهم فهو اشمل من معنى بيت جبر ومنه اي من غير الظاهر
القفا وهو ان يكون معنى الثاني تعريض عن الاول كقول ابي نواس احدا الملامه في مواك لذبه ابحا
لذكر فلينك النجوم وقول ابي الطيب ارجبه الاستفهام لانكارا لانكارا رابعها والعبد الذي
مواك له اعني قوله واجب فيه ملامه كما يقال اتعا وانت حذر عا يجوز واو حال في المضارع

المبت كما يوراني البعض وما خذوا المبتدأ وانما اجت ويجوز ان يكون للعلم والافتكار راجع الى الجمع
من الامرين اعني مجتة ومجته الملامه فيه ان الملامه فيه من اعدائه وما يقدر على الجور يكون مغفوا
ومنه ان يفيض معنى بيت ابي نواس كل من ابا اعتبارا وهذا قول الحسن في هذا النوع ان بين الب
ومنه ان من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه كقول الاقوه وتري اليك ان انا
راي عين يعني عينا ثمة حال ان وانته او مفصول لما يضمنه قوله عا انما ان كان عا انا
لنؤقر ان ستمات الاستطام من كعم من تعلم وقول ابي تمام وقد ظلمت ان الله عليها الظل وصار
ذوار في عتقان اعلامه حتى يعقباني طيرة الدماء نوايل من نيل اذا روى تعريض عتقان اي
اي عتقان اليومع الرايات الا الاعلام ونوقى با تاسعهم قوم القفا حتى كانا من الجحش لانهم تعال
كان ابا تمام لم يلم ببيت من قول الاقوه راك عين الا انما قرا اليك من الجحش حتى يري عينا لا تحيلا
ومنه انما يؤخذ لشي عتقهم وقسمهم الماعدي والابن من معنى قوله ثمة ان ستمات الدماء على ونوق الطير
بالميرة لا عينا ذلك في هذا ايضا يؤكده المقصود فيقول انا تمام ظلمت الما من معنى قوله راى
عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر بغيرها من الجحش وفيه نظرا قد يقع ظل الطير على الراية وهو
في جوا السما دنج لا يري احلامهم لو قيل ان قوله حتى كانا من الجحش كما في معنى قوله راى عين في را
انما تكون من الجحش اذا كان قريبا منهم حيث هم بعيد عن الضواب لكن زاد ابو تمام عليه اي على الاقوه
زيادات تحسنه كما خورن الاقوه اعني تباير الطير عا انهم بقوله الا انهم تعال وبقوله
في الدماء نوايل وباقي مترامع الرايات حتى كانا من الجحش وباقي مترامع الرايات حتى كانا من الجحش
يتم حسن الاول يعني قوله الا انهم تعال لانه لا يحسن الاستدراك الذي قوله الا انما ذلك احسن الا

منه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من الاول كقول جبر اذا عفت عليك ثوبتي
وجدت انك كالم غضايا لانهم يقومون مقام كلام وقول ابي نواس ليس من اية بمتكبر
ان جميع العالمه واحد في نه نيل اناس وغيرهم فهو اشمل من معنى بيت جبر ومنه اي من غير الظاهر
القفا وهو ان يكون معنى الثاني تعريض عن الاول كقول ابي نواس احدا الملامه في مواك لذبه ابحا
لذكر فلينك النجوم وقول ابي الطيب ارجبه الاستفهام لانكارا لانكارا رابعها والعبد الذي
مواك له اعني قوله واجب فيه ملامه كما يقال اتعا وانت حذر عا يجوز واو حال في المضارع

منه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من الاول كقول جبر اذا عفت عليك ثوبتي
وجدت انك كالم غضايا لانهم يقومون مقام كلام وقول ابي نواس ليس من اية بمتكبر
ان جميع العالمه واحد في نه نيل اناس وغيرهم فهو اشمل من معنى بيت جبر ومنه اي من غير الظاهر
القفا وهو ان يكون معنى الثاني تعريض عن الاول كقول ابي نواس احدا الملامه في مواك لذبه ابحا
لذكر فلينك النجوم وقول ابي الطيب ارجبه الاستفهام لانكارا لانكارا رابعها والعبد الذي
مواك له اعني قوله واجب فيه ملامه كما يقال اتعا وانت حذر عا يجوز واو حال في المضارع

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فيلغير قطع الخلام لا للفقير

وقد يكون الجوز مذهور
مقر صولته في شذر لرجوع
من الانبياء

لا تتركوا الدنيا
منه
اذنه واذنه يفتح
عبد الله فانه
لما دام التجاؤم اليه
على حاجاتهم منه

للبشر في شألك لا يتجلى لك بسبب نظام امرهم واصلاح حالهم وهذه المواضع الثلاثة ثمانية الشاؤون في
 التي اتفق فيها وآما المتقدمون فقد قلت عن ثبوتهم في جميع فروع السور وخواتمها وارادة
 على ان لوجوهها والكل من البلاغة لما فيها من المنطق وانواع الاشارة وكوينا بين اوعية ووقاياها
 ومواعظ وحججيات وغير ذلك مما وقع موقعه وامار بحزة تحت يعقود عنه وصفه العبارة وكيفية
 لا وكلام الله سبحانه في الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ولما كان هذا المعنى
 مما قد خفي على بعض المأذونين من بعض المفردات والخواتم من ذكر الاموال والافراد واحوال الكفار
 وامثال ذلك ان رآه في هذه الحقايق بقوله يظهر ذلك بالكلية مع التذكير لما تقدم من الاصول
 والقواعد المذكورة في النون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاريعها وتفاصيلها الا بالعلم
 الغيبي في ذلك يظهر تذكيره ان كلامه في ذلك وقع موقعه بالنظر الى مقتضيات الاحوال وان كلامه من
 السور بالنسبة الى الذين في الدنيا من جهة العلم على لطف النفاذ ومطوية على حسن الحكمة ختم
 الله لها بالحق وتسرنا الفوز بالجنة الا ان الحق والنع والاله الجلالة على التهام والقلوة
 على رسول الله محمد سيد الانام وسلم تسليمها كغير اية الى يوم الحشر والقيام
 من الكتاب بعد من هذا الموضع وقد وقع في ذلك من كلامه في سورة النور في قوله تعالى
 الى الله تعالى ان يعبدن الله ان كان الله يعلمهم والعليم الخبير والاولم يعلم ان الله تعالى
 هو الذي يعلم ما في القلوب والنفوس والاعمال والاموال والافراد والاحوال والاشياء والحوادث

في كتابه
 في كتابه



محرم ومالك
 السجدة

شتاتكم وبوفوتكم شفقنا بدمع على كونه في شدة

اصبر على مصفح الحسد ^{والله} فان صبرك قاتله
النار تاء طر نفه مام تجد مائا، كله

لا اله الا الله وحده لا شريك له
ولا تعبد الا اياه مخلصيه الدين ولو كره المشركون
شهاد ايله بك كس اوفيه لس دسوي واور وور ملاء وامل اوله

تو و كس ان فو بهم لا يقه كلمر شانه ايضي فكلر يث انك
و نانه اشكمكه يكاه و لوكه يانه پار شاه اولورده او خدام
مزكرو يانه